عدد 109 — 27 رمضان 1442 (10 ماي 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 356 ليوم الثلاثاء 7 رمضان 1442 (20 أبريل 2021)..... 9114

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 357 ليوم الثلاثاء 14 رمضان 1442 (27 أبريل 2021)..... 9142

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 358 ليوم الثلاثاء 14 رمضان 1442 (27 أبريل 2021)..... 9171

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

2- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

محضر الجلسة رقم 356

التاريخ: الثلاثاء 07 رمضان 1442هـ (20 أبريل 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس إلى غاية يومه الثلاثاء 20 أبريل 2021 ما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 48 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 24 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة، التي عبرت عن عدم استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه "الحوار الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات، الإخوة،

الحوار الاجتماعي، لا يجادل إثنان بأنه المنفذ الوحيد لخلق سلم اجتماعي، الحوار الاجتماعي لا يناقشه أحد، بأنه البوابة الكبرى لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها جل الشعوب، خاصة الشعوب المتخلفة، فأقول الحوار الاجتماعي جعل منه المغرب الركيزة الأساسية منذ حكومة عباس الفاسي، حزب الاستقلال، وأقره وسنه كنقطة أساسية في السياسة الحكومية آنذاك.

مع كامل الأسف، هاذ النقطة الأساسية التي جعلت من اجتماعات الحوار الاجتماعي حلا لتسوية جل النزاعات، السيد الوزير المحترم، كما لا يخفى عليكم وهاذ الشي غير بالأمس القريب، فاليوم هاذ الحوار الاجتماعي تعثر وتأخر وأصبح يتدحرج من هنيهة إلى أخرى بهدف لا نعلمه، حتى أصبحنا نرى الطرد التعسفي في صفوف العمال، أصبحنا نرى كذلك بعض من يتحايل على العمال، أنا ما عمرني ما غننسى في مكناس واحد (Indoka) واحد السيد اسميتو كمال، هاذ السيد هذا نصب على العمالة، نصب على مفتشية الشغل، نصب على الدائرة وما نعرفشي على من ينصب، وهذا تيصنع مواد غذائية.

بالله عليكم واش غنثيقو في ذيك الصناعة ديالو؟

هاذ فؤاد كمال نصب نفسه فوق القانون بعدما تيسني وتيوقع في اجتماعات رسمية وما تيلتزمش وتيرمي العمال والعاملات في الشارع، بحيث ما يمكنش يكون هذاك مغربي، الدستور ضربو أخماس

وأسداس، هذا هو الحوار الاجتماعي وهذه هي الكوارث التي تنجنيوها في غياب الحوار الاجتماعي.

فالرجاء الانكباب على المشاكل العالقة، السيد الوزير المحترم، للحد من هذه الكوارث التي عشناها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على إثارة هذا الموضوع المتعلق بالحوار الاجتماعي.

في البداية لابد أن أشير إلى أن الحوار الاجتماعي في بلادنا ما انطلقش مع الحكومة ديال الأستاذ عبد الرحمن يوسفي، ولكن هاذي واحد السنة درج عليها المغاربة لسنوات طويلة وتوقعت اتفاقيات قبل ذلك.

على كل حال، نحن اليوم في المرحلة ديال تنفيذ الاتفاق الاجتماعي، الذي تم توقيعه سنة 2019، أنا ما تنفهمش لما يقال أن الحوار الاجتماعي توقف والحوار الاجتماعي تعثر.. لا ما كاينش.. لا، لا.

اليوم، نحن ننفذ الاتفاق ديال 25 أبريل 2019، اللي فيه 3 ديال السنوات: 19 حتى لـ 22، والحكومة وفت بجميع الالتزامات المالية المتعلقة بهاذ الاتفاق سواء في الزيادة في الأجور، سواء في الزيادة من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، وتم إصدار مراسيم، سواء في الزيادة في التعويضات العائلية من 200 إلى 300 درهم، وتم إصدار مرسوم وتم الوفاء بها واستافدو منها الناس، إلى غير ذلك من الالتزامات المتعلقة بهاذ الاتفاق.

واللجنة الوطنية انعقدت السنة الماضية 3 ديال المرات على غير المعتاد اللي كانت تتنعقد 2 ديال المرات، السنة الماضية انعقدت 3 ديال المرات، الحوارات القطاعية في واحد العدد ديال القطاعات مستمر، تيشتغل، بالإضافة طبعا إلى التشاور الذي يتم بشكل مستمر حول النصوص القانونية، حول بعض التدابير، حول بعض الإجراءات التي تتم بتشاور مع النقابات بشكل مستمر، ما غنحتاجش نعطيك الإحصائيات، على الأقل عندي في الوزارة عدد كبير جدا وكبير جدا من اللقاءات تمت مع النقابات، سواء فيما يتعلق بالمرسوم ديال المادة 16، سواء فيما يتعلق بالقانون التنظيمي للإضراب، على كل حال واحد العدد ديال المشاريع، اشتغلنا عليها بتشارك وتنسيق تام مع النقابات، اللجان الثلاثية التركيب واللجان ديال الإعداد ديالها انعقدت، جميع هذه اللجان انعقدت في أوقاتها، ما عرفتش أشنو هو هاذ الحوار الاجتماعي الذي توقف، لأنه ما سمعناهش غير عندك، ولكن سمعناه في مناطق أخرى، وهذا ليس صحيحا.

يجب أن يعرف المغاربة أن الحوار الاجتماعي كاين، يقدر كاين تعثر في بعض البلايص، ولكن ماشي الحوار الاجتماعي ما كاينش، كاين، ويشتغل والآليات ديالو تشتغل وتتأدي الأدوار ديالها، واحد العدد ديال القطاعات الحكومية، ما غنقولش لك فقط عندنا في وزارة الشغل درنا حوار اجتماعي قطاعي، ولكن في واحد العدد ديال القطاعات الحكومية، الحوار الاجتماعي يشتغل وتيدير الأدوار ديالو وتيدير ذاك الشي اللي مطلوب منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "استغلال ظروف جائحة كورونا للاعتداء على حقوق الأجراء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والمستشارات،

السيد الوزير المحترم،

استغل مجموعة من المشغلين الظروف الاستثنائية التي فرضها وباء كورونا وتجاوز المقتضيات القانونية للاعتداء على حقوق الأجراء.

وفي هذا الإطار نسائلكم عن التدابير الإجرائية من أجل إنصاف هؤلاء الأجراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع الذي أثرتم، فعلا مع الإشكالات المتعلقة بالجائحة، هناك نوع من الزيادة نقول لك تقريبا المتعلقة بعدد نزاعات الشغل، سواء

الفردية أو الجماعية، خلال هاذ السنة الماضية، تمت معالجة 63.000 نزاعا فرديا، وتم إيجاد تسوية لـ 74.000 شكاية من أصل 145.0674، بنسبة 50.92%. وتم إرجاع 5016 أجيرا مطرودا إلى عمله، تم إرجاعهم إلى العمل واسترجاع على كل حال مليار و917 مليون درهم لفائدة الأجراء المشتكين.

بالنسبة للنزاعات الجماعية خلال السنة الماضية دائما تم تفادي 1950 إضراب في 1629 مؤسسة، مقابل 1629 إضرابا بـ 974 مؤسسة خلال سنة 2019، أي بنسبة ارتفاع بلغت 19.71%، هذه هي نسبة ديال النزاعات الجماعية تقريبا.. ديال الزيادة في النزاعات الجماعية اللي رصدنها في المقاولات بين سنة 2019 و2020.

مؤكد أن هاذ الجهاز ديال تفتيش الشغل يقوم بمجهودات كبيرة ومجهودات جبارة جدا، أنا نقول لك الثقل الكبير الملقى على عاتق هؤلاء في تدبير هذه النزاعات، خصوصا اليوم مع ما هو مطلوب منهم من توعية المقاولات وتوعية الأجراء، خصوصا فيما يتعلق باتخاذ التدابير المتعلقة بمحاربة جائحة كورونا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة.

السيد الوزير،

منذ انتشار جائحة كورونا في البلاد ديالنا توقف الآلاف من العمال والأجراء على العمل بشكل جزئي أو كلي، وبالتالي توقيف مصدر الرزق والعيش لآلاف من الأسر الفقيرة والمعوزة، زادت فقرا وجوعا، لولا تدخل جلالة الملك نصره الله، أحدث صندوق محاربة جائحة كورونا، لكانت غادي تكون كارثة ما فيها ما يتشاف.

السيد الوزير،

المغاربة راهم غضبانين مقلقين من القرارات الحكومية المجحفة، التي تقطع لهم الرزق ديالهم، خصوصا خلال هذا الشهر الكريم.

السيد الوزير،

لا يعقل أن الحكومة تأخذ باش تشرد آلاف من العمال والأسر وكثير من المقاولات الصغرى والمتوسطة، اليوم صبحو تيعانوو وعلنو على الإفلاس ديالهم بسبب هذه القرارات المفاجئة، وأزيد من 250.000 أرباب مقاهي وأزيد من 10.000 من مموني الحفلات والسربايا والمهن المرتبطة بتنظيم الحفلات والآلاف من مهنيي النقل السياحي وأزيد من 40.000 حمام، اللي هي تهز تقريبا واحد 200.000 عامل مرتبطين بالحمامات.

السيد الوزير،

صحيح أن لجنة اليقظة الاقتصادية قامت بصرف تعويضات الأجراء المصرح بهم في صندوق الضمان الاجتماعي، ولكن، السيد الوزير، راه كاينة 3.5 مليون اللي هي ما مصرحاش بها، واللي أغلبهم في القطاع غير المهيكل ما مصرحش بهم، فهاذ الفئة غير المصرح بها في الأغلبية وعددهم بالملايين من المواطنين تم حرمانهم وإقصاؤهم من أي دعم، ما اخذاوش الدعم ديالهم، والناس تتشتكي، والناس اللي احنا اليوم تنتلاقوهم يوميا بأن المعيشة ديالهم أنهم مكرفصين فيها، الأكثرية في هاذ رمضان.

بالله عليك، السيد الوزير، واش هاذ الناس هاذو دابا واش.. من الأخطر واش القساريات، واش المارشيات، ولا الحمامات ولا المقاهي....؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، المعطى المتعلق بالتدابير التي اتخذتها الحكومة، كنظن أن السيد رئيس الحكومة جاوبا على النقاش الذي أثاره السادة البرلمانيون عموما في الغرفة الأولى وفي الغرفة الثانية، ووضح فعلا للمغاربة أن الأمر يتعلق بإكراه، بإكراه، الحكومة مشات إلى تلك الإجراءات مكرهة، ما مشاتش الحكومة باش تقطع الأرزاق ديال الناس، كما قلت السيد المستشار، مشات الحكومة مكرهة ومجبرة، تدير هاذيك الإجراءات باش تحافظ على المغاربة والأرواح والصحة ديال المغاربة في المستقبل القريب.

أنتوما تتشوفو اليوم الأوضاع في واحد العدد ديال البلدان ماذا يقع، ماذا يحدث، واش بغيتو عاود ثاني هاذ الشي يوقع في بلادنا، هذاك ما غاديش تجي تقول لي، السيد المستشار، راه هذاك عنده ما يأكل، راه تنحافظو على الأرواح ديال الناس. بعض المرات راه تصل اللحظة ما تتقلبش باقي واش عندو ما يأكل، تتقلب واش باقي حي ولا ما حي، ولا لا، هاذ الشي اللي كاين في واحد العدد ديال البلدان.

بغينا نجنبو بلادنا هاذ الوضعية، يجب أن نفكر بالمنطق الإيجابي، غدا عندنا مجلس الحكومة، وأنتم عارفين هاذ الشي والبلاغ خرج، غيدوزو فيه الدعم ديال مموني الحفلات، باقي القطاعات الأخرى الحكومة تشتغل قدر الإمكان وفي حدود الإمكانيات المتاحة، ما غتصنعش المعجزات، ما عندها منين تجيب ذاك الشي اللي ما عندها، ذاك الشي اللي عندها تتحاول تدبره بأيسر وأجود والسبل الممكنة، سواء

في الحكامة، سواء في الاستهداف ديال الفئات اللي خاص تستهدف، ما كيناش 3 المليون خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. ما عرفت هاذ الرقم منين جبتيه السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكرك، السيد الوزير، على مساهمتك القيمة.

ننتقل للسؤال الأول الموجه.. السيد المستشار، من فضلك.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه "وضعية المرشدين السياحيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات، السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بخصوص المرشدين السياحيين، كما تتعرفو، السيدة الوزيرة، اقتصاديات دول العالم تأثرت بفعل الجائحة، المغرب هو الآخر تأثر، القطاع السياحي أكثر تضررا، العاملين في القطاع السياحي ربما الفئة الأولى اللي تضررت من الجائحة وعلى الخصوص فئة المرشدين السياحيين.

السيدة الوزيرة،

هاذ الفئة أنتم تتعرفو هاذ الشي أكثر منا، تتعيش واحد الوضعية اللي هي جد صعبة، وأصبح الوضع ديالها مقلق، لأن هاذ المرشدين السياحيين في البداية الناس كانت تتوقع على أن هاذ الجائحة ما غاتطولش، دابا احنا فتنا 13 أشهر ديال الجائحة، وبالتالي كاع الحلول الممكنة اللي ممكن هاذ الفئة إما يقترض، إما يعتمد على الادخار اللي عنده، هاذ الحلول كلها سالات، بقي الباب الواحد اللي ممكن يعيشو منه هو الدعم ديال الوزارة.

لهذا، السيدة الوزيرة، تنطلبو منكم اليوم باش توضحو لنا ولهاذ الفئة أشنو هي التدابير والإجراءات اللي ممكن تتخاذ من قبل وزارتكم في هاذ المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نادية فتاح، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

بالفعل، كيما ذكرتم المرشدين السياحيين عندهم واحد الدور مهم جدا في السياحة باش تثمن التراث الطبيعي والثقافي ديال بلادنا، كيما ذكرتو هاذ الجائحة للأسف جعلت السياحة من القطاعات التي تضررت أكثر من تداعيات الجائحة، والمرشدين السياحيين بالخصوص.

أولا، بغيت نقول بأن كاين واحد المبادرات تشريعية اللي قمنا بها، فتفاعلنا إيجابيا مع مقترح قانون اللي جاء به فريق التجمع الوطني للأحرار، كيهدف لفتح المجال لتغيير الفئات من مرشد الفضاءات الطبيعية إلى مرشد المدن.

فيما يخص تداعيات الجائحة في غياب السياح الأجانب، ما تمكنوش المرشدين السياحيين يشتغلو، وهنا يمكن واحد النقطة أولية اللي بغيت نشير إليها، هي أن كذلك السياح المغاربة ما تيستهلكوش هاذ المنتوج المهم ديال المرشدين السياحيين، وبالتالي تنقومو ببعض الأوراش باش يمكن تكون واحد إعادة النظر في هاذ المنتوج، ونشجعو المغاربة كذلك للولوج لهاذ المنتوج المهم.

قمنا بإجراءات اللي استافاو منها المرشدين السياحيين، فكانو كذلك من المستفيدين من برنامج عقد اللي جاءت به الوزارة منذ يوليوز، فمنذ يوليوز 2020 إلى غاية يونيو 2021 تيستافدو من واحد التعويض جزافي شهري القدر ديالو 2000 درهم.

اليوم، تقريبا عندنا 3202 مرشد سياحي اللي استافدو من هاذ الدعم، ومازال مستمرين لتسوية الوضعية الإدارية لبعض المرشدين السياحيين اللي مازال ما استافدوش، وكذلك لأول مرة استافاو المرشدين السياحيين من التغطية الصحية منذ يوليوز 2021 كذلك في إطار هاذ البرنامج عقد.

باش يستافدو كذلك من هاذ الفترة اللي ما تمكنوش باش يشتغلو، كان واحد المجهود فيما يخص التكوين عن بعد في عدة مجالات، عبر منصات خاصة للمرشدين السياحيين اللي جات بها الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ الإيضاحات وعلى هاذ المعلومات.

لكن التساؤل الكبير تيبقى هو أن هاذ المرشدين السياحيين، أو صفة المرشد السياحي فالعدد الذي ذكرتو، السيدة الوزيرة، ربما اللي منحتوهم رخص وهم في وضع قانوني، لكن تتعرفو، السيدة الوزيرة، واحد المجموعة اللي تتقدم هاذيك الأعمال اللي جات في الكلمة ديالكم اللي تتشهر وتتبين التاريخ ديال البلاد والتراث ديال البلاد للسياح الأجانب، ولكن مجموعة منهم اللي تكونو خارج الإطار القانوني ومارسو هاذ المهنة الحرة لمدة، كاين اللي تيمارسها لمدة أكثر من 20 سنة، والآن ما عندوش ذاك الترخيص، ما عندوش ذاك الاعتراف من الوزارة.

كما أن البعض حتى اللي معترفة به الوزارة، هذاك المبلغ الجزافي اللي تيتقدر بـ 2000 درهم، ربما كاين اللي غير ما مصرح به لدى الصندوق، وكاين اللي ما مستافدش حتى من النظام ديال "الراميد" (RAMED[1])، وبالتالي ما توصلش بهاذيك 2000 درهم، وهاذ الفئة هو العدد ديالها قليل.

وبالتالي هنا اللي تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، هو حتى هاذ الجزء من هاذ الفئة اللي نتكلمو عليها حتى هو يجب أن يشمل برعاية الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

بالفعل، للأسف كاين واحد الفئة ديال المرشدين السياحيين اللي تيشتغلو خارج الإطار القانوني، واحنا ذاك الشي غادي نجيو بامتحان جديد لهاذ المرشدين اللي تيمارسو بدون بطاقة أو (sans autorisation) في الأشهر المقبلة.

فعموما في قطاع السياحة شفنا بأننا ناقصين هيكلة في هاذ القطاع، والناس ما تتشتغلش في واحد الإطار قانوني، خاص تكون هاذي خلاصة من هاذ الأزمة باش يدخل الجميع للقطاع المهيكل.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تحسين وضعية الصناع التقليديين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارون،

يشكل قطاع الصناعة التقليدية عامل جذب يساهم في دينامية قطاعات أخرى كالسياحة بنوعيها الداخلية والخارجية، الشيء الذي يجعل هذا القطاع في تطور مستمر، لكن لتحسين جودة المنتوج وتسويقه، يتطلب ذلك دعم الصناع الفرادى، باعتبارهم منتجين مباشرين للأسواق ومساهمين بكيفية مباشرة في تنمية هذا القطاع، خصوصا في ظل تداعيات هذه الجائحة العالمية وما أفرزته من أوضاع اجتماعية مزرية لهذه الفئة العريضة.

لذلك، السيدة الوزيرة، نسائلكم حول: ما هي السياسة المعتمدة في دعم هذه الفئة العريضة من المجتمع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيما ذكرتو، هاذ الصناع التقليدين تيمثلو تقريبا 2.4 مليون ديال المشتغلين، فالوزارة تعمل على مستويين:

المستوى الأول - ويمكن هو أهم مستوى - هو هيكلة القطاع، خصوصا عبر تنزيل القانون 50.17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية، غادي يمكننا هاذ القانون أولا من وضع السجل الوطني للصناع التقليديين اللي غادي يمكن تفعيله، إن شاء الله، من هنا للصيف، كذلك تسهيل وتعميم التغطية الصحية على جميع الصناع التقليديين، هيكلة الهيئات الحرفية باش تمثل كل فرع ديال الصناعة التقليدية وكذلك المساعدة على إدخال الصناع في القطاع المهيكل. للأسف شفنا الهشاشة ديال هاذ القطاع، وخاصنا نشتغلو، أولا، على هيكلة القطاع والتنظيم ديالو.

المستوى الثاني، وتفاعلا مع الظروف الخاصة، كان كذلك عمل على تسهيل ولوج الصناع التقليديين الفرادى والمقاولات وكذلك التعاونيات لمنصات التسويق الإلكتروني، اللي برمتها "دار الصانع" مع العديد من الشركاء، كذلك دعم تسويق المنتوج عبر شراكات بين الوزارة وقنوات التسويق، كنذكر منها على سبيل المثال "السوق التضامني" للدار

البيضاء، كانت واحد المبادرة باش نساعدو تعاونيات الزربية ديال "تازناخت"، كذلك مجموعة من المراكز التجارية الكبرى في 12 مدينة، انطلقت هاذ العملية في شهر رمضان كذلك لعرض منتوجات الصناعة التقليدية وكذلك تسهيل ولوج منتوجات الصناعة التقليدية للأسواق النموذجية.

تيتم دعم هاذ المبادرات بحملات إشهارية تتعرف بحرف المغرب وتدعم التسويق وكتشجع المواطنين لولوج مواد الصناعة التقليدية.

وبالإضافة للتسويق، هناك برنامج طموح لدعم هاذ الصناع التقليديين على سلسلة الإنتاج وتحسين المنظومة ديال التكوين، وتسهيل الولوج، وسيتم، إن شاء الله، تفعيل هاذ البرنامج في إطار الإستراتيجية المقبلة للقطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم والذي أعتبره موضوعي وواقعي وواضح.

هناك مجهودات جبارة تبذل لاحتواء تداعيات أزمة "كوفيد-19" على القطاع، والتي تعرفون بأنها تداعيات كبيرة خلفت آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة، لكن بفعل الحضور ديالكم، السيدة الوزيرة، وتواصلكم مع مختلف المهنيين والإجراءات التي أقرتها الحكومة من داخل لجنة اليقظة الاقتصادية، والتي كان لكم الفضل فيها، والتي جاءت نتائجها بعد حوار ماراطوني ومتواصل مع مختلف المهنيين وكل الفرقاء الاجتماعيين الجادين، خففت من آثار هذه التداعيات.

إننا نقر بأنكم منذ توليتم المسؤولية على رأس هذا القطاع، كان لكم تصور واضح للنهوض بأوضاع الصناعة التقليدية، في أفق تطوير هذا القطاع وتحسين أدائه، عبر الاشتغال على التسويق والجودة، فهو يشكل في حقيقة الأمر صورة المغرب وتراثه اللامادي الإنساني، الذي يعزز التميز المغربي.

هي مناسبة لكي نثمن، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، كل التوجيهات الملكية السامية التي أعطاها للحكومة وكل الفرقاء الاجتماعيين وممثلي الباطرونا، من أجل الانخراط الفعلي والجدي لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، وأعتقد أن الورش يضمن ولوج مختلف المهنيين، وعلى رأسهم الصانعات والصناع التقليديين الذين يفتقدون إلى التغطية الصحية ويفتقدون إلى التعويض عن فقدان الشغل ويفتقدون كذلك للتعويض عن الأبناء وتغيب عنهم مختلف مظاهر الحماية الاجتماعية.

لذلك، لا يسعنا إلا أن نشكركم على كل المجهودات التي تبذلونها، مؤكدين لكم أنكم دائمي الحضور معنا في هذا المجلس ومتواجدين ميدانيا، تدبرون القطاع بالحكمة والنزاهة المطلوبين، ولا تلتفتون للعدميين الذين ألفوا الابتزاز والمتاجرة والمقايضة من أجل كسب زائل أو منصب يدور.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت غير نقول بأن هاذ البرنامج اللي تعطات لو الانطلاقة في الأسبوع الماضي، تبعا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، غادي يستافد منه على التغطية الصحية غادي يستافدو منو الصناع التقليديين كأهم فئة اللي غادي تستافد منه، كاينة الفئة الأولى تقريبا 250.000 صانع تقليدي اللي عندهم المساهمة المهنية الموحدة وكذلك المقاول الذاتي، وكاينة فئة أخرى تقريبا 500.000 اللي تيمثلو شرائح أخرى ديال الصناع التقليديين، غادي يستافدو كذلك هم والأسر ديالهم، وكان هذا واحد الطلب ملح ديال الصناع التقليديين، إن شاء الله غادي يكون من أهم الأوراش اللي نشتغلو عليهم في هاذ السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "إعداد منظومات اقتصادية مندمجة للقطاع السياحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق اتحاد مقاولات المغرب (الاتحاد العام لمقاولات المغرب).

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أهمية المنظومة السياحية ببلادنا، التي تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة، والتي تضم الوحدات

الفندقية، المطاعم، وكالات الأسفار، النقل السياحي، مكاتب الصرف، وكالات كراء السيارات، الصناعة التقليدية، تنظيم التظاهرات والتنشيط السياحي وكذلك شركات الصناعات الثقافية والإبداعية.

كل هذه القطاعات تكبدت خسائر فادحة خلال هذه الأزمة، ومازالت تعاني نظرا للإغلاق التام للحدود الخارجية وكذلك للقيود المفروضة على حركية تنقل المواطنين بين المدن، فبالأرقام، تراجع عدد السياح بـ 79% ونسبة التدفقات الجوية بـ 72% وليالي المبيت بـ 73%.

كل هذا أدى إلى تراجع الموارد السياحية بـ 58%، حيث لم تسجل إلا 30.81 مليار درهم فقط كمداخيل هذه السنة، كل هذا يظهر حجم الكارثة الاقتصادية وكذلك ضرورة التدابير اللازم اتخاذها عاجلا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خاصة في جهات بعينها، وعلى طول سلاسل القيمة التي تضررت بالكامل.

السيدة الوزيرة،

نرجو منكم فتح القطاع السياحي على السوق الداخلي، بتوفير كافة الشروط لاستئناف نشاطه وإنعاشه، لأن الرهان اليوم مازال معقودا على السياحة الداخلية لتعويض جزء من الخسائر، ولنا أمل كبير على أن يتم رفع هذه القيود مباشرة بعد عطلة عيد الفطر، إن شاء الله، كما نرجو اعتماد إجراءات خاصة لتيسير سفر الأشخاص الذين استفادوا من اللقاح، سواء من داخل أو خارج الوطن، ونرجو منكم كذلك إدراج العاملين في القطاع السياحي ضمن الفئات ذات الأولوية في الاستفادة من التلقيح.

كذلك، السيدة الوزيرة، نطالبكم بالوقوف على تطبيق بعض بنود العقد البرنامج الذي تم توقيعه في شهر يناير من السنة الجارية، كتأجيل سداد الأقساط البنكية الواجبة على أجراء القطاع وكذلك الأقساط الواجبة على المقاولات، خاصة أقساط الليزينغ (leasing)، راه عدد متاع الشركات، السيدة الوزيرة، اللي اداولهم الحافلات ديالهم، الناس اللي الديور ديالهم في السيزي، حالة كارثية، وكذلك معالجة الالتزامات الضريبية الخاصة بهم.

كما نطلب منكم الإبقاء على علاوة 2000 درهم للأجراء والمتدربين بموجب عقد الإدماج المعلن لدى الضمان الاجتماعي، وذلك ابتداء من شهر أبريل وإلى غاية مرور 3 أشهر على رفع حالة الطوارئ الصحية.

إن أملنا معقود عليكم، السيدة الوزيرة، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وباسم المقاولات السياحية لإنقاذ هذا القطاع الحيوي، وبسن منظومات اقتصادية مندمجة لكل جهة، منظومات كفيلة بالتشجيع على الاستثمار بها، وذلك نظرا للتفاوتات والاختلاف في الحاجيات، مثلا دعم البنيات التحتية السياحية لجهة بني ملال-خنيفرة، التي تحتاج لخلق فنادق ودور ضيافة، ووكالات متخصصة للنهوض بالسياحة الجبلية أو بدعم التسويق والتنشيط وإعادة الهيكلة للبنية المجودة بجهة مراكش- آسفي.

وهكذا سيمكن لهذا القطاع، وبعد الخروج من الأزمة، لعب دوره الكامل كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكمحدث لفرص الشغل ومولد للثروة ومزود بالعملة الصعبة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيما ذكرتو هاذ القطاع ديال السياحة هو قطاع مندمج، عندو سلسلة القيم ديالو كبيرة ومختلفة، بزاف ديال المهن، وكما ذكرت، فإن الحكومة اهتمت بهاذ القطاع منذ ابتداع هذه الأزمة.

فاليوم احنا في شهر أبريل كاين واحد الدعم تقدم للقطاع ديال السياحة منذ شهر مارس ديال 2020، أي 13 أشهر الحكومة بقات مهتمة بهاذ القطاع، لأن عارفة عنده واحد الأهمية كبيرة في الاقتصاد وكذلك في الاجتماع، عارفين المعاناة ديال هاذ القطاع، ولكن، كما ذكر السيد الوزير، قبل مني، هاذ القيود على السفر هي.. لأن تعطات الأولوية للصحة والسلامة ديال المواطنين، وكيما تتشوفو، الحالة الوبائية عالميا ما تتسمح لنا باش ننقصو من هاذ القيود، وهذا واحد الرأس المال ديالنا، احنا متفائلين بالوقت اللي غادي يكون ممكن كذلك السفر، فالمغرب اكتسب واحد الصورة جيدة فيما يخص تدبير هاذ الأزمة الصحية، وبالتالي احنا متفائلين باش منين يكون الوقت غادي يسمح لنا باش نفتحو، إن شاء الله، هاذ النشاط غادي يكون عندنا واحد الإقبال من طرف السياح الداخليين وإن شاء الله من الأجانب.

كانت كذلك الفرصة باش نتطرقو كذلك للاستثمار، والشق الثاني من السؤال ديالكم هو ذيك العدالة المجالية فيما يخص السياحة، فاش شفنا بأن العديد من الجهات والشركاء في الجهات مهتمين بالاستثمار، كذلك سلسلة القيام احنا تنشتغلو مع جهات في مجموع المملكة باش ندعمو الاستثمار، خصوصا الاستثمار ديال المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، لأن اللي شفنا كذلك هو أنهم غير مهيكلين، اليوم بزاف الشباب تيشتغلو، كما ذكرتهم، ولكن خاص دعم، أولا، لهيكلة القطاع وكذلك للاستثمار، وتنذكر بأن كاين تمويلات خاصة لهاذ المقاولات الصغيرة ومنها "انطلاقة" اللي يمكن لهم يستافدو منها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "الآثار السلبية التي خلفها فيروس كورونا

على قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لا خلاف عليه أن قطاع الصناعة التقليدية يعد من بين القطاعات الأكثر تأثرا بجائحة كورونا.

على هذا الأساس، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير التي تتخذونها لإنقاذ القطاع ودعم الصناع التقليديين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار المحترم،

بالفعل، كيما ذكرتو، قطاع الصناعة التقليدية هو من أهم القطاعات اللي تضررت سلبيا من هاذ الجائحة، وكاين كذلك هذاك الطابع ديال الهشاشة وعدم هيكلة القطاع، اللي كذلك جعل هاذ الصناع والصانعات التقليديين عندهم إكراهات كبيرة منذ السنة الماضية.

وفي إطار الحد من آثار هاذ الجائحة، قامت الوزارة بتنزيل مجموعة من الأوراش تهم المحافظة على العرض كذلك دعم الطلب واتخاذ جملة ديال التدابير الأفقية باش نواكبوهم، ونذكر من هاذ التدابير الآنية:

1- دعم التسويق عبر التفاوض مع المساحات الكبرى وشبكات التوزيع، لأن ما تمكناش باش يكون عندنا معارض كيما السنوات الماضية؛

2- كذلك التوقيع على اتفاقيات شراكة مع 7 ديال المنصات للتسويق الإلكتروني، شفنا كاين واحد لإقبال، واحد التطور في هاذ المجال؛

3- كذلك، بث حملات إشهارية مهمة لحث المغاربة على استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية، وشفنا واحد الاهتمام بالصناعة التقليدية وكاين واحد النشاط نسبي اللي رجع بعد هذه الحملات؛

4- كذلك الولوج إلى التمويل، هذا واحد الورش مهم جدا، لأن الصناع والصانعات التقليديين تيقولو بأنهم مقصيين من وسائل التمويل والآليات اللي كاينة، احنا تنأكدو لهم بأنهم عندهم الحق في هاذ التمويلات، ولكن خاص نوع من التحسيس والتكوين، وبالتالي قمنا بشراكات مع مؤسسات بنكية اللي استافدو منها العديد من الصناع التقليديين وكذلك التعاونيات، باش يمكن لهم الولوج لهاذ الآليات ديال التمويل اللي مهمة جدا؛

5- كذلك، كان مجهود مهم في التكوين المهني عبر الموقع الإلكتروني (لمعلم) للوزارة. كنذكر كذلك بمنشور السيد رئيس الحكومة اللي حث من خلاله الإدارات والمؤسسات العمومية على اقتناء منتوجات الصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نشكركم على جوابكم، السيدة الوزيرة المحترمة، وفي إطار التفاعل معه واستحضارا لواقع قطاع الصناعة التقليدية في هذه الظرفية الوبائية الصعبة، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- في البداية، لابد أن نثمن المجهودات المبذولة لهيكلة قطاع الصناعة التقليدية، باعتباره قطاعا إستراتيجيا وإنتاجيا، يساهم بـ 80% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 2.5 مليون شخص ورافعة أساسية لقطاع السياحة والصادرات، من خلال استصدار القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، والذي نتطلع إلى التعجيل بإخراج مراسيمه التطبيقية خدمة لمصالح الصانع التقليدي؛

2- السيدة الوزيرة المحترمة، لقد أظهرت جائحة كورونا مدى هشاشة السياسات العمومية ذات الصلة بقطاع الصناعة التقليدية، فالظرفية الوبائية الصعبة عمقت أزمة القطاع المنهك أصلا، مما يستلزم منكم التعجيل بإجراءات وتنزيل إستراتجية جديدة 2021-2030 للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، التي يعول عليها الصناع التقليديون لإرجاع الروح للقطاع، متطلعين كذلك إلى التسريع في اتخاذ تدابير آنية للتخفيف من حدة الأزمة على الصناع التقليديين؛

3- السيدة الوزيرة، إن أهم إشكالية تعيق عمل الصانع التقليدي في الظرفية الحالية هي إشكالية تسويق المنتوج، خصوصا في ظل إغلاق الحدود وتأثير قطاع السياحة ومنع إقامة المعارض المباشرة. ومن هذا المنطلق، نقترح في الفريق الحركي تكثيف إحداث منصة رقمية لتسويق المنتوجات التقليدية وتشجيع المعارض الافتراضية والتكوين ومواكبة الصناعة للاستئناس مع هذه الآليات التسويقية الجديدة؛

4- نثمن الورش الملكي المجتمعي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، والذي سيستفيد منه الصناع التقليديون طبعا. وفي نفس الإطار وأمام الوضعية الاجتماعية المقلقة للصناع التقليديين، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة التعجيل بتفعيل القوانين ذات الصلة بهذا الموضوع، خاصة قانون رقم 98.15 الخاص بالتأمين الإجباري على المرض وكذا القانون 99.15 المتعلق بنظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين؛

5- السيدة الوزيرة المحترمة، اعتبارا لأهمية التعاونيات كمؤسسات تضطلع بدور هام في التنمية السوسيو اقتصادية وفي تأهيل القطاع، نطالب في الفريق الحركي بدعم القطاع التعاوني وتحفيزه، خاصة التعاونيات القروية والجبلية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

تنشكر السيد المستشار المحترم على هاذ الاقتراحات، اللي تنشتغلو عليها كلها، وبغيت نقول بأن خاصنا، كما ذكرتم، أولا نركزو على هيكلة القطاع، لأن شفنا بأن في إطار القانون ما يسمح لناش باش نواكبو وندعمو الصناع التقليديين، فكاين - كيما ذكرت - هذاك السجل الوطني للصناع التقليديين، هو ورش مهم جدا غادي نسرعو به، اللي غادي يساعدنا كذلك على تعميم التغطية الصحية، للفئتين اللي تكلمت عليها من قبل ومن بعد غادي نعمموها على جميع الصناع التقليديين، خاصة اللي عندهم واحد الدخل محدود أو محدود جدا وأسرهم، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تشجيع السياحة الداخلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبين لنا، السيدة الوزيرة، في ظل هاذ الوباء بأن بلدنا يعتمد على سياحة الأجانب وإهمال السياحة الداخلية. كان هناك مخطط "بلادي"، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة:

أين وصل هذا المخطط؟ وماذا حققتم فيه؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فالسياحة الداخلية - كيما ذكرتو - عندها واحد الأهمية بارزة في قطاع السياحة عموما في بلادنا، وشفنا كذلك خلال هاذ الأزمة أن الدول اللي تتعتمد على السياحة الداخلية عرفت نسبيا واحد الإكراهات أقل من الدول اللي ما عندهاش السياحة الداخلية.

بغيت غير نذكر بأن عرفت السياحة الداخلية في بلادنا واحد التطور مهما في السنوات الأخيرة، فخلال 2019 إلى اعتمدنا عليها (comme année de référence)، تقريبا 31% من إجمال ليالي المبيت مثلتها السياحة الداخلية، واحد التطور تقريبا بـ 8% سنويا في الفترة الممتدة بين 2010-2019، أي أكثر بكثير من نمو السياحة الدولية.

فاليوم، لتشجيع هاذ السياحة الداخلية في هاذ الأزمة وما بعد هاذ الأزمة، أولا اشتغل المكتب الوطني للسياحة مع جميع الجهات وممثلي السياحة في الجهات، باش تكون، أولا، دراسات حول السياحة الداخلية، فبان لنا بأن المغاربة عندهم واحد الرغبة في مجموعة من المؤهلات السياحية في بلادنا، فما كاينش غير السفر للشواطئ، كان كذلك زيارة المدن والمواقع الطبيعية، التراث التاريخي.

تبعا لهاذ الدراسة الهامة تم إعداد واحد حملة وطنية لترويج المنتوج السياحي، اللي غيمكن لنا نطلقوه، إن شاء الله، ملي غادي تكون قيود السفر تزالت.

كما سنكمل نتائج هاذ الدراسة باش تكون ملاءمة العرض مع الطلب، كما ذكرتوه، وكان بالفعل الإستراتيجيات ديال هاذ البرنامج مخطط "بلادي" عندو واحد الإقبال من طرف المغاربة، فعرف هاذ البرنامج إنجاز ثلاث محطات مهمة، أولا محطة "إمي ودار" بأكادير تقريبا 1500 سرير، محطة "إفران" 5800 سرير ومحطة "مهدية" بالقنيطرة تقريبا بـ 1000 سرير، فكانت هاذ 3 محطات عندها إقبال، ولابد كذلك من الاجتهاد باش نجيو بمنتوج ونضاعفو هاذ الأرقام لأنها مطلوبة من طرف المغاربة.

وتشجيع كذلك السياحة الداخلية، فالوزارة عملت بتنسيق تام مع مختلف الأطراف المعنية والشركاء المحليين باش تجعل منها رافعة للقطاع، فكاين واحد المكتسبات اللي كاينة اليوم، ولكن مازال خاصنا

نضاعفو الجهود إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزرة،

كما قلت بان هناك عدد كبير من الدول، فعلا بأن هاذي زمان اشتغلت عن السياحة الداخلية، واحنا مرارا وتكرارا كنا نطالب بالتشجيع ديال السياحة الداخلية، لأنها هي العمود الفقري ديال السياحة ببلادنا، ولكن للأسف بلادنا الوزارة ما اعطاتش الاهتمام لهاذ القطاع هذا، ما اعطاتش الأهمية للمواطن المغربي، لأن، كما قلنا، المغرب بلد ذو بحرين، الطبيعة خلابة، الجبال إلى غير ذلك من المواقع الطبيعية، اللي كنا نستغلوها، ولكن ما استغلينا والو في هاذ الشي هذا، وكنا ننتظر أن يكون هناك انفراج ولكن تفاجأنا بهذا القرار اللي أخذت هذه الحكومة ديال الإغلاق، وأنا أعتبر بأنه اعتقال جماعي للشعب المغربي، لأن في هذه الظرفية هاذي اللي كنعيشو فيها، وأنا سمعت وأنا أستغرب، أنا أتمنى تكون شي لجنة ديال هذا المجلس الموقر ديال الاستطلاع لهذا القطاع هذا ديال السياحة والصناعة التقليدية، اللي سمعت بأن القطاع يسير في واحد الاتجاه بأن راه الازدهار وكذا، مع العلم بأن الإحصائيات اللي عندنا 46 مليار ديال الخسارة، الفقدان ديال واحد العدد كبير ديال الشغل، والقطاع اللي كان يشغل 550.000 منصب شغل، إلى غير ذلك من المشاكل، لأن القطاع ديال السياحة والصناعة التقليدية يحتضر، بغينا ولا كرهنا، علاش كنقول بأن غادي تكون لجنة اللي غادي نطالعو على هاذ الشي هذا، وخصوصا بأن كنعرفو القطاع ديال الصناعة التقليدية اللي مرت دابا عليه 2 ديال الأشهر ديال رمضان، السنة الماضية وهذه السنة هذه اللي كاين اللي كيتحرك فيه وكاين ارتباط وثيق وطيد بين السياحة والصناعة التقليدية.

إذن هناك مشاكل عديدة ومتعددة اللي كيخص بكل صراحة كيخص ناخذو فيها بعين الاعتبار في هذا القطاع ديال السياحة والصناعة التقليدية، اللي كنا بلادنا للأسف الشديد.. كانت تونس دولة مغاربية اللي كانت في أيام زمان، كانت في واحد (Top) ديالها في السياحة اللي كنا كنتمناو المغرب يكون سابقها، المغرب اللي قريب لأوربا، المغرب اللي عندو 2 واجهات، ولكن ما حسيناش بهذه المسألة هذه، كنا نقدرو نتفاداو هذه المشاكل اللي كيعيشها القطاع ديال السياحة ومعه الصناعة التقليدية.

للأسف، هناك عدد كبير من المقاولات اللي مشات للإفلاس وكاينة اللي في الطريق، مع العلم بأن حتى ذيك الصندوق ديال المواكبة والصندوق ديال كورونا ما لباش الطلبات ديال المواطنين المغاربة كاملين، وخصوصا قطاع السياحة والصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الإجراءات المعتمدة لمواكبة الصانع التقليدي لدخول عالم التسويق الإلكتروني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات المعتمدة لمواكبة الصناع التقليديين في مجال التسويق الإلكتروني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

هاذ السؤال مهم، وتنشكروكم على طرح هذا السؤال لأن التسويق الإلكتروني هو وسيلة للمستقبل جميع القطاعات وكذلك في الصناعة التقليدية، وفي ظروف هذا الحجر والإغلاق والتدابير كان لازم يكون واحد الابتكار كذلك فيما يخص الترويج والتسويق الإلكتروني لمنتوجات الصناعة التقليدية، فكانت هناك إجراءات عبر "دار الصانع" بالخصوص لتوفير منصات إلكترونية قامت الوزارة عبر "دار الصانع" في شتنبر بتوقيع 7 اتفاقيات مع مختلف الفاعلين في مجال التجارة الإلكترونية كمرحلة أولى، ستليها اتفاقيات أخرى في المستقبل القريب، الهدف منها هو نستغلو الإمكانات والفرص اللي تتيحها هاذ منصات التسويق الرقمي من خلال تهيئة أرضية للتواصل والتنسيق بين البائع والمستهلك، وكذلك تحسيس ومواكبة الصناع والصانعات التقليديين، لأنه ما كيعرفوش هاذ التسويق الإلكتروني وكان لازم يكون واحد عملية تحسيس وتكوين، كانت هذه التكوينات، سواء حضوريا أو كذلك عن بعد، وأطلقنا كذلك حملات تواصلية وتحسيسية تستهدف الصناع التقليديين وكذلك المستهلكين باش ينخرطو في هذا الورش المهم،

وواكبنا الصناع التقليديين لإنشاء متاجر رقمية و(des catalogues) خاصة بالمنتوجات ديالهم في بعض المنصات.

بغيت كذلك نشير إلى أن مشروع الإصلاح التنظيمي المؤسساتي لدار الصانع اللي أطلقناه مؤخرا هو كذلك عندو برامج وخدمات مهمة باش نواكبو جميع الصناع التقليديين فرع، فرع، في مجال التسويق الإلكتروني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أنا قبل بعد ما نبداو على التسويق الإلكتروني ولا الإجراءات، أنا بغيت نعرف آش باقي عند هاذ الصانع ما يسوق، آش غيسوق؟ فين هو هاذ الصانع التقليدي؟

راه الصناع التقليديين، السيدة الوزيرة، راه شهر وشهرين ديال السدان راه بداو تيبيعو الدوزان ديالهم، باعو (le matériel) ديالهم، خواو المحلات اللي كاريين، لأن ما عندهومش باش يخلصو الكراء وباش يخلصو الماء ويخلصو الضوء، آش غينتجو مازال هاذ الصناع؟ وفين هوما هاذ الصناع التقليديين؟

راه الصناع التقليديين راه اللي ولا تيبيع الديطاي، اللي دايركريرصة تيبيع فيها الفانيد وهذا قدام الثانويات، اللي ولا دايركروصة تيبيع فيها الخضر، اللي مخير داير تريبرتور (triporteur)، فين هم هاذ الصناع التقليديين اللي غادي نديرو لهم هاذ الشي؟

راه الصناع التقليديين باغيين حلول آنية، باغيين باش يعيشو، باغيين باش يعيشو أولادهم.

راه الصناع التقليديين راه ما بقي عندهم والو. أنا نتحدى إلى باقي شي صانع تقليدي عندو مازال (le tournevis) راه باعو الحوايج ديال ديورهم باعوهم باش يعيشو في هاذ الأزمة.

باغيين نفكرو احنا في التسويق الإلكتروني، آش غيسوقو، راه خاصهم حلول آنية، راه كاين الصانع التقليدي اللي دابا مدوز 40 سنة و50 سنة دابا تيسعى وكلنا تنسعاو الله، لكن راه عيب وعار صانع كان تيخرج الذهب من يديه 40 سنة و50 سنة ديال الحرفة ولا تيطلب دابا.

والسيدة الوزيرة، دابا في هاذ العز ديال أزمة كورونا الصناع التقليديين البانكة تتعلق لهم السيزي، البيع بالمزاد العلني، والوزارة ديالكم هي اللي ورطتهم في هاذ الورطة، خلاتهم ياخذو قروض على أفرنة ما خداماش، ودابا البنكة علقت لهم الحجز، دارت لهم حتى الحجز، والمشكل ما شي حتى على الفران علاش دايرين الحجز، على جميع الممتلكات، لأن الفران تيقول أودي ما تيغطيش هذاك القرض، وهاذ المشكل أنا، السيدة الوزيرة، عندك وتوصلت به وطلبناك عليه وجميع البرلمانيين ديال الإقليم هضرو عليه، و3 وزيرات أنا هضرت معهم على هاذ المشروع ما لقيتوش له حل؟

إلى ما لقيتو الحل، السيدة الوزيرة، خذو غير هاذوك الفرارن ديوهم أنتم، ياك فرارن بـ 50 مليون، تديهم الوزارة راه تخلصو غير 10 مليون على هاذوك الصناع، وديو الفرارن بـ 50 مليون، تديهم الوزارة، وأنا تيبان لي في المناقشة أنا جاتني، والله إلى ضرتني خاطري، تنهضرو على هاذ القطاع بحال إلى هاذ القطاع راه فيه غير الربح، راه هاذ القطاع راه تشلل، السيدة الوزيرة، الشلل الكامل.

أصحاب النقل السياحي راه (faillite)، الصناع التقليديين جيبي دورة في جامع الفنا في مراكش، سيري للمعقل ديال الصناعة التقليدية في مراكش، سيري لفاس، سيري للصويرة، سيرو لتيزنيت، راه ما تقدريش تدوزي في هاذيك الأماكن اللي كانت مزدهرة بالصناعة التقليدية وتشهاي تشوفي منها، دابا راه بحال إلى كتدوزي في خلاء، وكنهضرو على هاذ القطاع بحال إلى ما كاين والو. راه أكثر قطاع متضرر في هذا الجائحة ديال كورونا هو هذا القطاع، كاع القطاع يتعافاو وهذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار،

غير بغيت نقول لك راه مشيت لجامع الفنا ومشيت لجميع البلدان والمدن وكنقوم بزيارات ميدانية، واحنا عارفين هذه المشاكل اللي كيعيشوهم الصناع التقليديين، بغيت.. لا مازال كاينين، بزاف كيعانيو ولكن مازال كاينين.

كنعاود نثمن أهم حاجة اللي خاص نشتغلو عليها هي هيكلة هذا القطاع، لأنه وصلو لهذه الحالة لأن القطاع غير مهيكل وهي من أهم الأوراش اللي غنشتغلو عليها.

نرجع للفرارن اللي تكلمتي عليهم. أولا، كنذكر بأنه كان هذاك البرنامج مع الألفية، الوزارة ما عندها حتى علاقة، وبالرغم من ذلك غادي نقول لك 2 حوايج، أكثر من 80% ولا 90% من الناس اللي اقتناو هذوك الفرارن كيشتغلو بهم اليوم وفرحانين بهم.

طلبتونا نساعدو هاذوك اللي ما يمكن لهمش، فالبنك ما دارتش لهم

السيزي وراكم عارفينها وجبنا حلول باش نقولو لهم بيعو هذه الفراران للناس اللي كيشتغلو بهم، هاذ الشي اللي بغيت نقول ونكملو هذا الحوار على الأفرنة يمكن في الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

من فضلك السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "استمرار تداعيات فيروس "كوفيد-19" على قطاعي السياحة والصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

يعيش الصناع التقليديون والعاملون بقطاع السياحة وجميع المهن المرتبطة بها كالمرشدين السياحيين، السائقون، عمال شركات كراء السيارات، عمال الفنادق، عمال المقاهي والمطاعم وغيرهم من اليد العاملة أوضاعا جد، جد، جد صعبة.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة:

ما هي التدابير الحكومية الاستعجالية للحد من تداعيات "كوفيد-19" على القطاع السياحي وقطاع الصناعة التقليدية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما ذكرتو هاذ القطاعين تضررو كثير بالأزمة. غير بعض المعطيات، فقطاع السياحة تقريبا 80% ديال النقص في النشاط، وفي الصناعة التقليدية نقدرو نقولو تقريبا 30% ديال الصناع التقليديين حسب الدراسات اللي عملتها الوزارة اللي ما تمكن ليهمش يشتلغو.

نذكر إذن فيما يخص السياحة برنامج عقد اللي توقع في شهر غشت ديال العام الماضي مع مهن السياحة، كان الهدف ديال هاذ العقد هو:

- أولا، الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومناصب الشغل، اللي هي من الأولويات؛

- كذلك ضمان الولوج للتغطية الاجتماعية لكافة مهنيي القطاع؛

- تسهيل وتسريع إعادة إقلاع القطاع؛

- ووضع أسس التطوير.

ما غنرجعش لبرنامج العقد اللي فات مني ذكرت، ولكن نذكر بالتعويض الجزافي الشهري تقريبا ديال 2000 درهم، اللي دابا 13 شهر وكيستافدو منو الناس اللي كيتشغلو في قطاع السياحة، وغادي يبقى حتى لشهر يونيو والعديد من البرامج.

نذكر كذلك فيما يخص الصناعة التقليدية، وغير باش.. كيما جاء في الأجوبة، أولا، الورش المهم ديال التأطير وهيكلة القطاع.. السجل الوطني، كذلك التغطية الصحية اللي هي ورش مهم جدا وأوراش آنية، أهمها الترويج والتسويق وكذلك حملات تحسيسية باش نشجعو المواطنين المغاربة، خصوصا في هذا الشهر باش يولجو لمواد الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هذه المعطيات التي تقدمت بها، اللي هي جد مهمة، ولكن الأهم هو أن الحكومة لم تأخذ بتحذيرات قبل جائحة كورونا.

الفريق الاستقلالي، حيث ساءلنا من هذا المنبر السيد وزير الشغل حول وضعية غير المسجلين في الضمان الاجتماعي من عمال المقاهي والفنادق ومستخدمي وكالات الأسفار وقطاع كراء السيارات الذين كانت وضعيتهم جد جد صعبة قبل من الجائحة، أما اليوم فهي كارثية، ولها آثار خطيرة على الاستقرار الأسري، فالحكومة قررت حقيقة دعم الفئات المنتمية لهذه القطاعات المسجلة في الضمان الاجتماعي، ممتاز، ولكن غير المسجلين، السيدة الوزيرة، ما مصيرهم؟

قبل قليل السيد وزير الشغل كيقول بأن ليس هناك 3 ملايين ديال العمال، احنا نقولو أسيدي غير مليون ونصف، نقولو غير مليون، ما مصير هاذ العمال اللي غير المسجلين؟ مسؤولية من؟ هذا هو السؤال اللي خاصنا نطرحو عليه، لأنه كون كان كلشي مسجل لا أظن بأن غادي نطيحو في هذه الكارثة.

أكثر من هذا، هناك فئة منسية لدى الحكومة مع الأسف، هذه الفئة هي أطر داخل المجموعات الفندقية، وهذه الأطر تعمل بكل صراحة، وبكل جدية في خدمة السياحة الوطنية، هذه الفئة كانت تتقاضى ما بين 2 و5 مليون فرنك، ما بين 20 ألف درهم و50 ألف درهم. اليوم مع الأسف تتقاضى 2000 درهم، السيدة الوزيرة.

تصور مدير ديال بعض الفنادق اللي الآن مغلقة في مراكش ولا في أكادير ولا.. مغلقة، تيتخلص بحالو بحال ذاك العامل، هاذ الأطر اللي

كانت عندها نفقات تمدرس الأبناء ديالها وتسديد قروض السكن ديالها وغيرها من الالتزامات، بل منهم من هو مهدد بالسجن الآن بسبب الديون المتراكمة، ناهيك عن المشاكل الأسرية ديالهم.

الحكومة تقارن مبادرتها بأنها أفضل من بين دول عديدة، نعم، لكن هناك دول مازالت تؤدي 80% من الأجور الشهرية لمستخدميها، أين نحن من هذا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

كلمة،سأختم.. الحكومة التي تحترم مواطنيها عندما تقرر إغلاق قطاعات بعينها، فعليها أن تتحمل مسؤوليتها في دعم هذه القطاعات مهما كانت التكلفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا.

الحكومة اخذات المسؤولية ديالها، وكما قلت هاذ القطاع تندعموه دابا 13 شهرومازال حتى لشهريونيو، فخاصنا بالفعل كاين بزاف الأجراء ولا الناس اللي تتشتغل في القطاع اللي ما كانش عندهم للأسف هاذ التغطية والتصريح، وهذا ورش خاصنا نخدمو معه مع مهني القطاع، لأنهم مسؤولين على هاذ التغطية ديال الأجراء ديال القطاع، خاصنا نساعدوهم لأن كاينة (une saisonnalité) في قطاع السياحة، فخاصنا نلقاو واحد الحلول اللي مناسبهم، لأنهم ما ولجوش لهاذ الحلول لأن ما بغاوش يصرحو، لأن كاين واحد المعطيات خاصة بالقطاع، وكاين واحد الحوار مع مهني القطاع باش نلقاو واحد الحلول هيكلية للقطاع.

فيما يخص الأجراء، بغيت نقول لكم بأن العديد ديال المهنيين بالرغم بأن ما كاين حتى نشاط، هما تيكملو لهذوك الأجراء ومازالين تيخلصو لهم واحد قسط مهم من الأجر ديالهم، علما أنه كاين واحد الانخفاض في (les cotisations sociales et patronales) وكاين كذلك مشاورات مع القطاع البنكي باش نشوفو حلول للأجراء ديال القطاع فيما يخص تسديد الديون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن والأخير، موضوعه "إستراتيجية الوزارة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عرف قطاع الصناعة التقليدية بمختلف مدن المملكة تراجعا كبيرا بسبب جائحة كورونا، مما كان له انعكاس على الإنتاج وعلى الوضعية الاجتماعية للعاملين بالقطاع.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن إستراتيجيتكم للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والمحافظة عليه وعن الإجراءات المستعجلة التي ستتخذونها لدعم الصناع التقليدين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فيما يخص الإجراءات الاستعجالية يمكن تكلمت عليها في الأجوبة من قبل.

فيما يخص الإستراتيجية اللي هي في المراحل الأخيرة ديال الإنجاز، عندنا واحد الرؤية واضحة، هاذ الإستراتيجية، أولا، غاتعتمد على إعادة تموقع وهيكلة "دار الصانع"، لأن "دار الصانع" عندها واحد الدور مهم جدا لتطوير القطاع في جميع مراحل سلسلة القيم ماشي غير الترويج والتسويق ديال منتوج الصناعة التقليدية، فكاين من أهم الأوراش وضع هيكلة جديدة لـ"دار الصانع" باش يمكن لها تكون عندها آليات كفيلة لجعلها تتقوم بمهامها أحسن، كذلك إعطاء انطلاقة حملة جديدة لترويج المنتوجات وإعطاء انطلاقة لتسويق في إطار شراكة مع المتاجر الكبرى.

ثانيا، وضع إستراتيجيات، خارطة الطريق لإعادة تأهيل وتطوير وتحديث فروع الصناعة التقليدية، كاين فروع مختلفة جدا وما تيبان ليناش حلول بلا ما نتطرقو لفرع بفرع، فغنبداو بفرعين مهمين اللي هوما الزربية والفخار، بشأن تعميم هاذ الإستراتيجية على جميع

فروع الصناعة التقليدية الإنتاجية، كذلك تطوير وتحسين التكوين في القطاع لأن التكوين عندو دور مهم جدا، وضع مقاربة جديدة وفعالة مع مختلف الفاعلين في القطاع، وكذلك تنويع قنوات الترويج، تكلمنا كذلك على الترويج ديال مواد الصناعة التقليدية وورش مهم جدا هو التمويل ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية، لأن شفنا بزاف الصانعات والصناع التقليديين ما تيمشيوش للأبناك وما تيستافدوش من الآليات.

بالإضافة لهاذ الأوراش، تنذكر مرة أخرى التغطية الاجتماعية لجميع الصناع التقليديين والقانون الجديد 50.17.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم.

هو فعلا هاذ القطاع ديال الصناعة التقليدية قطاع مهم جدا، كان تيساهم بنسبة ديال 7% في الناتج الداخلي الخام وتيوفر 2.4 مليون منصب شغل. للأسف أثناء الحجر الصحي وحسب بحث ميداني للوزارة، توقفت أنشطة القطاع بنسبة ديال 80%، المبيعات ودخل المتوسط الفردي هبط بنسبة ديال 95%، فضلا عن شبه توقف للتصدير.

اليوم، السيدة الوزيرة، مازال الوضع صعبا بالنسبة للصناع التقليديين، حسب الوزارة ديالكم 35% من صناع التقليدين مازالوا في توقف تام عن النشاط، 99% من الصناع يعانون مشاكل كبيرة في السيولة لتمويل الإنتاج، كاين ضعف كبير في التسويق بسبب إغلاق فضاءات التسويق وتراجع الطلبيات وغياب السياح.

السيدة الوزيرة،

كانو تيقولو بلي "الصنعة إلى ما اغنت مولها تسترو".

اليوم، السيدة الوزيرة، في ظل هاذ الجائحة ما اغناتو ما ستراتو، حيث كما قالو بعض الإخوان واحد العدد ديال الصناع التقليديين خلاو الصنعة ديالهم ومشاو تيبيعو أمور أخرى، باش يضمنو القوت اليومي ديالهم، وهذا، السيدة الوزيرة، فيه واحد الخطورة على الصناعة التقليدية، خصوصا الصناعة التقليدية اللي عندها علاقة بالإرث الثقافي والتاريخي ديال البلاد ديالنا.

أمام هذا الوضع، السيدة الوزيرة، لابد من إجراءات استعجالية. تطرقتو لهاذ القضية ديال إحداث منصات للتسويق الإلكتروني وغادي يخص التأهيل ديال أقصى عدد من الحرفيين والتعاونيات للتجاوب مع هذه الطريقة الجديدة ديال التسويق.

كاينة نقطة ثانية مهمة جدا، في الغياب ديال السياح، لابد من تثمين منتوجات الصناعة التقليدية من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي والقيام بحملة إعلامية مركزة ومستمرة في هذا المجال، لأن التثمين ديال المنتوج لابد يثمنوه المغاربة كذلك من غير السياح الأجانب.

كذلك، إبداع طرق جديدة في الدعم ديال الصناع التقليديين وتسهيل العملية ديال الولوج للتمويل لأن فعلا إشكال حقيقي في التمويل ديال الإنتاج ديال هاذ الصناع التقليديين.

كاين أمور أخرى هيكلية، دائما، السيدة الوزيرة، تهضرو على إستراتيجية جديدة 2021-2030، لحد الساعة باقي ما شفناش هاذ الإستراتيجية، باقي تتشاورو مع الشركاء ديالكم، احنا بغينا التسريع ديال إخراج هاذ الإستراتيجية الجديدة، وخاص يكون في الصلب ديالها تحسين ظروف عيش واشتغال الصناع التقليديين والربط ديال الصناعة التقليدية بالإرث الثقافي والتاريخي لبلادنا - نقطة واحدة، السيد الرئيس - والتفعيل ديال القانون 50.17، هاذ القانون مهم جدا، لابد من إخراج النصوص التطبيقية ديالو، اللي غادي يساهم في الهيكلة القطاع.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

بغيت غير.. فيما يخص الأرقام اللي هوما قمنا بدراسة، يمكن الأرقام اللي شرت لها كانت آخر دراسة في شهر 12، فمن بعد تحسنت الوضعية نسبيا فيما يخص بعض الصناع التقليديين، بزاف منهم مرتبطين بالسياحة، وبالتالي تيعانيو في هاذ الظرفية، وبالتالي التسويق الإلكتروني يمكن يكون حل في السوق الداخلي وكذلك للتصدير، لأن كاين ولوج الأجانب كذلك لهاذ المنصات، ويمكن يكون حتى هو حل.

فيما يخص النصوص التطبيقية، معكم حق فاحنا تنسرعو بها، باش يكون هذاك التفعيل ديال القانون غيساعدنا على السجل الوطني وكذلك التغطية الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وموضوعه "ضمان تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الأساسية خلال شهر رمضان المبارك ومراقبة أسعارها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين خلال هذا الشهر المبارك؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

نعطيكم بعض المعلومات، قبل شهر رمضان دائما شهرين قبل شهر رمضان تنديرو لجنة في وزارة الصناعة والتجارة، اللي تتبع التموين واش متوفر ولا لا، هاذ السنة الحمد لله التموين متوفر، على سبيل المثال نعطيكم أرقام ديال العرض والطلب:

- السكر عندنا 544 ألف طن اللي كاينة في العرض، 196 ألف طن اللي كاينة في الطلب؛

- الحليب 120 ألف طن (في العرض)، 177 ألف طن (في الطلب)؛

- الزبدة 9400 طن اللي في العرض، 3000 طن اللي في الطلب؛

- ماركرين 8500 طن في العرض، 6000 طن في الطلب؛

- أتاي 17 ألف طن (في العرض) و4900 طن (في الطلب)؛

- التوابل (les épices) كلشي موجود في السوق الآن.

الإجراءات اللي تنديرو أيضا وهو التتبع ديال الأثمنة، وإلى بغيتو نتطرقو لهاذ الملف احنا مستعدين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الوزير.

رغم ما قلتم في معرض جوابكم عن سؤالنا، فعموم المغاربة مكتوون بلهيب الأسعار، حيث تعرف القدرة الشرائية للمواطنين تراجعا كبيرا، خصوصا في شهر رمضان، ونسبة كبيرة من أسر الشعب المغربي يدبرون معيشهم اليومي بصعوبة، علما أن الكثير منها مصدر عيشها من قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والخدمات أو القطاع غير المهيكل. والذي زاد من حدة المعاناة جائحة كورونا وتداعياتها والحجر المفروض، حيث اتسعت الدائرة لتشمل أرباب المقاهي والمطاعم والعاملين بها، زد على ذلك التسريحات الجماعية وفقدان الشغل، مما أثر سلبا على الدخل.

إنها أزمة، السيد الوزير، فشلت الحكومة في تدبيرها، واكتفت بفرض الحجر الصحي دون مراعاة المشاكل المترتبة عنها.

كنا نأمل في فريقنا كما بذلت الحكومة مجهودا لتوفير مناعة جماعية من خلال التلقيح أن تبذل نفس المجهود لتوفير المناعة الطبيعية لكافة المغاربة من خلال ضمان تغذية صحية سليمة وفي المتناول، مادة السردين مثلا 20 درهم وأكثر، السيد الوزير، واحنا عندنا 2 بحورا، زعما صعيب شوية الحال.

وفي ظل السوق الحرة، تعرف الأسعار ارتفاعات في بعض المواد كالزيوت واللحوم البيضاء والأسماك والخضر والفواكه والبيض.

السيد الوزير،

رغم التساقطات المهمة ووفرة المنتوج الفلاحي، إلا أنه بدوره يعرف تضاربات في الأسعار، ناهيك عما يقع في الأسواق غير المقننة من عرض لمواد مجهولة ومهربة وفاسدة أحيانا، وكل هذا مقابل مراقبة ضعيفة ومناسباتية، في غياب قوانين تحمي المستهلك وتضمن له السلامة.

كان على الحكومة، السيد الوزير، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة وبكل جرأة وتفعل المادة 4 من قانون حريات الأسعار والمنافسة، باتخاذ تدابير صارمة لحماية القدرة الشرائية وضبط الأسعار خلال هذه الظرفية الوبائية الصعبة.

إننا، في الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر القدرة الشرائية للمواطنين لبنة أساسية في الاستقرار الاجتماعي وواحدة من مقومات العيش الكريم، وهو ما يتطلب، السيد الوزير، إستراتيجية وطنية تقطع مع المناسبة وتستحضر حالة الكوارث والأزمات، وتقوي الترسانة القانونية لحماية المستهلك وتفعل دور مجلس المنافسة وتقنن الأسعار وتحد من هيمنة بعض الشركات وسلسلة الوسطاء وجشاعة بعض المنتفعين وترقى بدور التعاونيات، في إطار الاقتصاد الاجتماعي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا على هاذ النقط لأن متفقين معكم.. متفقين.

لكن غير باش يكون في علمكم أننا تنشتغلو يوميا، عندنا لجنة اليقظة داخل الوزارة مشتركة مع وزارة الداخلية ووزارات أخرى وزارة الفلاحة والطاقة، وتنتبعو جميع المواد المهمة ديال الاستهلاك في شهر رمضان.

اللي خاصنا نعرفو وهو صار على سبيل المثال الزيت صار دولي وهاذ الشي اللي وقع فيه في هاذ الجائحة خيالي، تضاعفو الأثمنة ديال المواد الأولية في هاذ القطاع بـ 6 و7 المرات، لأن ما غندخلوش في التفاصيل، الصين الآن تدير واحد المخزون خيالي.

بلا ما ندخلو في التفاصيل، كاين بعض المواد اللي عند المغرب ما يدير بها، هاذ (l'intrant) ذاك الشي اللي تيدخل باش تصنع الزيت ما تنصنعوش في المغرب ما عندناش في المغرب، تنجيبوه من الخارج والأسعار في الخارج معروفة دوليا. أنا قلت لكم راه عرفو واحد التطور خيالي، احنا تنتبعو هاذ الشي بدقة، وتنشتغلو مع المقاولات، في بعض المرات تنطلبوهم باش ما يزيدوش في الأثمنة لأن السوق مفتوح، عندهم الحق يزيدو في الأثمنة، تنقولو لهم ماشي وقت هاذ الشي، إن شاء الله هاذ الجائحة غادي تدوز، غادي يكون المنتوج في السنوات المقبلة، زعما صبرو معنا في هاذ الفترة هاذي.

ولكن، عموما السوق فيه، الحمد لله، جميع التموين، بزاف ديال البلدان ما فيهمش، بلادنا فيها، والأسعار شوية تزاد فيهم كاين هاذ الشي، ولكن في بعض المواد ماشي في كل شي، واحنا متبعينهم بدقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "دعم القطاعات المتضررة من الإغلاق الليلي خلال شهر رمضان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

هناك واحد العدد ديال القطاعات والأنشطة اللي اصحابها تيشتغلو فقط من بعد الإفطار بالنسبة لرمضان، وهاذ القرار اللي اخذات الحكومة ديال الإغلاق من بعد الساعة الثامنة أثر عليهم بشكل مباشر 100% مصدر الرزق ديالهم.

التساؤل ديالنا هو الإجراءات اللي اخذاتها الحكومة باش ترفع عليهم هاذ العبء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس الموضوع، يتمحور حول "دعم قطاع المطاعم والمقاهي خلال أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوان والأخوات المستشارون،

السيد الوزير،

تشغل المطاعم والمقاهي عددا كبيرا من العاملين، وتساهم في الاقتصاد الوطني من خلال الضرائب والرسوم، إلا أن جائحة كورونا والإغلاقات المتكررة أثرت سلبا على هؤلاء المهنيين والعمال، خاصة هاذ الإغلاق الأخير ديال رمضان اللي كان نزل كالصاعقة على هؤلاء العمال والمهنيين.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الفورية والسريعة لجبر الضرر لهؤلاء العمال والمهنيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا.

هذا سؤال مهم وقطاعات مهمة جدا.

على العموم، الجائحة خلقت مشاكل دولية، في بعض الدول خاذو

طرق أخرى وقرارات أخرى، قالو أنه ما كاين باس إلى ماتو لهم الناس غير الاقتصاد ما يتقاسش. القرار في المغرب ما كانش هو هذا، القرار في المغرب قال وتقرر أنه حياة المواطنين وصحة المواطنين قبل كل شيء.

طبعا، الاقتصاد تضرر من هاذ الجائحة قبل من رمضان، قبل من رمضان ما حضرتش لكل الأسئلة ديال السياحة، بدون شك هذا قطاع حتى هو وقعو فيه مشاكل في العالم وفي المغرب أيضا.

جميع القطاعات تضررو، إلى جينا لقطاع النسيج والألبسة قبل ما تجي الجائحة كنا في واحد الحالة هائلة، الحمد لله، القطاع ديالنا عاود لقى واحد الحيوية جديدة، جات الجائحة بداو تيسدو في البلدان الأخرى، إلى ما شراش القميجة في الخارج ما يمكنش نصنعها له أنا في المغرب.

إذن الآن هاذ الاقتصاد المتشبك والانفتاح الدولي اعطى أنه ملي تيكون مشكل في شي بلاد كيتقاسو البلدان الأخرى.

نرجو للقطاعات اللي هضرنا عليهم في شهر رمضان، اللي كان قبل شهر رمضان القرار اللي كان اتخاذ وهو كلشي غيبقى مفتوح لأن، الحمد لله، النتائج ديال الجائحة ديالنا في المغرب عرفت واحد الانخفاض مهم قبل رمضان، لكن بضع أيام قبل رمضان تقلبت الأوضاع وانتوما متبعين هاذ الشي بدقة، ماشي الأرقام اللي تبدلو هو ذاك (le variant) اللي دخل المغرب، وإلى انتشر مشكلة عويصة، ها احنا تنشوفو البلدان المتقدمة اللي حلو ودخلو لواحد الدوامة الآن نادمين عليها، هاذي النقطة الأولى.

الثانية، ديال المقاهي والمطاعم، المقاهي والمطاعم ملف تيتبين أنه ساهل، ولكن باش نكونو واضحين وصريحين ونقولو المسائل واضحة، أنا كمسؤول على القطاع طلبت أنه هاذ الناس يتعوضو، الدراسة راه هي دابا تيشتغلو عليها، لكن دراسة صعبة، ملي تتهضر مع الناس ديال القهاوي وديال المطاعم تيقولو لك هوما أنه 80% ديال القطاع غير منظم، 80% ديال الناس اللي تيشتغلو عندهم ما مقيدينش في (la CNSS[2]) وكيفاش غادي تعاونهم؟ منين تبدا هاذ الشي؟ واش اللائحة اللي تيعطوك لائحة حقيقية ولا لائحة ديال ولد خالتو، ولد عمتو، واصحابو ديال الدرب؟

هاذ الشي باش نكونو واقعيين، خاصنا نلقاو الحل تنشتغلو على هاذ الملف ملف ماشي ساهل، إلى هضرتو معايا أنا كوصي.. تنشرف على القطاع، أنا بغيت نعوض جميع الناس اللي كاينين في الصناعة وفي التجارة، ولكن خاصنا نلقاو الحلول اللي ما ترجعش علينا إلى ما كانتش مضبوطة.

شكرا.

[2] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

أولا، باش نكونو واضحين الإجراءات الصحية الاحترازية ما تناقشوهاش، لأنه عندنا الثقة في العمل اللي تتقوم به اللجنة العلمية، وفعلا تبين بأن كان واحد الزيادة في العدد ديال الحالات ماشي مشكل، المشكل اللي كاين وهذا هو الدور ديال الحكومة، هو فاش تيتخاذ قرار تيكون عندو تكلفة ديالو، خاص هذاك التكلفة خاصها تؤدى.

فاش بلادنا قررت الحجر الشامل في بداية الجائحة، راه 5 ملايين ديال الأسر كانت تتاخذ واحد القسط مالي باش يخفف عليها شوية لمدة واحد ثلاثة أشهر، والعملية نجحت، وتبين أن بلادنا قادرة تديرها وعارفة تعرف الناس اللي معنيين، وحتى ذوك الناس اللي في القطاع غير المهيكل حتى هوما من بعد تدارت واحد الإجراءات دفعو الملفات ديالهم واستافدو، والحكومة تنظن عندها من المؤهلات والإمكانيات ما يكفي باش تعرف شكون هوما هاذ الناس اللي معنيين والقهاوي وشحال مشغلين قبل الجائحة وبعد الجائحة.

تنظن بأنه، السيد الوزير، القرار كان غيكون سهل، لأن هذا إجراء تيخص واحد الشريحة معينة في واحد الزمن محدد ديال شهر، يعني على شحال تنتكلمو؟ على 200، 250 ألف ديال الأسر الناس؟ وهي واحد 400 مليون ولا شي حاجة يعني ماشي شي حاجة كثيرة، ولكن فقط في واحد الشهر باش تنقص لهم ذاك العبء وذاك الإشكال اللي كاين.

المشكل اللي واقع دابا عندنا في بلادنا، وهاذ الشي غيستمر تنظن وتكلمنا عليه منذ بداية الجائحة، كاين دايما تأخر ديال الحكومة في الأجوبة على الأسئلة، ملي بدات الجائحة وهاذوك العالقين برا والداخل والناس المعنيين هاذ الشي السياحة، والحمد لله، دابا كاين هاذ الاستمرارية في العمل بالنسبة للقطاع السياحي، ولكن حتى هو كان تأخر في ذاك الشي ديال التمويل تأخرت الأجوبة، كاين دائما كاين تأخر.

الحكومة عارفة بأن راه جاي رمضان كانت غتدير سيناريوهات، ما كنتوش تخدمو على سيناريو واحد، نقولو السيناريوهات الممكنة، ممكن نستمرو وممكن نوقفو، إلى وقفنا أشنو غيكلفنا كيف غنديرو لو؟ ما يمنكش تكون دازت دابا 15 يوم على القرار ديالكم ومازال ما كاين حتى شي حاجة، وراه ما يمكنش ما يكونش دعم لهاذ الفئات هاذو.

هاذ الصعوبة اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، إلى تجندت الحكومة كاملة راه غتحلها بلا ما يبقى الكلام، أما إلى بقينا الدراسة تتدار، هاذي ما محتاجاش الدراسة، بقينا تنديرو الدراسة حتى لآخر الشهر بلاش صافي، كفى الله المومنين القتال الناس راه غترجع ثاني في الاستمرارية

فيما كان قبل، بالظروف الصعبة اللي تعودو عليها المغاربة، راه كاين تضامن كاين حتى من بعد الجائحة ولا قبل رمضان راه الناس كان المصدر ديالها نقص، ولكن كاين تضامن والناس تعايشت مع الأمور، ولكن هاذ الشهر كان صعيب شوية وقاصح على هاذيك الفئات المتضررة في هاذ الشهر، غير مكلفة بالنسبة للحكومة وسهل يتعمل كنظن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

هاذ الحجية ديال أن العدد ما قادينش نحصروه باش نمكنو من التعويض، أنا تنظن أن هذا مبرر باقي ماشي معقول لأن تيمكن بسهولة يمكن نحصرو العدد ديال العمال ديال المقاهي والمطاعم، ساهل، ساهل، وكاينة الأساليب ميسرة عندكم.

احنا تنتكلمو على قطاع فيه 250 ألف بين المقاهي والمطاعم، تيشغل أزيد من 2 مليون عامل وعاملة، هاذ الإغلاق المتكرر- كما قلنا - سبب أزمة كارثية عند هؤلاء، لا المهنيين ولا العمال، أصبحوا معرضين للتشرد، منهم اللي تيخلص (des traites) وأصبح فاقد لهاذ المداخيل ديالو، وبالتالي كانت مراسلات ديال رئيس الجمعية الوطنية ديال أرباب المقاهي والمطاعم باش جلس معكم باش يتحاور معكم، رئيس الجمعية تيقول بأنه ما تلقاش شي جواب رسمي باش يجلس معكم باش تناقشو ونقلبو على حلول.

بالمناسبة، الأمين العام ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، اللي هو أحد مكونات الفريق ديالنا بمجلس المستشارين، راسل رئيس الحكومة تيطلب منه البحث عن حل فوري لهؤلاء العمال وهاذ المهنيين، وما كاينش شي استجابة، راه نجلسو بعدا، استاجبو لهاذ الناس جلسو معهم، ناقشو معهم ويقلبو معكم على حلول، هاذو من الفئات الأكثر تضررا، خصوصا حيث تيتسد في رمضان راه ما كاين حتى شي حاجة لا في الصباح ولا عشية ولا الليل.

من المفروض نحاولو نقلبو معهم على حلول، نمددو لهم الساعات ديال الفتح مع اتخاذ جميع الاحتياطات الاحترازية. احنا تنتفهمو أن الحكومة عندها حرقة على صحة وسلامة المواطنين، هاذي لا يجادل فيها أحد، ولكن مع هاذ الحرقة ومع هاذ الحرص، لابد بعض الفئات نقلبو لهم على حلول.

احنا عارفين بلي غادي ناخذو قرارات مؤلمة ومؤثرة، ولكن بعض الفئات اللي متضررة خاص نقلبو لهم على الحلول، بالموازاة مع هاذ القرارات. لو كان ماشي جاب الله هاذ الناس.. أنا تناقش مع المهنيين تيقول لك تيعاونوهم وانتوما تتصرحو بأن أغلب هاذ العمال والعاملات غير مصرح بهم، وبالتالي لقيتو صعوبة في حصر العدد.

أنا تنظن كاينة الإمكانيات والآليات باش يمكن نحصرو العدد وندعموهم على الفور وعلى استعجال.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

أنا متفق تماما أن هاذو مشاكل مهمة خاصنا نتطرقو لها يوميا، وثقو بيا تنطرقو لها يوميا، تنشتغلو على هاذ الملفات يوميا، ملفات كثار منهم هذا.

القرار ما تابعشاي للوزارة وحدها، قلت لكم كون القرار كان عندنا وعندنا باش نمولوه كون القرار تخاذ شحال هاذي، ولكن هذا قرار في المستوى ديال رئيس الحكومة - كيف قلت – "ملي تيحضر الما تيترفع التيمم"، ملي ملف تيرجع عند رئيس الحكومة ملي قطاع فضل يشتغل بهاذ الكيفية احنا متفقين، باش ما يكونش نخلطو العلاقات، كنحاولو الملف يكون عند واحد، والجميع يشتغل مورا هذاك الشخص اللي مكلف.

الآن هذا قطاع قلت أنه سهل باش نحصيو هاذ الناس هاذو، أنا مازال ما عنديش الخبرة كيفاش نحصيوهم، إلى عندكم شي فتوى احنا مستعدين نشتغلو جميع على هاذ الحلول، أنا ما بان ليش كيفاش نعطيك الإحصاء ديال القطاع غير المنظم، حاولت في بعض القطاعات تتشوف شي معمل تتقول هذا معمل غير منظم فيه تقريبا 200 ديال الناس.

ولكن إلى اسمحتولي.. غيخص دابا هاذ الشي الجائحة متفقين وهاذ الشي خاصنا نديرو هاذ الشي كله متفقين، ولكن خاصنا كبلد نلقاو حلول للمستقبل، هاذ الحلول اللي عندنا دابا الجائحة ورات أنه فيهم مشاكل، قطاع غير منظم اللي واكل الاقتصاد المغربي، راه ما يمكنش في المستقبل، ما كاين مشكل نتجاوزو هاذ الفترة هاذي ونتعاونو ونتحدو، ولكن قطاع غير منظم بهاذ الحجم في البلاد، ما يمكنش. ما يمكنش تلقى باش تعاون الناس باش تصاوب المستشفيات باش تصاوب مسائل أخرى، ما تنخلصوش وتنبكيو علاش المسائل ديال الدولة ماشي في المستوى.

نحلو هاذ المشكل وغادي يخصنا نجلسو باش نلقاو كيفاش نحلو المشكل ديال الاقتصاد المغربي، كلشي تيقول ورجعنا احنا تنقولوها

وعادية، القطاع غير المنظم هو الأغلبية وما كاين مشكل، لا، القطاع غير المنظم هو الأغلبية وفيه مشكل ديال التغطية الصحية، فيه مشكل ديال صحة العمال، فيه مشاكل، ولكن ماشي وقت هاذ الشي اليوم، اليوم خاصنا نلقاو حلول، أنا متفق معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "معاناة التجار من بعض الإجراءات الضريبية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني أخواتي المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها مستقبلا للرفع من ما يعتبره التجار حيفا من تطبيق بعض الإجراءات الضريبية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

إلى تذكرتو في قانون المالية 2019 كان واحد المشكل، هذاك (la facture électronique) هي علاش تنهضرو، منها تدخلت الوزارة، تكلفنا مع التجار درنا مناظرات جهوية (12 مناظرة)، درنا مناظرة وطنية كان فيها 1600 ديال التجار، وصلنا لقرارات واقتراحات ديال 1500 ديال التوصيات، منهم 20% تابعة للضرائب، وقدمنا لوزير المالية التوصيات الضريبية للمناظرة الثالثة ديال الضرائب، وصلنا للنتائج ديال المساهمة المهنية الموحدة (CPU[3])، ومنها احنا غادين للتغطية الصحية، وهاذ المشروع الضخم اللي شرف عليه صاحب الجلالة الله ينصرو، هاذ المشاريع كلهم غادين في هاذ الاتجاه ديال معاونة هاذ القطاع اللي هو قطاع مهم جدا، باش نكونو واضحين.

هاذيك (la facture électronique) ما يمكن لهاش تخرج إلى ما كناش كلنا متفقين، المهنيين، وزارة المالية، وزارة التجارة، احنا الآن في هاذ المرحلة تنواكبو هاذ القطاع، ماشي بالعنف، خاصنا نواكبو هاذ القطاع باش نوصلو لنتائج إيجابية، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الوزير المحترم،

ما تيخفاش على شي مغربي على أنه الأوراش اللي فتح جلالة الملك، نصره الله وأيده، في جميع القطاعات وجميع.. وبالأخص في هاذ المسألة ديال "كوفيد-19"، ما تنساش، السيد الوزير، كاين دابا دروك بعض الدول تتقول كاين بعض الدول اللي فرطت في المسألة ديال أسميتو.. هاذ الشي ديال كوفيد وهذا، الناس وفرت مثلا فرنسا وفرت 170 مليار ديال الأورو اللي وفرت، الناس دابا خدامين تيتخلصو وما تيخسروش، فهمتني، السيد الوزير؟

احنا دابا وحلنا مع واحد - كما كان سبقوني بعض الإخوان - تيقول لك أودي كاين بعض القطاعات غير المهيكلة وهذا، هاذ المسألة ديال غير المهيكل، ما معناه؟ هاذو ماشي مغاربة؟ هاذو ماشي رعايا ديال جلالة الملك؟ هاذ الناس خاصهم يعيشو، وخاصهم ياكلو ويشربو حتى هما عاود بحالهم بحال أي مواطن، ما خاصناش نفرطو فيهم.

فيما يخص تتقولو تشجيع الاستثمار وكذا إلى آخره، الضريبة، السيد الوزير، راه بعض الناس دابا اليوم في المغرب معنا هنا كاينين، راه إلى جاتو هذاك (l'enveloppe) ديال الضريبة راه تيطلع له السكر، علاش لأن فاش تيمشي للإدارة ما تيلقاش شي واحد كاع يتجاوب معه، راه خاص (normalement) الضريبة خاصها يكون فيها (les psychiatres) باش يفهمو الناس وهذا.

جيتو تتقولو علاه أش تيقولو على التغطية الصحية وهاذ المسائل اللي خلصو الناس هاذ العام هذا، جيتو في بحال اسميتو.. بحال (TGV[4]) جي وسير ديكلاري وهذا ياله.. واش هاذ المغاربة كاع تبارك الله كاع واصلين هاذ المستوى الثقافي باش يتواصلو مع دار الضريبة وهذا؟

على الأقل، السيد الوزير، انتوما كوزارة ديال التجارة، الله يجازيكم بخير ويكثر خيركم، كنتو باش تفتحو بعض المكاتب في جميع الغرف كذا إلى آخره باش الناس تأطر، راه كاين دابا اليوم اللي مازال ما ديكلاراش، الناس راه فرحانة باش تخلص، هاذ المشروع اللي دار جلالة الملك ومتبنيه، الناس فرحانة باش يخلصو، وليني تيخص الليونة في المعاملة والليونة في كذا.. تتجيو مثلا تتقولو لنا عاونونا كذا، القهاوي مثلا سديتهم، هذاك اللي عندو (stock) ديال الماء وديال الموناداو وديال القهوة وديال كذا وديال كذا، أشنو مشيتو نزلتو عليه بحال (la guillotine)،

[3] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique

[4] **T**rain à **G**rande **V**itesse

نزلت عليه خطية من السما، سد صافي، الأول ديال رمضان سد، أشنو شكون اللي عوضو؟ شكون اللي عوضو؟ شكون اللي عوضو؟ هذاك الماء وهذيك السلعة وهذاك الشي فين يلوحها؟ فين يلوحها السيد الوزير؟

وزيادة على هاذ الشي مسألة الضرائب، الله يرضي عليكم ويجازيكم بخير، السيد الوزير، خاصكم توقفو مع المغاربة، احنا ما تيطلبوش إعانة، تيطلبو العفو بعض القطاعات، بعض القطاعات، الله يجازيكم بخير، تيطلبو العفو، العفو الشامل، الله يجازيكم بخير السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ التوضيحات.

تنتمنى أننا تنخلصو الضريبة بلا ما نجيبو (psychiatre) إن شاء الله، راه هاذ الشي علاش تنهضرو، خاصنا ندوزو من هاذ الحالة هاذي لواحد الحالة ديال خلص الضريبة تكون ضريبة مناسبة.

إلى جينا نشوفو التجار، هاذ الشي اللي اقترحناه دابا، هاذ الضريبة الموحدة، راه ماشي تتاخذها الدولة وتديرها في جيبها، تنعاود نردوها لهم في التغطية الصحية، ما كانوش ما تيخلصوش الضرائب، كانو تيخلصو الضرائب، وهوما اللي طلبو أننا نوحدو لهم الضرائب وندير هاذ الشي، هاذ الشي ما درناهش لراسنا، درناه في هاذ المناظرة الجهوية ديال 12 جهة والمناظرة الوطنية، واشتغلنا معهم باش وصلنا لهاذ النتائج. هذاك الشي ما كان فيه لا جائحة ولا والو، خدامين بعقلنا.

دابا باش نتفاهمو هاذ الحالة اللي كاينة راه دولية، ملي تيكون قرار باش تسد المطاعم في العالم ما تتميش تقلب (stock) ديالو وتقول له نخلص لك (stock) ديالك ولا تتقول له غنلقى لك شي حل لـ (stock) ديالك، الغالب الله، راه جائحة عالمية هاذي خطيرة، وما خرجناش منها، راه جاب لنا الله بأن بان اللقاح وذاك الشي وصافي خرجنا، راه ما خرجناش، راه العالم ما خرجش من الجائحة، راه باقيين فيها وما زال ما عرفناش وقتاش غنخرجو منها وكيفاش غنخرجو منها.

الأطباء الدوليين تبين أنهم تيعرفو تقريبا بحالنا كلنا، لأن كل نهار غيعطيك شي حاجة جديدة اللي ما عندها علاقة من ذاك الشي اللي قال لك البارح.

إذن خاصنا نحتاطو، نردو البال، نتعاونو بيناتنا، نلقاو الحل، الدولة خاصها تلقى الحل لهاذ الناس هاذو، ولكن نكونو بعقلنا ماشي نقولو لقاو باش.. منين غادي نجيبو هاذ الشي باش نحلو هاذ المشاكل لهاذ الشهور المقبلة ما عرفناش شحال، خاصنا نلقاو الحل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "حماية المستهلك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الوكنفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول إجراءات التي تعتزمون القيام بها لحماية المستهلك من جشع المضاربين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيدة المستشارة.

اللي تنديرو في الوزارة، كما قلت لكم، وهو شهرين قبل كل شهر رمضان تنديرو واحد اللجنة داخل الوزارة ديال التتبع، تنسميوها (War Room)، هي غرفة الحرب تتسمى، لأن هذا حرب، باش تتبع جميع الناس اللي تينتجو وتبيبعو باش ما يستافدوش وتكون المضاربة في شي شكل ماشي سليم.

هاذ العام بدينا ودرنا فيما يخص الأثمنة من 16 مارس واحد الخلية اللي دايرة التتبع بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة، خرجنا بـ 6 ديال المراسيم، لأن متبعين هاذ الشي بدقة، تنشوفو أشنو هو كلهم هاذ المواد الأساسية إلى تحرك الثمن ديالهم تنتبعهم علاش؟ أشنو هو المشكل؟ البعض منهم لقينا أنه تيخلصو الديوانة والسعر ديالهم تيرتفع، راه 6 ديال المراسيم اللي حيدو الديوانة لعدة مسائل.

تنحاربو المضاربة لأن فين ما كان الفلوس تتلقى المشاكل، غير تيبان شي فجوة باش يمكن الناس يربحو الفلوس كل شي تيدخل، ولكن هذا الدور ديالنا متبعينهم بدقة، تنعرفو بالضبط عندنا (des tableaux de bord) متبعين يوميا هاذ الملف، إلى عندكم شي معطيات اللي ما عندناش مرحبا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

في الحقيقة رغم هاذ الإجراءات اللي تتقومو بها وما تنشكوش فيها، ولكن تيبقى المستهلك المغربي تيتكبد الأثمنة المرتفعة، خاصة في شهر رمضان، وخاصة في ظل الجائحة اللي احنا عايشين فيها حاليا، خصوصا بعد قرار الإغلاق اللي اتخذتوه واللي بطبيعة الحال بدون إجراءات مصاحبة، وسبقوني السادة المستشارين حول هذا الموضوع، واللي للأسف خليتو هاذ الناس، هاذ الفئات المتضررة عرضة لأصحاب القفات اللي تيديرو حملات انتخابية قبل أوانها للأسف الشديد.

السيد الوزير،

انتوما عارفين بأن مثلا غير إلى مشيتو للسوق، الآن مثلا نعطيكم غير مثال ديال السردين، السردين في المرسى تيدير 2.5 دراهم للكيلو، عند باش تيجي ياخذو المستهلك على الأقل 25 درهم، وبالتالي انتوما تتعرفو بأن هاذ المسألة هاذي ما غيقدرش يتحملها المواطن المغربي البسيط.

تنعرفو أيضا بأن مجموعة ديال المواد، ماشي غير الغذائية المرتبطة أيضا بالمعيش اليومي في رمضان، مجموعة ديال المواد تيرتفع لها الثمن، كاين الماء والكهرباء كاين أيضا المحروقات والمواصلات، هنا يمكن لي نرجع للمسألة ديال المحروقات كاين واحد الإشكال حقيقي في الثمن ديال المحروقات حاليا في السوق، اللي ما تيتماشاش مع التقلبات اللي كاينة في الأسواق العالمية، والحكومة للأسف تتفرج على نهب جيوب المغاربة اللي وصلت لحد الآن من 2016 لدابا 38 مليار درهم، والحكومة تتخسر وهي تتساهم في إعدام "لاسامير" تتخسر 7 مليار درهم سنويا في هاذ المسألة هاذي.

للأسف "لاسامير" هي معلمة اقتصادية بناوها المواطنين الأحرار، اللي كان الهم ديالهم الحقيقي هو هاذ التصنيع الحقيقي اللي انتوما تتقلبو عليه، واللي للأسف الشديد احنا الآن دابا تنتفرجو في ناس اللي الهم ديالهم تيعتبرو المغرب كبقرة حلوب، تيستافدو منها هوما وتيستافدو منها المقربين منهم للأسف الشديد.

السيد الوزير،

ملي تنهضرو على آلة التصنيع، اسمح لي تنهضر ماشي غير على المواد الغذائية، لأن الزملاء ديالي تكلمو على المواد الغذائية، ولكن بالنسبة للتصنيع احنا المغرب الآن هو بلد مصنع للسيارات، شيء جميل جدا، ولكن واش المستهلك يستفيد من هاذ التصنيع هذا ديال السيارات مثلا؟ نشوفو بأن نفس السيارة بمواصفات أكثر تتباع في السوق الأوروبية أقل، وبالتالي في آخر المطاف المستهلك المغربي متضرر جدا لا من ناحية الثمن ولا من ناحية الجودة.

شوفو مثلا الأدوية اللي الكلام عليها كثير بزاف. حتى الأدوية نحن في المغرب عندنا الأثمنة ديال الأدوية الأكثر ارتفاعا ماشي غير في الدول اللي بحالنا بحال تونس والجزائر وغيرها، ولكن حتى بالنسبة للسوق الأوروبية، والجودة حدث ولا حرج، حتى الجودة ديال الأدوية فيها إشكال، رغم أننا كنا في إفريقيا من بين المصنعين الأوائل، (Laprophan) من بين المصنعين الأوائل لهذا..

ونبغي نختم، السيد الوزير، بالكلام ديالكم في الأول ديال الجائحة اللي كان إيجابي جدا وبأن المغرب يحتوي على إمكانيات بشرية وحتى مادية، لأننا نمشيو للقدام، نتمناو أن هاذيك الشحنة اللي كانت عندكم في الأول أننا نمشيو بها، لأن شفنا كاينة واحد سوء الفتور، لا بالنسبة لكم كشخص ولا بالنسبة للحكومة ككل، نتمناو أن نتداركو هاذ المسألة هاذي ونمشيو ببلادنا إلى الأمام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا، لأن التدخل فيه بزاف ديال النقط.

نعطيك الجواب على المنتوج المغربي، المنتوج المغربي بدينا كنصنعو في المغرب مسائل اللي كنا كنجيبوها من الخارج، المواد الغذائية، هاذ (la banque de projets) اللي درنا اللي فيها 500 ديال المشاريع جداد، باش ما باقيش نستوردو هاذ المواد المصنوعة في المغرب، فيهم 70 ديال المشاريع ديال المواد الغذائية، وهاذ الشي شيء جديد.

فيما يخص الجودة، اسمحي لي الجودة المغربية ما متفقش معك بتاتا، وهذا غلط كبير، لأن احنا كلنا كمغاربة كنقولو هاذ المنتوج راه جاي من الخارج، هاذ الشي خاصنا ندفنوه. المنتوج المغربي في عدة مسائل أحسن من المنتوج اللي كنجيبو من الخارج، في الألبسة اللي كنا كنجيبوها من تركيا دابا كنصاوبوهم في المغرب بأرخص ثمن وأحسن جودة.. نعم؟ لا،لا، هاذ الشي ما بقيناش كنصدروها، إلى شفتي "مرجان" اليوم ولا على سبيل المثال ولا "كارفور" كيبيعو اليوم، خرجو السلعة اللي كانو كيجيبو من تركيا وكيبيعو سلعة مغربية، راه دوزناها في التليفزيون، اسمحو لي، الجودة المغربية ما يمكنش نتفق معكم في هاذ النقطة هاذي، ونعطيكم الدليل، أجيو نديرو جولة نشوفو أشنو هو اللي كيتصنع في المغرب وأشنو هي الجودة ديالو، ما نقولوش للمغاربة أن الجودة المغربية ماشي في المستوى، هاذ الشي مستحيل، ما يمكنش نتقبلوه، وماشي صحيح، اسمحو لي ماشي صحيح، الجودة المغربية في مستوى عالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "وضعية الاستثمار في جهة بني ملال . خنيفرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

التساؤل ديالنا هو حول حجم الاستثمارات اللي كاينة في جهة بني ملال . خنيفرة، اللي كنعتبروه ضعيف وهزيل، بالمقارنة مع المؤشرات السوسيو اقتصادية ديال المنطقة، بالمقارنة ديال حجم الخصاص اللي كاين مقارنة مع الجهات الأخرى، وبالمقارنة كذلك مع المؤهلات اللي عند هاذ الجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

نعطيك أرقام، جهة بني ملال، الإحصاء اللي كان في 2018 وخرج الأرقام ديالو في 2019، هو اللي موجود، 300 ديال المعامل صناعية، رقم المعاملات 3 ديال مليار ديال الدرهم، الإستثمار 200 مليون ديال الدرهم.

الإجراءات اللي تدارو كاين (l'Agropole) في بني ملال، كاين (la zone d'activité économique) في قصبة تادلة، كاين (la cité de l'innovation) في الفقيه بنصالح، كاين مناطق صناعية، 8 ديال المناطق الصناعية اللي كتعاد الهيكلة ديالها.

هاذ الجهة استافدت - كنظن - أكثر من بزاف ديال الجهات في المغرب، احنا متفقين، مزيان، كنتمناو أنه الجهات الأخرى كلها تستافد على الأقل ذاك الشي اللي استافدت الجهة ديال بني ملال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

كتظن، السيد الوزير، بأنه هاذ الجهة استافدت أكثر من الجهات الأخرى، نحيلكم على التقرير ديال 2021، للاستثمارات في 2021، إلى زولنا الجهات الجنوبية الثلاث اللي عندها برنامج خاص، جهة بني ملال وجهة الراشيدية هي آخر جهات في الاستثمارات، لا ديال الاستثمارات العمومية ولا الاستثمارات ديال المؤسسات العمومية، 3 ديال المليار وكاينين بعض الجهات اللي فيها 17 المليار، 18 المليار ديال الدرهم، هاذي معطيات ديال هاذ السنة، وخلال هاذ السنوات الأخيرة كلها، كل سنة كنا كنراقبو وكنشوفو الوضعية ديال الجهة، ما كاينش هاذ الشي.

المؤشرات اللي تكلمت عليها قبايلة، السيد الوزير، بسرعة، الناتج الداخلي ديال هاذ الجهة كيمشي بوتيرة أقل من المعدل الوطني، في حين أنها متأخرة كان خاص يكون أكثر من المعدل الوطني، باش يالاه تلاقى مع الآخرين. معدل الدخل الفردي أقل من المعدل الوطني، النسبة الأضعف في المغرب في الولوج ديال الماء الصالح للشرب.

على مستوى الاستثمارات، هاذ الجهة طبعا في الوسط، ما فيها لا موانئ، لا صيد بحري، إذن كان خاص يكون واحد التعويض في الاستثمارات نلقاوه فيها، نلقاوه في الطرق، نلقاوه في الصحة، نلقاوه في التعليم، نلقاوه في السكك الحديدية، لاشيء من هذا القبيل، حتى المركز الإستشفائي الجامعي، السيد الوزير، واخا أنت غير معني به، اللي هاذي واحد 5 سنين واحنا كنغوتو عليه ما بغاوش يديروه فهاذيك الجهة، المستشفى ديال الفقيه بن صالح، هاذي 8 سنين وهو واقف، كل مرة كيديرو فيه واحد الشوية عاد باش كيسجلوه سنويا وصافي.

هاذ القطب الفلاحي اللي تكلمتو عليه، السيد الوزير، وهاذي نقطة أساسية بغيت نتكلم عليها، هاذ الجهة عندها الفلاحة، كاين واحد الاستثمار مهم في الفلاحة، في الغرس وفي الإنتاج، ولكن الجهة اللي خاصها تجي من بعد اللي هي سلاسل الإنتاج ما كاينش، هاذ (l'agropole)، العام الفايت في الميزانية ديال 1.4 مليار ديال الدرهم اللي كاينة ديال الفلاحة لهاذ الشي ديال التنمية ديال هاذ سلاسل الإنتاج، (l'agropole) ديال بني ملال اخذات 4 ديال المليون ديال الدرهم، تصور السيد الوزير، 1.4 مليار خايدة 4 ديال المليون ديال الدرهم.

أنا في اعتقادي غير داروها باش يسجلوها حتى هي راها داخلة فهذاك الشي اللي استافد وصافي، أش غادي يديرو بـ 4 ديال المليون ديال الدرهم؟ (l'agropole) راه خاوية ما فيهاش، فيها ذاك الشي قليل.

تكلمتي على بعض الأمور ولكن قليل، الاستثمارات راه ضعيفة بالأرقام، السيد الوزير، مسؤولية حكومية، وغنستمرو فهاذ الشي، وهاذ الجهة غتبقى فهاذ المؤشرات، وكيفما قلت في جميع المجالات.

نسيت الماء، اللي حتى هو مشكلة، كاين الباراج كيتكلمو عليه الناس،

البراج ديال - مشى لي الإسم، الله يثبتنا على الشهادة - ديال "تاكزيرت" اللي راه كيتسناوه الناس كان غيحل مشاكل كبيرة، كاع القطاعات اللي خاص تكون فيها البنية التحتية، هذاك الشي الطرقي ما نتكلمش عليه، البنية الطرقية مهترئة، ضعيفة، مابين إقليم وإقليم في الجهة ما كاينش طريق مقادة، ما كاينش في المستوى ديال اللي خاصو يكون.

إذن كنا كنتمناو - فقط واحد 10 ثواني، السيد الرئيس - كنا كنتمناو، السيد الوزير، ذيك الإرادة اللي عندك وذاك الجهد اللي عملتي شخصيا كوزير على هاذ القطاع ديال الاستثمار في بعض الجهات وفي بعض الصناعات، كنا كنتمناو تكون عندكم هاذ الإرادة وهاذ الجهد تديروه في جهة بني ملال. خنيفرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

كنديرو أكثر من الجهد في جميع الجهات، أنا اللي بغيت نقول لك القطاع اللي تابع لنا فيما يخص الصناعة والصناعة الغذائية، هاذ الجهة مهمة، لأن فلاحية بامتياز، والمنتوج ديالها كيخصو يتصنع ماشي يتصدر كيف كيخرج، ولهذا احنا كنواكبو، اللي يمكن نهضر عليه هو القطاع اللي كنعرف، قطاع الصناعة في 2018 كانو 300 ديال المعامل، اليوم أكثر من 400 ديال المعامل اللي هوما كيشتغلو في هاذ الجهة، يمكن لنا نزيدو أكثر في جميع الجهات، وهاذ الشي اللي قلت لك ديال (l'agropole) و(les activités économiques) وهاذ الشي كلو ما كانش قبل، هاذ الشي دابا في الجهة دخلو لها هاذ المشاريع جداد اللي غادي يعطيو، إن شاء الله، نتائج في السنوات المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "الرفع من تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عقدت بلادنا مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع عدة تكتلات اقتصادية واقتصادات كالإتحاد الأوروبي وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن نسيجنا المقاولاتي ضعيف وهش وعرضه التصديري محدود، (non diversifié) غير متنوع، ولا يقوى على منافسة المقاولة الأجنبية، لا في الخارج ولا في الداخل، زائد على أن حوالي 95% من هاذ النسيج المقاولاتي فهو مكون من (les PME[5]) و(les TPE[6]) أي المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا.

وبالتالي كنساءلوكم، السيد الوزير، حول أهم التدابير المتخذة للرفع من القدرة التنافسية لهاذ المقاولات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيدة المستشارة.

كيف كتعرفو عندنا وكالة مختصة في المقاولات الصغرى والمتوسطة هي (Maroc PME) دارت برامج اللي كتعرفو برامج "استثمار" (croissance) اللي كتاخذ 30% ديال الإستثمار ديال الشركات الصغرى.

برنامج ديال "مواكبة"، كتاخذ 80% ديال التكلفة ديال المهندسين والخبراء اللي كيجيو يعاونو هاذ الشركات الصغرى، درنا 2 ديال البرامج جداد: "لتطوير" اللي هو كيواكب الصناعة البيئية والصناعة الجديدة 4.0.

برنامج آخر وهو "نواة" (NAWAT) اللي هو كيواكب الشركات الصغرى، فيما يخص تدخل عندها التقنيات الجديدة، الرقمنة.

الحصيلة هو 2981 مشروع، 117.243 منصب شغل مباشر وغير مباشر، فيهم 60.922 شغل مباشر، واش هاذ الشي كافي؟ أبدا، لأن المقاولات الصغرى والمتوسطة هو جل المقاولات في المغرب، واش هشة؟ متفق معك، الجل منها خاصو يطلع في المستوى وخاصو.. ولهذا هاذ البرامج كنتمناو أنهم هاذ البرامج يعطيو نتائج، فوقيت الكوفيد، فوقيت الجائحة درنا برنامج جديد "استثمار" "كوفيد-19"، اللي كياخذ 30% ديال الاستثمار ديال هاذ الشركات الصغرى، اللي غادي يستثمرو في هاذ القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

[5] **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises

[6] **T**rès **P**etite **E**ntreprise

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، كاين مجهودات كيما ذكرتي هاذ البرامج، ولكن هاذ المقاولات كتشكل خزان مهم للتشغيل بالمغرب، فهي مازال كتعاني من مجموعة من التحديات، ومجموعة من المشاكل، خصوصا بالنسبة للولوج للأسواق الخارجية الدولية، الولوج (l'accès au financement bancaire)، الولوج للتمويل البنكي، فيه مشكل كبير.

بالنسبة لضعف الدعم المخصص للواردات اللي كيكون إما بشكل مباشر ولا عن طريق التخفيض الضريبي.

مشكل كذلك بالنسبة (le taux de change)، سعر الصرف، وهاذ الشي كلو كيفسر ارتفاع نسبة إفلاس هاذ المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الانفتاح كان من المفروض أنه يقوي الاقتصاد الوطني من خلال دعم القدرات التنافسية والإنتاجية لهاذ المقاولات، في حين كنلاحظو تراكم عجز الميزان التجاري في بلادنا مع جميع الدول اللي كتربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر بدون استثناء، وهنا ندعو لإعادة النظر في هاذ الاتفاقيات، خصوصا من أجل تفادي إفلاس المزيد من الشركات والمقاولات وضياع آلاف مناصب الشغل، لأنه اقتصادنا الوطني (non compétitif)، غير تنافسي، بحيث فقط 7% من هاذ المقاولات هي اللي كتصدر، ومن هاذ 7% فقط 3.5% اللي كتصدر (de manière régulière) بطريقة منتظمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

اللي بغيت نقول لك وهو بعض النقط يمكن لنا نلقاو لهم حلول، البعض منهم ما كانش لهم الحلول، هضرتي على (le taux de change، le taux de change) كاين واحد في المغرب، ما كاين 5 ولا 6 ديال (les taux de change) غنديرو واحد ديال المقاولات الصغرى، واحد ديال المقاولات الكبرى، هذا مستحيل.

هضرتو على (les accords de libre échange)، اتفاقيات التبادل الحر، كنديرو دراسة ولكن ردو البال كنعاود هاذ القضية هاذي، لأن ملي كنديرو دراسة سطحية كنشوفو بلي اتفاقية مع شي بلاد ماشي في صالح المغرب نقولو نحيدوها، مع أوروبا إلى حيدناها مشكلة عويصة، ما ندخلوش في التفاصيل.

خاص الدراسة تكون شاملة، فيها آش كنعطي لهاد البلاد؟ أش كتعطيني؟ أشنو هوما العمال اللي عندها تما والعملة الصعبة اللي كيصيفط لي للمغرب؟ أشنو هوما السواح اللي كيجيو من عندهم؟ هاذ الشي راه دراسة متكاملة باش يمكن القراريتخاذ، ما يمكنش القرار يتخاذ إلى قلنا بحال دابا مع أمريكا، الاتفاقية ماشي في صالح المغرب، ولكن جل ذاك الشي اللي كنشريو من أمريكا هو البترول.

إلى جينا نشوفو مع أوروبا كيف قلت لكم، ما يمكنش نقولو أنه كاين عجز إذن نوقفو، إلى وقفنا وسير صدر هاذ الشي، 65% ديال الصادرات المغربية كتمشي لأوروبا، إلى وقفنا هاذ اتفاقيات التبادل الحر آش نديرو بهاذ 65% ديال المنتوج المغربي؟ إذن خاصنا ندخلو في التفاصيل في هاذ المسائل قبل ما ناخذو القرار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "الاحتقان الداخلي الذي يعيشه قطاع البريد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

تعيش مجموعة "بريد المغرب" حالة من الاحتقان الداخلي، بسبب التأخر في حل عدد من المشاكل التي يعاني منها العاملون بهذه المؤسسة، وقد عمدت الهيئات النقابية الممثلة في هذا القطاع إلى تنظيم إضرابات متوالية، كان آخرها الدخول في إضراب مفتوح، مما أدى إلى اختلال السير العادي لهذه المؤسسة التي تقدم خدمات حيوية للمواطنات والمواطنين.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لتثمين الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسة وحل المشاكل التي تعاني منها، بما يمكن من ضمان السير العادي لهذا المرفق.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

هذا ملف متبعو بدقة، خاصنا ما نخلطوش المشاكل، أو ما نخلقوش المشاكل فين ما كاينينش المشاكل. "بريد المغرب" ما فيها مشاكل، اسمحو لي، الملف كنعرفو بدقة وإلى بغيتو ندخلو للتفاصيل ندخلو للتفاصيل.

كان غادي يديرو إضراب واتفقو واجتمعو.. نعطيك.. 16 يناير، وكانت اتفاقية مع النقابات اللي هي موقعة، هاذ الشي اللي تزاد لهاذ الناس هاذو ما تزاد حتى لشي واحد في البلاد، عندهم النظام الأساسي جديد، اتفقو عليه، زادوهم في الأجر، 1312 ديال الناس منهم كانت عندهم الترقية، (la prime) اللي كانت عندهم انخفضت، لأن هذا عام الغالب الله، هاذي (c'est une prime de rendement) آش من (rendement) كاين هاذ العام؟

إذن خاصنا نبقاو واقعيين ونحتاطو من شي بغا يدخل كنقابة، شي بغا يرون هاذ الشي، راه كاين هاذ التخريبق كاين، ولكن هاذي مؤسسة ما فيهاش المزاح، وأنا متبع هاذ الشي بدقة وما غاديش نخلي المزاح يدخل ليها، باش نكونو واضحين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا عارفة بأنكم متبعين هاذ الموضوع، لأن "بريد المغرب" تعمل فيه واحد المجهود كبير، خاصة أن من دخل ما هو إلكتروني وتقسم ما هو مالي وما هو فيه الطرود.

غير، السيد الوزير، غير باش نكونو واضحين، أن هذاك الاتفاق أنه تم تعليق الإضراب عقب ذاك الاتفاق اللي كان مع النقابات ديال مجموعة "بريد المغرب" والفرع ديالها ديال "بريد بنك"، لكن مع الأسف الاحتقان الاجتماعي بهاذ البريد مازال مستمرا، لأن الشغيلة رافضة لهاذ الاتفاق، لأنه تم الالتفاف على هاذ الملف المطلبي الذي كان سببا في الإضراب المفتوح، وقد تم إقبار الملف المطلبي ديال الشغيلة البريدية، من خلال اتفاق بعض النقابات مع الإدارة من أجل استفادة بعض القيادات النقابية من منافع شخصية، وتم التسويف في تسوية الملف المطلبي ابتداء من 2022.

السيد الوزير،

من بين الأسباب ديال الإضراب أنتوما يمكن عارفين أن كاين واحد النقص في الموارد البشرية، واللي كتعرفو جميع الوكالات واللي كانت نتائجه الحرمان ديال البريديين والبريديات - أنت غادي تأكد لي واش هاذ صحيح - من حقهم المشروع في الاستفادة من العطلة السنوية، كاين بعض الشغيلة اللي ما استافدوش من العطلة السنوية لمدة سنتين أو أكثر، وكذلك كاين حرمان ديال الشغيلة من الاستفادة من الزيادة في الأجور اللي كانت متفق عليها في 25 أبريل 2019.

إذن، السيد الوزير، كاينة نقطة أخرى هي ديال ملف حاملي الشهادات وذوي الأقدمية، أنا نتمنى أنهم يمكن تحل بعض المشاكل، ولكن كاين تقريبا 1100 من هاذ المستخدمين حاملي الشواهد اللي باقي ما تحلتش الوضعية ديالهم.

غادي نختم، السيد الوزير، بنقطة، هي أن حماية الحق في العمل النقابي لابد منها وكذلك الحق في المفاوضة الجماعية.

أتمنى أن يتم الاستجابة لهاته المطالب لضمان السير العادي لهاذ المرفق، لأن في الآخر كنحميو مصلحة المواطنين، هو المتضرر الأول.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

من فضلك، السيدة المستشارة.. الله يخليكم.. من فضلكم.

السيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير..

الله يخليكم، الله يخليكم.. الله يخليكم، نتابعو، الله يخليكم.. من فضلكم..

لا، السيد المستشار، الله يخليك.. السيد الوزير، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

إلى اسمحتو، هاذ الملفات كنتفهم أنه كاين طلبات كيجيو لبعض المستشارين هاذ الشي عادي، خاصنا نكونو غير نردو البال، لأن كاين توازنات في هاذ البلاد ما خاصناش نخرجو عليها، ما يمكنش ناخذو مؤسسة ونعطيوها امتيازات اللي ما يمكنش نعطيو للمغاربة الآخرين، علاش؟ شكون هاذ المؤسسة؟ وشكون هاذ العمال في هاذ المؤسسة إلى جينا نقارنوهم مع الآخرين؟ كاين شوية ديال التوازن.

أنا نقول لكم، نعطيكم معطيات اللي ما خاصنيش نعطيكم، ولكن نعطيكم معطيات دقيقة.

المدير العام ملي جا يقدم هاذ الشي اللي اتفق عليه مع النقابات، جرا عليه وزير المالية، قال لو: "واش هاذ الشي بغيت تخرج علي بهاذ الشي" شكون اللي قرر؟ كان عندنا واحد مجلس الإدارة وقع فيه مشكل، علاش؟ لأن اعطاوهم بزاف، غادي تخرج على البلاد، لأن في جهة أخرى.. ما يمكنش نوصلو واحد الجهة كنقولو أن عطيناها بزاف

وجهة أخرى نقولو أنه هاذ الناس هاذو مكرفصين عليهم ما عاطيينهم والو ما يمكنش.

اعطيوني أشنو هوما هاذ المؤسسات اللي عندهم هاذ الامتيازات اللي خاذو هاذ العام، نديرو التزايدات نزيدوهم شي حاجة؟

أنا نقول لكم من هنا، من هاذ المنبر، لا، ما غادي يكون والو.

كاين السؤال واش غنديرو شي حاجة؟ ما غنديرو حتى شي حاجة زايدة، لأن إلى درت شي حاجة زايدة خاصني نتعلق من رجلي. آش نديرو مع المغاربة الآخرين؟ غادي نرجعو في التلاعب هذا ما نبقاوش في المعقول، نبقاو في نطاق المعقول.

هاذ الشي اللي تعطى لهاذ الناس هاذو، أقصى ما يمكن لو يتعطى، من فوق منو أنا ما غاديش نوقع، باش نكونو واضحين، ماشي المدير العام، أنا ما غاديش نوقع، هذا أقصى ما يمكن لو يتعطى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "انقطاع الأنترنيت وضعف شبكة الاتصالات بجهة الداخلة .وادي الذهب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إسوة بالعديد من الجهات والأقاليم، تعرف، السيد الوزير المحترم، جهة الداخلة. وادي الذهب هشاشة في شبكات الأنترنيت وانقطاعات متكررة وانعدام الصبيب في عدة مناطق قروية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي ستتخذونها لتصحيح هذه الوضعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا السيد المستشار.

انتوما كتعرفو أن المنطقة في قلوبنا، وجميع ما يمكن لينا نديروه كنديروه.

غير باش تكون عندكم المعطيات، هاذ المناطق القروية اللي خاصها تغطى بالاتصالات، عندنا 9263، لحد الآن هاذ البرنامج الأخير وصلنا باش نغطيو 8 آلاف ديال المناطق القروية بـ G3 وG4 ما نهضروش على 2G.

فيما يخص الداخلة، كان واحد الفحص اللي تدار في نوفمبر 2020، اسمحو لي غانعطيكم الأسماء بالإنجليزية، لأن هاذ الشي اللي اعطى الله، ذاك: (downlink: 22 megabit par seconde) و(uplink: 12 megabit par seconde).

الأهداف اللي دايرين احنا للمتعهدين في هاذ الإطار فاتوها في الداخلة، وعندكم 2G، 3G وG4 اللي موجودين.

اللي خاصنا نعرفو وهو مع الجائحة والاستهلاك ديال الاتصالات، راه وصلنا لأرقام عاود ثاني خيالية، ورغم ذلك ولاو بعض البلدان أنا كنديرو معهم (visioconférence) عندنا خدامة، والبلدان المتقدمة ما خدامش، كيتقطع.

المستوى ديال الاتصالات ديالنا أنا كنظن أنه في مستوى جيد، كيعترفو به الدول الأجنبية، فيما يخص الداخلة هاذ الشي اللي كاين، هاذو هوما الفحص الأخير اللي عندنا، إلى عندكم معطيات أخرى احنا مستعدين ندرسوها معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات.

وتفاعلا معها، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات مقرونة باقتراحات:

- أولا، نؤكد، السيد الوزير، أن دافع السؤال نابع من المشاكل التي تعانيها ساكنة جهة الداخلة. وادي الذهب، خاصة في المناطق القروية بالجهة من صعوبات الولوج إلى شبكة الأنترنيت، خاصة في الطريق الرابطة بين مدينة الداخلة مركز الداخلة والكركارات، هاذ الطريق الوطنية والتجارية التي تعرف حركية دائمة، والأكيد أن عدد كبير من مستعملي هذه الطريق التي تشكل معبرا رئيسيا نحو عمق إفريقيا، يعيشون يوميا هذه المحنة في ظل غياب الصبيب العالي والإنقطاعات المتكررة، مع ما يترتب على ذلك من فقدان التواصل، خاصة في حالة حوادث السير، لا قدر الله.

وقس على ذلك، الطريق الرابطة مع أوسرد المركز وما تعانيه ساكنة البوادي بالجهة وبصفة خاصة الكسابة، مما يستوجب، السيد الوزير،

التدخل العاجل لتوسيع التغطية وضمان جودة الخدمات الرقمية؛

- ثانيا، سؤالنا كذلك، السيد الوزير المحترم، حول تعزيز المجال الرقمي في جهة الداخلة. وادي الذهب، إسوة بما تعرفه عدة جهات أخرى من المملكة، خاصة ذات الطابع القروي؛

- ثالثا، صلة بما سبق، وإذ نثمن الخطوات المهمة التي حققتها بلادنا في هذا المجال الإستراتيجي، مما جعلها من بين البلدان الرائدة إقليميا وقاريا.

وعليه، السيد الوزير المحترم، نتطلع إلى تدبير العملية بغية تحقيق عدالة رقمية مجاليا واجتماعيا وإعمالا للتمييز الإيجابي لفائدة المناطق القروية، عبر مخطط رقمي موجه لهذه المناطق، يوفر البنيات التحتية، ويقلص التكلفة الرقمية ويربط هذه المناطق بالعالم الجديد بأفقه الرقمي الضروري والملزم.

وفي الأخير، وليس أخيرا، نهنئكم، السيد الوزير على عملكم الجبار ونجاحكم لتدبيركم لهذا القطاع، منذ أن حظيتم بالثقة المولوية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "إحداث مشاريع استثمارية تنموية بالمناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي تنوون القيام بها من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث مشاريع استثمارية تنموية تعود بالنفع العام على سكان المناطق القروية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

شكرا، السيد المستشار، على السؤال.

مخطط التسريع الصناعي اللي اعطى الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة نصره الله، عندو بداخله مكلف كيفاش يمكن هاذ العالم القروي يستافد من الصناعة المغربية.

ليكون في علمكم عندنا 850 هكتار جداد اللي مفرقة على المملكة، و575 هكتار اللي هي كانت موجودة قديمة، فاشتغلنا مع (FONZID[7])، اللي هو مع أمريكا، باش يمكن لهم يستثمرو في المغرب 300 مليون ديال الدولار، باش نعاودو الهيكلة ديال هاذ المناطق الصناعية.

لحد الآن اللي احنا في طور الإنجاز ديالو وهو 81 هكتار في "عين شكاك"، 150 هكتار في "عين جوهرة"، 518 هكتار في "جوامعة"، 10 الهكتار في "قرية با أحمد"، 10 هكتار في" تنجداد"، 11.5 هكتار في "عين عيشة"، وأيضا 40 هكتار في "سوق الأربعاء".

كنتمناو أننا يمكن الوتيرة تكون أكثر، لكن الإمكانيات اللي كاينين هوما هاذو، وكيخصنا نستثمرو في المناطق اللي وجدناها باش يمكن المستثمر يصدر المنتوج ديالو ويلقى كيفاش يوصلو للسوق، فالبنية التحتية كتسبق المناطق الصناعية، ولهذا التعليمات ديال صاحب الجلالة، وهو الاستثمارات الصناعية تكون في جميع أنحاء المغرب، مفروقة على أنحاء المغرب، غير يمكن لنا نديروها في المناطق كنبداو مباشرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

نتمناو ذاك الشي السيد الوزير فجهة درعة-تافيلالت.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم صريح وواضح. أكيد أنكم تقومون بأعمال مقدرة لتطوير آلياتنا الإنتاجية وتحديث اقتصادنا الوطني.

نعم، تركتم بصمات ستبقى للتاريخ من خلال إحداث معامل ومصانع ومشاريع استثمارية تنموية ضخمة، كان لها الأثر الإيجابي في تطوير منظومتنا الصناعية والتجارية، أثرت بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الوطني وعلى ميزاننا التجاري، وقد ظهر دوركم عبر الملاحم التي صنعتم خلال هذه الأزمة الصحية العالمية، بعدما أن أصبحنا في رمشة عين دولة مصنعة للكمامات وآلات التنفس الاصطناعي وأول بلد إفريقي مصدر للسيارات، ناهيك عن صناعة أجهزة الطيران وغيرها من

[7] **Fon**ds des **Z**ones **I**ndustrielles **D**urables

الصناعات التحويلية الأخرى المرتبطة بالصناعة الميكانيكية.

فتحتم قنوات الاتصال مع كبريات الدول الرائدة في مجال الصناعة الميكانيكية في كل من أمريكا وآسيا وأوروبا، جعلتم من بلادنا قبلة لاستثمارات خارجية مهمة، اشتغلتم من موقعكم على تحسين مناخ الأعمال ومنجزات مرقمة، وبالتالي هذه الحصيلة أربكت أحد الزعماء من ورق اللي عاد قطربهم السقف وجاو للوجود على ظهر التحكم.

ديناميتكم أزعجت أولئك المعروفين بالسمسرة والابتزاز والمتاجرة بالسياسة، الذين يحاولون تعليق فشلهم على شماعة مشروعنا السياسي المتجدد، المنتج للبرامج والمشاريع وليس الكلام الفارغ، تزعجون بكفاءتكم وحنكتكم بعيدا عن المزايدات السياسية اللي أصلا ما عرفتو لهاش، في مقابل أساليب التضليل والكذب والمراوغة التي تواجهكم من تجار البأس والأزمات.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد لكم أننا سنتصدى لهؤلاء الأفاكين الذين يعيثون في المشهد السياسي الوطني فسادا، ولا يقدرون جسامة تصرفاتهم الطائشة التي تسيء للعمل السياسي النبيل وللتنافس الشريف، مؤكدين على ضرورة مواصلة عملكم الوطني في إنجاز ما تعاقدتم عليه مع جلالة الملك، في تنمية البلاد وتطوير أدائها عبر إنتاج الثروة وخلق فرص الشغل للمغاربة المعطلين، خصوصا بالمناطق القروية والجبلية كجهة درعة.تافيلالت، آملين في هذا السياق تلبية مطلب فريقنا بضرورة الالتفاتة إلى أرباب المقاهي والمطاعم بإقرار دعم إضافي يخفف من حدة الأزمة، خاصة ونحن في شهر رمضان، شهر التضامن والغفران.

السيد الوزير المحترم،

ذي جهة درعة- تافيلالت ايدجبال اتلاح غرس ميثتجان إخصكوم اتخففم إن شاء الله الحدادة اترزم امدان اذخذمان إن شاء الله اتشكى الحالة تميزارناغ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كاين شي جواب السيد الوزير؟

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

أشكركم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 357

التاريخ: الثلاثاء 14 رمضان 1442هـ (27 أبريل 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بمقتضيات وبأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛

2- مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

3- مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالمملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

4- مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

5- مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020؛

6- مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

وقد بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 21 أبريل 2021 إلى تاريخه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة، التي عبرت عن عدم استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وفي الأخير، نحيطكم علما بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته؛

2- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول هذه الجلسة بالسؤال..

تفضل، السي حيسان، في إطار نقطة نظام؟

في تسيير الجلسة؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

في تسيير الجلسة.

طبعا، السيد الرئيس، هذه ثالث مرة كنتوجهو بطلب تناول الكلمة في نهاية الجلسة، وانتوما، السيد الرئيس، تمثلون المكتب في هذه الجلسة، المفروض أنكم انتوما اللي تنوبو علينا وتبرمجو طلب تناول الكلمة في هذه الجلسة، لكن انتوما رضختو للحكومة، دابا هاذي كل مرة كنديرو طلب لتناول الكلمة، كترفض الحكومة، واحنا ما كنتناولوش الكلمة.

طلب تناول الكلمة يهم قطاعين: قطاع التربية الوطنية وقطاع وزارة الداخلية..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

هما جوج وزراء اللي حاضرين معنا اليوم..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

اسمح لي، السيد الرئيس، نكمل نقطة نظام عندي فيها 2 دقايق، نكمل.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ماشي نقطة نظام، السيد الرئيس.

السيد المستشار، إلى اسمحتي لي.. لا تصب في تسيير الجلسة..

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

سامحني، السيد الرئيس، إذن برمجولنا طلب أخذ الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، المادة 168 واضحة، السيد المستشار، واضحة.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

هناك احتقان كبير في وزارة التربية الوطنية، والسيد الوزير لم يحاور القطاعات..

السيد رئيس الجلسة:

تتحدثون خارج جدول الأعمال، السيد المستشار.

إلى اسمحتي، السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس، راه في صلب الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

أنا مضطر أنني غادي نوقف لك وغادي نسد الميكرو السيد المستشار، إلى اسمحتولي..

السيد رئيس الجلسة:

إلى سمحتي لي، السيد المستشار..

شكرا السيد المستشار.

أنا كيظهرلي السيد الأمين وضح في البداية أنه طبقا للمادة.. إلى كان ممكن السيد المستشار، راني سديت عليك الميكرو، السيد المستشار.. أرجوك.. أرجوك، السيد المستشار. السيد المستشار، شوية ديال الانضباط خلال الجلسة واحترام الآخرين.

السيد الأمين في البداية وضح وهضر على مقتضيات المادة 168، وعلى أنه ضروري من البرمجة ديال تناول الكلمة في هذه الجلسة تكون طبقا للمادة 168 باتفاق مع الحكومة. الحكومة أبدت رأيها في هذا الموضوع، وتعبر عن عدم استعدادها للإجابة على هذه المواضيع، وبالتالي انتهى الأمر.

نستهل - إلى سمحتي لي، السيد المستشار المحترم - من فضلك.. إلى كان من الممكن.. لا ما عندكش الكلمة، السيد المستشار، الله يخليك كنطلب منك التوقف عن التحدث.

الله يخليك ما تشوش على المجلس، الله يكثر خيرك، السيد المستشار، من فضلك، أرجوك، أرجوك.

الله يخليك، السيد المستشار، إلى كان ممكن السيد المستشار.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه "مآل مشروع القانون الأساسي لموظفي الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا، في إطار تفعيل المضامين الواردة في القوانين التنظيمية المرتبطة بها، تم إعداد مسودة مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي لموظفي إدارات الجماعات الترابية وكذا الصيغة الأولية لمجموعة من مشاريع المراسيم التطبيقية الخاصة به، مع مراعاة خصوصيات الوظائف الجماعية الترابية، وتم الاتفاق على جل بنوده، بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المقترحات والملاحظات الواردة بشأنه من طرف العديد من المتدخلين الذين تم إشراكهم لهذه الغاية (جمعية رؤساء المجالس الترابية، النقابات الأكثر تمثيلية والمعنية بتدبر الحوار الاجتماعي، المفتشية العامة للإدارة الترابية).

وتمت إحالة المشروع على الأمانة العامة للحكومة من أجل التوافق حول الصيغة النهائية، إلا أنه في عشية البدء في هذا، توصلنا بانسحاب النقابات من الحوار، والمشكل فين مطروح؟ مطروح في نقطة واحدة، هي المشكل ديال الناس اللي عندهم الدبلومات باش يترتبو في الدرجة ديال الدبلوم.

هاذي احنا كان الجواب ديالنا كنقولو هذا مشكل ديال الوظيفة العمومية ككل، ما يمكن لناش احنا نجيو وندخلوها في هاذ القانون هذا، لأنه هاذيك الساعة غادي نوليو في (ping-pong) بين الجماعات والدولة ملي نشد مكتسب هنا، نمشي لجهة أخرى نشدو، نرجع لهنايا، هذا احنايا ما يمكن لناش نلعبو في هاذ الإطار هذا، احنا كنكونو ملتزمين بالوظيفة العمومية ككل، لأنه حتى هاذ القانون هو كيتربط بالوظيفة العمومية وكنجيو للمراسيم هي اللي كنديرو فيها الخصوصيات ديال.. ما يمكنش لنا نديرو وظيفة، إلى كنا غانديرو وظيفة ترابية ولا وظيفة جماعية بوحدها، هذاك كلام آخر، اليوم احنا المشروع اللي اتفقو معكم عليه المديرية العامة للجماعة الترابية هو كيربط مع الوظيفة، لأنه خرجات في القانون التنظيمي، تيربط مع الوظيفة العمومية، غادي يكونو في المراسيم اللي وجدات بالخصوصيات ديال الجماعات الترابية.

هاذ المشكل ديال (les diplômés) راه واحد الطريقة راه فيها تحايل، تيدخل واحد السيد واحد الدرجة وتيمشي يقرا، ما تيكونش بالضبط هو الملتزم، ومن بعد تيجيب الديبلوم وتيقول أنا باغي ندوز لواحد (échelle) أخرى، راه ما يمكنش، خاص يكون تكافؤ الفرص بين كلشي، ذيك الساعة إلى كان خاص يكون (concours) يكون المسائل.

وهذا الدولة، إذا الدولة دارت واحد النهار في الوظيفة العمومية قالت لك أسيدي احنا غادي ندخلو كلشي، احنا غادي نلتزمو، كما التزمنا(échelle 1 à 4) .

وأنا ملي كنت في الجماعة الترابية ما قبلتش بـ (échelle 1 à 4) واليوم راه احنا واحلين فيها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيح.

غير نبغي نذكركم السيد الوزير، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار المقترحات ديال المركزيات النقابية اللي قدموها للمديرية العامة، الهدف من طرح هاذ السؤال هو أشنو تنفذ من الحوار القطاعي؟ طبعا في الداخلية وفي بعض القطاعات واحد الجوج دالقطاعات اللي التزمو بالحوار القطاعي، ولكن الحوار القطاعي خاصنا يؤدي النتائج.

بغينا نسولكم، السيد الوزير المحترم، على واحد العدد ديال القضايا والمشاكل اللي كتعاني منها شغيلة الجماعات الترابية واللي ما يمكن نحلوها إلا في إطار هذا النظام الأساسي، المشاكل اللي كاينة هي وضعية هاذ حاملي الشواهد بمختلف الفئات والأصناف نتاعها، ما يمكن تحل إلا في هذاك الإطار.

كذلك، النظام ديال التعويضات اللي نبغيوه في النظام الأساسي يكون نظام محفز، التعويضات على المسؤولية، التعويضات على المهام، التعويضات للموظفين والموظفات الذين يشتغلون في الجبايات المحلية، في الإحصاء والاستخلاص، الذين يشتغلون في الأسواق ديال الجملة وفي المجازر وفي الحالة المدنية وتصحيح الإمضاءات والأشغال البلدية، اللي خدامين في الإنارة، هاذو تنعطيوهم لشركة التدبير المفوض، تنعطيوهم (3 fois) ذاك الشي اللي تنعطيو للأجراء.

المهندسين والأطباء والممرضين وجميع الأطر التي تشتغل في الجماعات الترابية، كذلك هذاك التعويض على الأعمال الشاقة والملوثة هو يعني غير مقبول لأنه خاصو يدخل ضمن مكونات الأجرة.

كذلك، نطلب بحذف السلم السابع اللي دخل في الجماعات الترابية، تسوية وضعية الكتاب الإداريين اللي كانو مصنفين في السلم 5 واليوم راهم في السلم 6، كذلك التنصيص على التكوين والتكوين المستمر وإعادة الاعتبار للمدارس ديال التكوين.

وبخصوص الحوار القطاعي، نطمح أن هاذ الحوار تدار ليه واحد الجرعة إضافية باش يمكن يلبي واحد الحاجيات ديال الشغيلة، اليوم في الحوار القطاعي نسولكم، السيد الوزير، على:

- التسوية المالية لحملة شواهد الإجازة قبل 2011 اللي تم الاتفاق حولها؛

- حول اجتماع اللجان المركزية للبت في جداول الترقي برسم سنة 2019، وباش يمكن تستقبل جداول الترقي ديال 2020، هاذ الشي واقف؛

- تسوية ما تبقى من حاملي الإجازة قبل 2011 اللي اتفقنا معكم فيها؛

- صرف التعويضات بالنسبة للموظفين ديال الجماعات الترابية اللي كاينة تفسير خاطئ للمذكرة ديال السيد وزير الداخلية وحبسو على الناس الساعات الإضافية والتعويض عن التنقل، رغم أنهم كانوا هم في الصفوف الأمامية في الجائحة؛

- عقد اللجان الإقليمية في العديد من الأقاليم للبت في النزاعات، وهاذ الشي تم الاتفاق عليه.

صحيح أن وزارة الداخلية دارت هاذ المبادرة، ولكن يبقى الحوار دون أنه نوصلو للنتائج، تيبقى تنضربو في المؤسسات، لأنه ما يمكنش اليوم نأسسو لواحد المنطق ديال الحوار، الحوار الاجتماعي، السيد الوزير، نسولكم هاذي عامين فين هي النتائج؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسرعة، القضية ديال حاملي الشهادات هاذي على الصعيد الوطني، احنا كنا بغينا نخرجو بالقانون باش نمشيو للتحفيزات اللي هضرت عليهم السيد المستشار المحترم، هذاك هو الأساس، أما حاملي الشهادات هذا مشكل وطني ما يمكنش لنا نحلوه في الجماعات الترابية ونخرجو على السياق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "معالجة التفاوتات المجالية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

تفضل السي رحال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو حول العدالة المجالية والشرط ديالها المتعلق بالحد والتفاوتات المجالية اللي كاينة في بلادنا، سواء تعلق الأمر بالتفاوتات اللي كاينة بين الجهات أو داخل الجهة الواحدة، ما بين المناطق الحضرية وما بين المناطق القروية والجبلية، رغم المجهودات يعني اللي تتقوم بها بلادنا فهاذ المجال وكثرة البرامج، ولكن المشكل مازال مطروحا بحدة وتيطرح يعني إشكالية ديال النمو في بلادنا بشكل عام، لأن لا يعقل أنه كاين يعني بعض الجهات وبعض الجماعات اللي في المؤشرات ديالها تترجع للمعدل ديال المغرب هاذي واحد 10 سنين أو 15 سنة وأحيانا 20 سنة، في حين أن جهات أخرى متقدمة.

إذن السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو يعني التقييم ديالكم أو التصور أو العمل اللي تتقوم به الحكومة للحد من هاذ الفوارق المجالية، واش كاينشي تقييم وشي رؤية أخرى جديدة اللي يمكن يتعالج بها هاذ المشكل اللي طال وتيزيد يكثر أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

هو سؤال تيرجع بصفة هذا.. ولكن هو سؤال جد مهم لأنه هاذ القضية ديال التفاوتات المجالية، الحل ماشي غيكون غير

بـ (une baguette magique)، واحد العصا سحرية، لأنه كاين آليات، الآليات اللي دابا الدولة اللي نزلتها كاينة الجهوية المتقدمة، خاص الجهوية المتقدمة تزيد للأمام، وباش تزيد للأمام خاص تفعيل الاختصاصات، خاص يكون عندها موظفين وظيفة عمومية مؤهلة، هاذ القضية ديال الوظيفة يمكن راه المشكل كاين تمايا في الموارد البشرية، ما يمكن لياش نخلق وظيفة، جهات بوظيفة اللي مؤهلة نبداها من الصفر، غاندير (recrutement) ما يمكنلياش في الإدارة العمومية نوظف شي واحد عندو شي خبرة، خاصني..(donc) خاوية الدنيا راه هذا مشكل.

الآلية ديال الجهوية المتقدمة، الآلية ديال اللاتمركز الإداري، لأنه بجوج إذا أعطينا الإمكانيات للجهة وأعطينا الإمكانيات للمديريات الجهوية تحت إمرة السيد الوالي، يقدرو يخدمو بجوج باش على صعيد واحد الجهة يبداو يخدمو على التفاوتات، ما كيديروش قسمة، نعطيو نفس المبلغ لجميع الأقاليم، يمكن واحد الإقليم عندو واحد التفاوت في واحد المجال معين، هذاك خاصنا نجروه للفوق.

القضية الثالثة هي اللامركزية، هاذ النواة الحضرية اللي كاينة، خاصنا نعتانيو بها حيث هي القلب النابض ديال ذاك المجال القروي اللي دايرين بها.

القضية الرابعة هي التنمية البشرية، اليوم احنا تنأكدو بأنه التنمية البشرية خاصنا واحد المستوى اللي تيبان لنا مهم هو المستوى تحت، عندك الجهة، المجال الترابي للجهة، الإقليم، الدائرة.

الدائرة تتبان لنا بأنه واحد المستوى ترابي، واحد التقسيم ترابي اللي عندو واحد الأهمية، لأنه تتكون فيه واحد القلب النابض، واحد الحاضرة اللي صغيرة هذا ودايرين بها واحد المجال قروي وفيها الساكنة متشتتة، إذا بدينا تنفكرو على مستوى هاذ الدائرة كيفاش من ناحية التنمية البشرية نمشيو للمعيقات، المعيقات راه كاينين جوج اللي مهمين في التنمية البشرية، كاين الصحة وكاين التعليم، هاذو هما المعيقات الأساسية، ذاك الشي الاخر كلو راه تيجي غير باش تيساعد.

إلى نظمت التعليم، بديت من الصحة، بديت من المخاض، بديتي من الحمل، ودزت لألف اليوم الأولى ودزت للتنوير ديال (le préscolaire) ديال التعليم الأولي ودزت للتعليم الابتدائي اللي مهم باش تما فين تنتعلمو نقراو ونكتبو وندوز لـ (passage) من التعليم الابتدائي للإعدادي (collège) تما تيكون واحد الهدر مدرسي كبير، ومن بعد (l'orientation).

هاذو هما العقبات اللي خاصنا.. ولكن إلى بقيت تنهضر عليهم من الرباط ماشي بحال إلى تنشوف تنحاول نذاكر عليهم على مستوى الدائرة هذا هو.. والمعيقات جوج الموارد المالية راه ماشي.. والموارد المالية خاصنا الجبايات، وخاصنا الموارد البشرية كما تطرقنا لها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح.

فعلا، راه وضعتو الأصبع على جوج ديال الإشكاليات اللي تكلمتو عليها، فاش تكلمتو على التعليم والصحة إلى غير ذلك، هاذي بعض الإشكاليات اللي مطروحة دابا في الجهات اللي كتساءل الحكومة بشكل عام، وهاذي تساؤلات تنطرحوها دائما، أنه الاستثمارات والبرامج ديال الحكومة مع الأسف الشديد ما اعطاتش قيمة أكثر لواحد العدد ديال الجهات، وسبق لنا هنا دائما كنتكلمو على جهتين معينتين اللي هما بني ملال- خنيفرة، والجهة ديال الراشيدية، هاذ الإشكالية ما حدها مطروحة على المستوى الحكومي ما كاينش واحد التوجه مهم للرفع من المستوى ديال هاذ الجهات غيبقى عندنا هاذ المشكل مطروح.

المشكل الثاني اللي طرحتوه هو المشكل الجهوي، على مستوى المجالس الجهوية وعلى مستوى المجالس الإقليمية.

السيد الوزير، أنتوما كوصي على الجماعات الترابية، حتى ذاك التعاقد اللي كان بين الدولة والجهات اليوم، ما تقدمش بواحد الشكل اللي يسمح أنه يخليكم تعرفو أشنو هي الأولويات اللي مطروحة على مستوى كل جهة، أشنو هي الاحتياجات ديالها باش تحلوها.

طبعا، كاين هذاك البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي من 2016 حتى لـ 2022، خاص تدار لو دابا واحد التقييم، أكيد خدم فمجالات ديال الطرق والماء الصالح للشرب والكهربة القروية والتطهير السائل، ولكن هذا ما غيحلش الإشكالية اللي مطروحة وطنيا اللي خاص القطاعات الحكومية المعنية هي اللي تحلها.

ثم كاين واحد النقطة أخيرة، مابقاش لي الوقت باش نتكلم عليها، كنتكلمو دائما على هاذ الفوارق المجالية، كنديرو برامج، هاذ الشي ديال الطرق والبنيات التحتية، ولكن ما كنتكلموش على البرامج اللي كتحسن الدخل ديال الساكنة، كنظن أنه في إطار شي تصور جديد ديال الحد من الفوارق المجالية، يكونو شي برامج كتهم التطوير ديال الدخل، وهنا تيدخلو المراكز الجهوية للاستثمار باش يمكن يديرو حتى هوما واحد القاطرة ويجرو الاستثمارات لهاذ الجهات اللي عندها نقص فالدخل باش يمكن تطور وباش الناس تبقى فهاذيك الجهات وتشتغل فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "تقييم برنامج تأهيل الباعة المتجولون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي دائما للوحدة والتعادلية.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تتحمل المسؤولية، مسؤولية أساسية في تأهيل وتنظيم الباعة المتجولين، تتمثل في التنظيم المجالي والزمني لمزاولة أنشطتهم في ظروف تحفظ كرامتهم وتحرير الملك العمومي والمحافظة على جمالية المدن والفضاء الحضري وتقريب خدمات التموين لفائدة الساكنة المحلية، وكذا توفير شروط الأمن والسلامة الصحية للسلع والمستهلكين.

نسائلكم في الفريق الاستقلالي:

- ما هو تقييم الحكومة لهذا البرنامج؟

- وكيف تتصور استكماله؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أعطيت انطلاقة مشروع تأهيل الباعة المتجولين في غشت 2015، وذلك على مستوى 42 عمالة وإقليم، كمرحلة أولى، قبل أن يتم تعميمه على باقي عمالات وأقاليم المملكة في شهر فبراير 2016.

ويروم هذا البرنامج تنظيم الباعة المتجولين على شكل 4 أصناف، مع مراعاة الخصوصيات الترابية لكل عمالة وإقليم:

- أسواق الأزقة (les marchés de rue) اللي تتنص على إبقاء الباعة وتنظيمهم بالفضاءات الحالية؛

- البيع بالتجوال (le commerce itinérant) وخاص ببعض الفئات مثل بائعي السمك، عبر تزويدهم بدراجات نارية؛

- الأسواق الدورية (marchés périodiques)، تهيئة فضاءات الأسواق الدورية محددة حسب الأيام؛

- والأسواق القارة ذات دعامات حديدية (les marchés permanents).

ومن أجل ضمان نجاح هذا البرنامج، انخرطت السلطات الولائية على صعيد جهات المملكة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج أخرى، وفق مقاربة تشاركية مع كافة المتدخلين من منتخبين وغرف مهنية وجمعيات الباعة المتجولين في تنظيم أنشطة الباعة المتجولين وتحسين ظروف عملهم.

وواجهت السلطات المحلية والإقليمية خلال عملية تنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع عدة تحديات وإكراهات يمكن تلخيص أهمها في إشكالية توفير العقار الملائم لاحتضان هذه الفئة وعدم انخراط بعض المتدخلين بمن فيهم الفئة المستهدفة وكذا صعوبة ضبط ظاهرة الباعة المتجولين الذي يبقى عليها الطابع الموسمي، وتزامن تنفيذ هذا الملف مع جائحة فيروس "كوفيد-19".

ومن أجل ضمان إدماج شامل على هذه الفئة ذات الاقتصاد المهيكل وتشجيع الأسواق النموذجية بشكل يضمن إعادة النظر في طريقة التعمير التجاري، وجب تكثيف جهود جميع المتدخلين المعنيين بالظاهرة لبرمجة تهيئ أسواق جماعية جديدة لامتصاص أكبر عدد ممكن من الفئة المستهدفة.

هاذ الملاحظة الأخيرة اللي كتبو لي أنا راه ما غنساليوش، غادي ندخلو هاذو غادي يجيو واحدين آخرين، إذن المشكل راه مشكل صعيب ومشكل مزمن، وما يمكنش نفكو هاذ القضية بهاذ الطريقة هاذي، وخاص التوعية حتى ديال الساكنة، لأنه الساكنة تيبغي يشري الخضرة قدام دارو، إذن أنت ملي تدير لو المارشي بعيد، هذا مشكل اجتماعي عويص وما غاديش نفكوه بهاذي.. نجحنا شيئا ما، ولكن إذا كانت كلما نجحنا تيجي فوج آخر، راه من الصعب جدا حل الإشكالية غير بالباعة المتجولين خاصنا نلقاو حلول بديلة أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب أو السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة ظاهرة الباعة المتجولين ظاهرة مقلقة، رغم ما بذل فيها من توصيات وتوجيهات من جلالة الملك، من اجتهادات، من بناء أسواق نموذجية، من توزيع دراجات نارية، لازال مشكل الباعة المتجولون مشكلا أو ظاهرة جد مقلقة، تقلق راحة الساكنة، توقف الممرات وتقطع الطرق، خاصة أثناء الحوادث وأثناء لا قدر الله يكون عافية أو شي حاجة، فتيكون دائما الطرقان مقطوعة، الجمالية دالمدينة كذلك مهددة، السلطات المحلية والإقليمية كتجتهد، ولكن هاذ الشي مع كثرة البطالة كتزاد دائما، دائما الملجأ هو الشارع، هو ديال الكروسة، هو خلق أو نبت أسواق.

هاذ الأسواق يجب أن نعتني بالباعة أولا بحزم وجدية، ما يكونشاي داخل السلطات الإقليمية واحد تينهي، تتلقى المسؤول تينهي وواحد آخر تيفتح المجال، لأن عندو منفعة.

فالسيد الوزير، إلى كنا غادي نخدمو بلادنا، خاصنا نخدموها بنية واحدة وندیرو الجهود ديالنا كلو حول هدف واحد، ما يمكنش إلى استطعنا نوقفو هاذ البناء العشوائي، ما استطعناش لأن فينا من يريد البناء العشوائي، نفس الشيء، واش غنوقفو الباعة المتجولين؟ لأن منا من يشجع، أو منا من له فائدة في تشجيع أو في إنبات هاذ الأسواق أو هاذ الباعة المتجولين.

الباعة المتجولين راه مغاربة خاصهم ياكلو خبيز وياكلوه بواحد الكرامة، ماشي دائما جارين عليهم ودائما معذبينهم، ولكن تيخص التقنين والتقنين الصارم، راه اللي تيخرق..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي، وموضوعه "تأهيل المجازر بالمدن والقرى".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

إذا تكلمنا على الباعة المتجولين، وسنتكلم كذلك عن محاربة دور الصفيح، سوف لن ننسحب من الكلام عن المجازر، وما لها من آثار سلبية وجد سلبية على صحة المواطن، السيد الوزير.

صحيح، هناك توعية ولكن تظل ضئيلة وبنسبة ضعيفة جدا في التفعيل ديالها، خاصة في المجال القروي، الأسواق الأسبوعية، واش تنعرفو كيفاش هاذيك الأبقار والأغنام اللي كتذبح تنعرفو طريقتها كيفاش؟

هناك اجتهاد من طرف الإخوة البياطرة الجهويين والإقليميين، ولكن تتبقى غيركافية، فحبذا لو تكون واحد السياسة ممنهجة للعناية بهاذ المجازر، خاصة في العالم القروي، وإلى هضرنا على العالم القروي زعما تنشيرو لو بأنه دون المستوى، فالمدن، السيد الوزير، تعاني وتعاني الأمرين مع الذبائح السرية ومع الذبائح غير المؤشرة أو المطبوعة واللي تيبدل الطابع واللي واللي واللي.. حتى ولينا تنسمعو أشياء مشينة في الذبائح ديالنا وما ندخلشاي راه الناس صايمة ما عنديش لاش نعكرها حتى الذوق ديالها ملي تنسمعو حيوانات تذبح وهي ما يمكن لناش ناكلوها، فهاذ الشي السلطات ورجال الأمن، الداخلية راه قايمة بالواجب ديالها بخصوص محاربة هاذ الذبائح السرية وحماية صحة المواطنين.

على الحكومة أن تعتني عناية كبيرة بهاذ المجازر لأن منها ينطلق الداء، وإذا نحن اعتنينا بهاذ المجازر فتنظن غادي نوقفو واحد السلسلة من الجراثيم ومن الأمراض اللي تتسرب لنا من اللحوم ومن الماء، إلى آخره.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

فعلا، هاذ الإشكالية ديال المجازر هي إشكالية مطروحة من سنين وسنين وإلى ما قمناش بواحد العملية ديال الترشيد، ما يمكنش واخا هاذ المجازر، إحداث وتدبير المجازر هي من صلب اختصاصات الجماعات الترابية، كانت قروية ولا حضرية، اليوم راه ولات كلها جماعات ترابية.

فلا يمكن إحداث مجازر في كل مكان ومذابح في كل مكان، لأنه ذاك الساعة غادي تكون العملية ديال المراقبة جد صعبة، ما يمكنش المكتب الوطني للسلامة الصحية يجول ويصول في جميع المناطق ديال المغرب باش يراقب.

ثانيا، من الناحية الاقتصادية، هي غير سليمة، إلى بغيت نعطي

واحد الصورة، أن خاصها تكون المناطق ديال الإنتاج احداها مجازر عصرية مجهزة، ومن بعد بدل ما يتم النقل البهائم كيتم نقل اللحوم في باب لوجيستيك عصرية مقادة.

ملي بغينا نديرو هاذ الشي هذا قامت القيامة في بعض المجازر، المذابح القروية وخرجو، راه ما يمكن لناش يتم التحديث والترشيد وهذا إلى ما دخلناش واحد المخطط.

واليوم كاين عمل جد مهم بشراكة مع وزارة الفلاحة فهاذ الميدان هذا، وغادين في هاذ الإطار هذا، ولكن كاين صعوبات باش نمشيو وباش نخرجو من هاذ الدوامة ديال خاصني ذاك المذابح فواحد الحالة بئيسة، وما فيهاش المواصفات الصحية، احنا تنمدو موارد مالية للجماعات باش يحسنو هاذ المجازر اللي كاينة ولا المذابح اللي كاينة، ولكن أظن بأنه لا مفر من الترشيد، خاصنا نديرو (l'optimisation) ونعولو على (la logistique) ومجازر عصرية مقادة اللي تتعطي للمواطن بأنه الآمان عندو المراقبة وعندو كلشي، هذا هو الطريق اللي خاصنا نمشيو فيها، (plutôt que transporté) بدل ما ننقلو بهائم، نقلو لحوم، هذا هو الصورة اللي بغيت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

شكرا.

نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا.

نسائلكم السيد الوزير عن نتائج وحصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي وردت في البرنامج الحكومي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، هذا برنامج جد مهم لأنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية تم تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة بين 2016 و2022، واللي رصدت له تقريبا 50 مليار ديال الدرهم ديال الميزانية، وأعطيت الانطلاقة ديال هاذ البرنامج في 2017، وبلغت الاعتمادات المحولة برسم مخططات عمل لسنوات 2017، 2018، 2019 و2020 ما مجموعه 27 مليار درهم لحد الآن.

وتم تحقيق:

- فيما يخص تطهير الطرق والمسالك القروية: بناء 6000 وتقريبا 500 كيلومتر من الطرق القروية وصيانة 4200 كيلومتر من الطرق القروية وإنجاز 6855 كيلومتر من المسالك القروية؛

- في قطاع التعليم: 1313 مشروع بناء لمنشآت تعليمية و2786 مشروع إعادة لبناء منشآت تعليمية و1021 عملية شراء للنقل المدرسي و165 عملية تجهيز مدرسي؛

- في قطاع الصحة: 440 مشروع بناء للمراكز ومستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و674 مشروع لتأهيل المراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية؛

- وفيما يخص التزويد بالماء الشروب: 26.607 مشروع تزويد بالماء الصالح للشرب عبر الربط الفردي، لأنه كان حتى هو داخل في المشروع و402 منظومة لتزويد الدواوير بالماء وصيانة 1152 كيلومتر من شبكة التزويد بالماء، واقتناء 104 شاحنة مزودة؛

- وفي الكهرباء: كهربة 1445 دوار واقتناء 2449 منظومة.

المهم، هو هاذ المشروع غادي شاد طريقو، كان عندنا إشكالات فهاذ السنة ديال كوفيد من الناحية ديال الإمكانيات المالية، ولكن اللي بغيت نقول ونربطو بالسؤال قبيلة ديال التفاوتات المجالية، اليوم درنا واحد العمل مهم عبر التراب الوطني، عندنا الخرائط ديال كل جماعة- جماعة وديال كل إقليم، إقليم، وأشنا هو الإشكالية اللي مطروحة؟ أشنا هو التفاوت المجالي اللي كاين؟ شحال بعيدة المدرسة؟ واش المدرسة مقادة أولا ما مقداش؟ واش كاين الصبيطار ولا ما كاينش؟ واش فيه الموظفين ولا ما فيهش؟

إذن، اليوم عندنا واحد القاعدة ديال المعطيات اللي غادي تمكن، إن شاء الله، في المرحلة الجاية باش على صعيد الجهة، على صعيد الإقليم، على صعيد الدائرة في إطار اللاتمركز الإداري، باش نقومو بالتسوية المستمرة من بعد هاذ البرنامج، في إطار هاذ البرنامج راه تنقومو وتنستعنو بهاذ المعطيات باش نبرمجو البرنامج ديال العمل المقبل، ما

بقيناش في الأول كان عندنا واحد الإطار ديال ميزانياتي ولكن اليوم تنبرمجو على أساس هاذ المعطيات الثمينة اللي تتعطينا الفرصة باش ننجحو فهاذ البرنامج إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الوزير على الرد ديالكم.

فعلا، لأن هاذ البرنامج هذا قلنا بأنه برنامج مهم، والذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة سنة 2015، وكانت هناك دراسة ميدانية سنة 2014 اللي شملت 29.000 دوار، وتشمل كذلك 1272 جماعة ترابية، فك العزلة على العالم القروي والتعليم وتحسين ولوج الساكنة للخدمات الأساسية، إلى غير ذلك.

فعلا، لا يمكن أن ننكر المجهودات التي قمتم بها والتي قامت بها الوزارة، ولكن هناك بعض المشاكل اللي تعرضت لهاذ البرنامج هذا فيما يخص بعض الشركاء اللي داخلين فهاذ المشروع هذا، اللي كيتعذر عليهم باش.. وما اعطاوش الأسهم ديالو لتمكين الساكنة ديال العالم القروي باش غادي يستافدو من هاذ البرنامج، البرنامج الطموح اللي..

فعلا، كنتفهمو السيد الوزير بأن كانت هناك الحالة ديال الطوارئ ديال الجائحة، ثم تكلمتم على الأرقام السيد الوزير، ولكن الأرقام بقات بعيدة شوية على المسألة اللي جا فيها البرنامج، مثلا بأن الطرق أو العزلة على العالم القروي فيه 9271 كيلومتر، فيه 132 منشأة فنية، مؤسسات تعليمية، النقل المدرسي، إلى غير ذلك.

ولكن.. مجال الصحة، مجال ربط بعض القرى بالماء الصالح للشرب والكهربة، ولكن هناك بعض الجماعات بكل صراحة فالشرق ديال البلاد وفجميع الجهات، بكل صراحة، اللي فيها واحد الخصاص باقي شوية، اللي ناقص، مع العلم بأن الدراسات اللي كتدار حتى فالمكاتب ديال الماء الصالح للشرب اللي كيجي من السد وتيدوزو على واحد القرية أو على واحد الدوار وما تيشملوش ذيك الربط بالماء الصالح للشرب ولا بالكهرباء، تيبقى هناك واحد الخصاص، خصاص كبير جدا.

وحتى فالمسألة ديال مازال في العالم القروي هناك مؤسسات تعليمية من ذيك المؤسسات المفككة، اللي بكل صراحة تجاوزها هاذ الزمن هذا اللي وصلنا له، راه دوزنا هاذ المرحلة هاذي اللي كيخصنا المواطن فالمغرب العميق الذي نتكلم عنه، فالمناطق اللي بعيدة، وملي كتجي المسألة ديال الأمطار والمسألة ديال الثلوج، إلى غير ذلك اللي كيحسو هاذ المواطنين هاذو بواحد المشاكل، مشاكل كبيرة، والعزلة بكل صراحة اللي كيصعاب عليهم حتى يوصلو حتى للأسواق وحتى يجيبو المسائل الأساسية لولادهم وللبيوت ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال الموالي موضوعه "وضعية المياومين العاملين بالجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية المياومين العاملين بالجماعات الترابية والإجراءات التي ستتخذونها لتسوية وضعيتهم وتمتيعهم بالحقوق التي تخولها لهم المقتضيات التشريعية والتنظيمية المؤطرة لهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وجب التذكير بأن الأعوان المياومين تم توظيفهم من حيث المبدأ للقيام ببعض الخدمات الموسمية في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية لهذا الغرض، ولمدة لا تتجاوز 3 أشهر في السنة الواحدة.

بعد التطور الذي عرفه حجم الموارد البشرية في قطاع الوظيفة العمومية، تم حذف إمكانية التوظيف المباشر للأعوان العرضيين والمياومين بالنسبة للدولة، غير أنه بالنسبة للجماعات تم الاحتفاظ بإمكانية تشغيلهم وذلك لخصوصية القطاع.

وتبعا لما سبق، فإنه لا يمكن للجماعات الترابية ترسيم هؤلاء الأعوان نظرا لكون عددهم يفوق حاجيات الجماعات الترابية في المناصب القارة، كما أن فتح إمكانية ترسيمهم يجعل من هذه الآلية شبه توظيف مباشر، وبالتالي يفرغها من محتواها ويمس بمبدأ تكافؤ الفرص في إطار المباراة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

صحيح، لا يمكن ترسيم هذه الفئة ولكن عندها وضعيات وأصبحت اليوم تشتغل أكثر من المدة الزمنية التي تحدثتم عليها.

ولكن يجب التأكيد أن هذه الوضعية هي تجسيد استمرار إشكاليات قائمة لسنوات، لا يمكن الجواب عليها إلا من خلال النظام الأساسي كما تحدثتم سابقا، لتجاوز هاذ المقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة حاليا للموارد البشرية، والتي لا تتماشى وتطور أدوار الجماعات الترابية، وفي إطار النظام اللامركزي الجديد الذي تعرفه بلادنا، وفي إطار المتغيرات التي أصبح يعرفها محيط الإدارات الجماعية، ومن هذه الأجوبة تحديد الحاجة التي تخولها اللجوء لهذه الفئات، كما تحدثتم، والأجر الممنوح لها والتعويضات المخولة لها حتى لا تصبح هذه العملية كما كان الشأن بالنسبة للتوظيف في السلالم الدنيا قبل سنة 2010.

ومن هذه التعويضات أيضا، الساعات الإضافية التي أصبحت تشكل اليوم إشكال حقيقي على مستوى الجماعات الترابية، أربع دراهم للساعة الواحدة في حدود 40 ساعة في الشهر، يعني لا يتجاوز مبلغ التعويضات عن الساعات الإضافية 160 درهم، ولا يمكن أن يكون التعاقد الذي جاء به مشروع النظام الأساسي حلا بالنسبة للجماعات الترابية في هاذ المجال، لأن التعاقد المقتدى به والذي نص عليه النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وجد لأجل حل بعض الإشكالات القائمة وفي بعض المجالات المحددة.

نحن اليوم نتوفر في قطاع الجماعات الترابية على عدد كبير من حاملي الشهادات، يمكن تبني حل خاص كما تبنته الحكومة في إطار تحويل المناصب، يمكن اعتماد هاذ الأمر هذا في حدود مناصب محددة، حاليا الآن لتجاوز هذه الوضعية ولإيقاف هجرة الكثير من الأطر الحاملة للديبلومات والشواهد من الجماعات الترابية إلى قطاعات أخرى، وهذا يجب أن ننبه إليه لأنه مسألة تضر قطاع الجماعات الترابية، تضر الجماعات الترابية من حيث توفير الخدمات ولا تتناسب مع الحاجة إلى تطوير الموارد البشرية، ويمكن الرجوع في ذلك كذلك إلى صقل هذه المواهب والرفع من مؤهلاتها العملية بفتح مراكز تكوين الأطر الإدارية والتقنية السابقة بالجماعات الترابية.

كذلك، يجب الاعتماد على توصيف المهام وتصنيف الوظائف وتحديد امتدادات المصالح ووضع تعويض عن المهام والمسؤوليات، والحاجة كذلك إلى إيجاد حل لوضعية ترقية المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وإدماج فئة المتصرفين في النظام الأساسي الخاضعين اليوم لنظام متصرفي وزارة الداخلية، وإحداث لجان جهوية للترقية لتجاوز هذه الوضعية الحالية التي تعتمد اللجان المركزية ويحصل فيها تأخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

(Tout un programme) السي مريمي.. (tout un programme)، زعماك خرجت من المياومين وهبط الطائرة في هذا وبقيت خدام كتـ..

لا، الله يخليك خلي راسنا في المياومين.

المياومين هاذي كانت واحد الإمكانية اللي معطية باش تنفكو واحد الإشكالية من بعد نقولوها بصريح العبارة، تم التحايل خرجنا من.. تم التحايل، تم استعمال هاذ الوسيلة بطريقة غير سليمة وبقينا تندخلو في الناس، وكاين المحاباة وكاين واحد العدد ديال الحوائج، وكاين هذا وكاين الفترات الانتخابية وسير وسير، ومن بعد تنفوت حتى الميزانية وتنجي من بعد عند المديرية العامة للجماعات الترابية وتنقول لو الله يخليك زدني في الميزانية، التدبير الحر من جهة تندير اللي بغيت ومن بعد تنجي تنطلب، لا هذا ما شي معقول، ما يمكنلناش نبقاو غاديين فهاذ الطريق هاذي.

ومن جهة أخرى، تنقول تكافؤ الفرص والدستور وهذا، إذن يا إما تيخصنا نكونو.. هذاك الشي اللي قلت الآخر كلو أنا متفق عليه، ديال التحفيز وديال هذا وديال التكوين كلشي هذاك الشي اللي غادي في إطار واضح أنا متفق عليه، هاذي خاصها تبقى.. ميعناها، ملي تنبغيو نعممو تنميعو، أنا تنقول التعميم يساوي التمييع.

وناخذ ديال (TPS[1])، (TPS) أنا كنت زدت فيها في 2007 ولكن من بعد عممتوها، ملي تتعمموها ما تيبقى عندها حتى معنى، بدل ما تتبقى ديال الناس اللي تيخدمو فشي حاجة هذا ولا كلشي، حتى الأوراق تنقيسهم خاصني تنخلص على (TPS) وخاصني ندخلها في الأجرة، إذن تنوليو..

ملي تنديرو هاذ الشي هذا راه ما كنعاونوش المنظومة، أجيو نديرو نظام أساسي اللي بقى مطابق للوظيفة العمومية والخصوصيات نخدمو عليها، ولكن ذيك الساعة خاص اللي فرط يكرط، خاص ربط المسؤولية بالمحاسبة خاصها تكون ماشي غير على المسؤولين الإداريين،

[1] **T**ravaux **P**énibles et **S**alissants

خاص حتى على الجماعات الترابية إلى هاذ القضية ديال المياومين لا يمكن دمج هاذ العدد الكبير الهائل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتي تجمعها وحدة الموضوع.

السؤال الآني الأول موضوعه "الاحتقان الاجتماعي داخل قطاع التربية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لنزع فتيل الاحتقان الاجتماعي داخل قطاع التعليم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "أسباب ودواعي الإضرابات المتتالية التي يعرفها قطاع التعليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديالنا هو الدواعي الحقيقية لهته الاحتجاجات المتتالية التي يعرفها قطاع التعليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث، موضوعه "إضرابات الأساتذة المتعاقدين والمدراء وآثارها على السير العادي للدراسة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا أحد يتنكر للمجهود الكبير الذي بذلته الحكومة في مجال التوظيف كما وكيفا لتغطية الخصاص في مجال التربية والتكوين ومواجهة ظاهرة الاكتظاظ.

بالفعل لقد انطلقت هذه العملية بتطبيق مسطرة التعاقد الذي تم تعويضه بنظام خاص سمي بالأنظمة الأساسية لأطر الأكاديميات الجهوية، لكن وبكل أسف أثار الجدل المرتبط والمواكب للحركات الاحتجاجية والمسيرات لما سمي بالأساتذة المتعاقدين الذين يطالبون بإسقاط نظام التعاقد ودمج جميع الأساتذة في أسلاك الوظيفة العمومية.

كما خلف هذا التوتر أثرا جديدا على الوضعيات الإدارية لهذه الأطر التي أطرتها أنظمة أساسية خاصة، تمت المصادقة عليها بالمجالس الإدارية للأكاديميات، مما كشف غموضا كبيرا ولبسا حول الوضعية القانونية لهؤلاء الأطر.

السيد الوزير المحترم،

نلتمس منكم رفع اللبس في هذا الموضوع حتى لا يبقى في براثن المزايدات السياسية والانتخابوية، ونؤكد بأن هذه الإضرابات والاحتجاجات التي تعطل الدراسة لها أثار سلبية على التلميذ بالمدرسة العمومية، ولاسيما بالعالم القروي، في ظل هذه الظرفية الاستثنائية لـ "كوفيد-19".

لأجله، السيد الوزير، نلتمس من سيادتكم تنوير الرأي العام الوطني لما تعتزمه الحكومة القيام به لضمان السير العادي للدراسة وحتى لا يكون التلميذ المغربي ضحية لهذا التوتر الاجتماعي، كذلك وهل للحكومة إمكانية تسوية هذا الوضع الملتبس؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الرابع موضوعه "الإضرابات المتتالية التي يعرفها قطاع التعليم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم

السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، عرفت هذه السنة إضرابات متتالية، سواء شملت الشغيلة التعليمية كاملة أو الفئة التعليمية.

ما هي الدواعي؟

وأين وصل الحوار؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الموالي موضوعه "سبل خفض التوتر الحاصل في قطاع التربية الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

السي عبد الإلاه، تفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا، السيد الوزير، مبني على الأهمية ديال القطاع ديال التربية والتكوين، الأهمية ديال الأبناء ديالنا اليوم اللي تيدرسو في المؤسسات التعليمية، الأهمية ديال رجال ونساء التعليم اللي في الظروف الراهنة، فهاذ السنة لاحظنا واحد المجموعة ديال الإضرابات، مجموعة ديال الاحتجاجات، مجموعة ديال النزول إلى الشارع، وأكيد أن هاذ الشي هذا ممكن أننا كلنا نتغلبو عليه، ممكن أننا كلنا نتعاملو معه، لأن هاذ الشي هذا لا يفيد لا البلاد ولا الوطن ولا منظومة التربية والتكوين.

ولذلك، نحن اليوم نطرح هاذ السؤال، السيد الوزير، لكي نرى معكم كيف يمكن الخروج من هذه الوضعية؟

ولذلك، هذه فرصة لكي نستمع لكم، السيد الوزير، ونطرح الإشكالات المرتبطة بهذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الأساتذة المتعاقدين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

الحاج أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في نفس الإطار، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها قصد الإجابة لمطالب الأساتذة المتعاقدين من أجل إيجاد حلول واضحة ومتوافق عليها لوقف هاذ المسلسل ديال الاحتجاجات التي تضر بالمؤسسات التعليمية وتضر كذلك بأبنائنا المتمدرسين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الإضرابات المتتالية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أم آن الأوان لإيقاف نزيف هذه الإضرابات الذي ينخر جسم التعليم والمجتمع بصفة عامة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال فهاذ الموضوع هذا، الفريق الحركي وموضوعه "ملف الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

أخواتي المستشارات،

نسائلكم السيد الوزير حول مستجدات ملف الأساتذة وأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير التربية الوطنية للإجابة على الأسئلة الثمانية والمتعلقة بطبيعة الحال بملف المتعاقدين والإضرابات التي يعرفها قطاع التعليم في حدود 24 دقيقة.

تفضل.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم على العناية التي تولونها لقطاع التربية والتكوين من خلال استدامة حضور قضاياه داخل هذه المؤسسة الموقرة.

وأود أن أثمن طرحكم لهذه الأسئلة وذلك لأن مواضيعها تمس مجالا محوريا وحيويا هو مجال الموارد البشرية، التي يتوقف عليها حاضر ومستقبل المنظومة التربوية ببلادنا، مؤكدا لكم استعدادنا الدائم داخل الوزارة من أجل التجاوب مع كافة القضايا التي تثيرونها والتي تجسد الانشغالات الحقيقية لمختلف مكونات المجتمع، وخاصة لقطاعاته الاجتماعية والاقتصادية، التي تمثلونها.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا جاز لي أن أصنف المواضيع والقضايا الواردة في الأسئلة التي تفضلتم بطرحها، فيمكن لي أن أصنفها إلى محورين أساسين:

- الأول يهم ملف الأساتذة أطر الأكاديميات؛

- والثاني يهم الحوار الاجتماعي ومطالب بعض الفئات داخل القطاع.

لا أخفي عليكم أنه كلما أثير ملف الأساتذة أطر الأكاديميات إلا ووجدت نفسي كل مرة مضطرا لأوضح مسألة أساسية، لا يمكن لي السكوت عنها وأعني بها مسألة التسمية أو التسميات التي صارت تتناسل وتتكاثر، فأحيانا يوصف أصحاب هذا الملف بـ"المتعاقدين" وأحيانا أخرى بـ"الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"، وهو أمر مؤسف للغاية ويعكس إما عدم الاطلاع الكافي على طبيعة هاذ الملف، والمسارات التي قطعها منذ أن برز على الساحة التعليمية سنة 2016، أو من أجل الإثارة وتغليط الرأي العام الوطني، وإني أؤكد لكم مرة أخرى أنه ليس لدينا داخل المنظومة التربوية ما تتم تسميته بـ"المتعاقدين"، فهذه التسمية التي استعملت في مرحلة انتقالية سابقة لم يعد لها وجود على الإطلاق.

السيدات والسادة،

لقد قدمت خلال جلسة الأسبوع الماضي بمجلس النواب ما يكفي من المعطيات الدقيقة بخصوص هذا الملف وأوضحت بالدليل والبرهان أن الأمر يتعلق بتوظيف جهوي وليس بعقد محدد المدة يرسخ الهشاشة وعدم الاستقرار كما يدعي البعض.

كما أن التوظيف الجهوي الذي أقدمت عليه الحكومة سعيا منها للحد من الخصاص المهول من الأساتذة الذي عرفته المنظومة التربوية قبل 2016، مكن من توظيف أكثر من 100 ألف أستاذ في ظرف 5 سنوات، وهو ما يعادل ما تم توظيفه خلال 20 سنة الماضية، وهذا إنجاز كبير لهذه الحكومة لم يسبق تحقيقه في تاريخ المنظومة.

وقد سبق لي أن أكدت أن هذا النمط من التوظيف ليس وليد اليوم، بل نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، وتضمنته الرؤية الإستراتيجية سنة 2015، وقد كانت لهذا النمط من التوظيف آثار إيجابية كثيرة، حيث مكن من ضمان الحق في التمدرس لمئات آلاف الأطفال، خاصة في العالم القروي، وأسهم في تجميد المنظومة من خلال التقليص بشكل كبير من الاكتظاظ والأقسام المشتركة في الفصول الدراسية، وهو الأمر الذي كنتم تطالبون به أنتم عبر أسئلتكم الشفهية والكتابية.

وإنني أجدد التأكيد مرة أخرى على أن النظام الأساسي الحالي الذي يحتوي على 113 مادة، والذي أسقط التعاقد بصفة نهائية في مارس 2019، مكن من إدماج هاذ الأساتذة في وضعية نظامية تراعي المماثلة والمطابقة مع الأساتذة الآخرين ويخول لهم نفس الضمانات والامتيازات من ترقية وولوج إلى مناصب المسؤولية ومشاركة في المباريات.

كما أجدد القول أن الإقبال الكبير والطوعي على مباريات التوظيف التي تعلن عنها الأكاديميات سنويا يؤكد بما لا يترك مجال للشك أن هذا التوظيف لم يفرض على أي أحد حيث يتقدم المترشحون لاجتيازه بكل الطوعية، بكل إرادة، بكل شغف وبكل مثابرة لاجتياز هذه المباريات من أجل النجاح فيها.

ويمكن لي أن أخبركم من هذا المنبر أن عملية ترسيم أطر الأكاديميات هي جارية اليوم على قدم وساق، وهو ما سيتيح للأطر المرسمة إمكانية الترشح لاجتياز المباريات داخل القطاع والتباري خلال كل الاستحقاقات التربوية الإدارية القادمة، كما نأمل أن يتقلد هؤلاء الأطر في السنوات المقبلة القليلة مختلف مناصب المسؤولية داخل المنظومة، من مدراء

مؤسسات، من مفتشين، من رؤساء مصالح، من رؤساء أقسام ومن مديرين إقليميين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه كلمة مباشرة إلى الأساتذة أطر الأكاديميات، كلمة نابعة من رؤية المسؤول الحريص على ضمان الحق في التمدرس وصادرة كذلك من قلب الأستاذ والمربي.

أقول لكم من هذا المنبر أن جميع حقوقكم مضمونة بعد التخلي بصفة نهائية عن التعاقد ودمجكم في وضعية نظامية، أقول لكم وأؤكد لكم أن حقوقكم مضمونة لأن هذا النظام الأساسي يمنحكم الحفز طوال الحياة المهنية، كما يوفر لكم الاستقرار المهني والأمن الوظيفي والمساواة في جميع الاستحقاقات المهنية.

هاذ النظام الأساسي قابل للمزيد من التعديلات التي من شأنها الارتقاء بوضعيتكم الإدارية والمادية وتجويد مساركم المهني عبر الحوار البناء، عبر الحوار المثمر، أن هذا الحوار يقتضي الالتزام بثقافة المسؤولية وفي طليعتها احترام والحفاظ على الزمن المدرسي وتأمين الواجب المهني وعدم تعريض الحق الدستوري للتلاميذ في التعليم للضياع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كان المحور الأول من أسئلتكم والخاص بالأساتذة أطر الأكاديميات يتماشى مع طبيعة وتركيبة مجلسكم الموقر ومع الأدوار المنوطة به، خاصة ما يهم تعزيز وتوطين البعد الجهوي، فإن المحور الثاني من أسئلتكم هو الآخر يتقاطع مع اهتمامات جزء من مكونات هذا المجلس الموقر، الذي يحضر في تركيبته الفاعلون الاجتماعيون الذين نعتبرهم في الوزارة شركاء لنا، وخاصة النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية.

وفي هذا الإطار، وبفضل إرادة هذه الوزارة وشركائها، استطعنا أن نعالج ملفات مطلبية ظلت مجمدة منذ سنوات، وبادرنا لحل العديد منها، انطلاقا من الفصل الأول من سنة 2018، حيث تمكنا من وضع تصور لحلحلة 12 ملفا، المتفق بشأنها مع شركائنا، كما أعلن عن ذلك بلاغ 25 فبراير 2019.

فبخصوص الفئة الأولى من الملفات والمتضمنة لسبعة ملفات فقد تمت تسويتها، ويتعلق الأمر بـ:

- الملف الأول: وضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، الذين سبق لهم أن كانوا معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2006، وأحيلوا على التقاعد برسم سنوات 2007 إلى غاية 2011؛

- الملف الثاني: ترقية الحاصلين على دبلومات جامعية من دول أجنبية اجتازوا بنجاح المباريات المهنية برسمي سنة 2014-2015 لولوج إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي؛

- الملف الثالث: ترقية الأطر الحاصلة على شهادة مهندس دولة بعد النجاح في المباريات المهنية برسم سنوات 14 و15؛

- الملف الرابع: وضعية الأطر المرتبة في السلم 9، وقد شملت هذه العملية 4342 موظفة وموظف؛

- الملف الخامس: وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و8 ومرتبون في السلم 10، وقد شملت هذه العملية 25.263 موظفة وموظف؛

- الملف السادس: الشروع في تسوية وضعية موظفي الوزارة حاملي شهادة الدكتوراه، وقد عملت الوزارة السنة الفارطة على تنظيم مباريات التوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد خصص لها 50 منصبا، على أن يتم تنظيم مباراة أخرى برسم هذه السنة وخصص لها 200 منصب، ونأمل الحفاظ على الرفع من هذه الوثيرة سنويا، علما بأنه يتم سنويا الترخيص للمعنيين بالأمر من أجل اجتياز المباريات المنظمة على صعيد باقي القطاعات للاستفادة من ولوج أسلاك تتماشى مع وضعيتهم الجديدة. كما أن الوزارة أحالت ملف الموظفين المنتسبين لقطاع التربية الوطنية والحاصلين على شهادة الدكتوراه على لجنة النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين من أجل إحداث إطار "أستاذ باحث" بمشروع النظام الأساسي الجديد المذكور لتولي مهام التنسيق والبحث التربوي؛

- الملف السابع: إصدار سنة 2018 للمرسومين المحدثين لإطار متصرف تربوي، وذلك من منطلق إيماننا بأن هذا الإطار هو الكفيل بتعزيز أدوار القيادة التربوية بمؤسساتنا التعليمية والارتقاء بها.

أما بخصوص الفئة الثانية فتضم ملفان هما في المحطات الأخيرة للتسوية، ويتعلق الأمر بملف أطر الإدارة التربوية وملف أطر التوجيه والتخطيط التربوي.

فعلى مستوى ملف أطر الإدارة التربوية والذي سبق لي أن أعطيت وعدا بتسويته فقد أعدت الوزارة مشروعي مرسومين يتعلقان بإعادة النظر في سلك تكوين أطر الإدارة التربوية وتمت إحالتهما على وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وتوصلت الوزارة بجواب يتضمن بعض الملاحظات والتي تمت دراستها وتم الاتفاق على التسوية النهائية لهذا الملف.

أما على مستوى ملف أطر التخطيط والتوجيه، فقد عملت الوزارة على إعداد مشروع مرسومين ويتم التنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى من أجل المصادقة النهائية عليهما، وهو الملف الذي حققت أيضا فيه الوزارة تقدما كبيرا، والذي بات هو الآخر يتيح لمتخرجيه الترتيب في السلم 11 بدل السلم 10 الذي كان معمولا به في السابق.

أما فيما يخص ملفات الفئة الثالثة، ويتعلق الأمر بالترقية بالشهادات والأساتذة المكلفين خارج سلكهم الأصلي والمساعدين الإداريين والتقنيين، فهي توجد في طور الدراسة حيث تقدمت الوزارة بمقترحات تهدف إلى تجويد العرض الذي سبق لها تقديمه وأخذها بعين الاعتبار من طرف القطاعات الحكومية المعنية.

هذا، ويظل هناك ملف ذو طبيعة خاصة، وأعني به ملف النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية الذي قطعنا مع شركائنا الاجتماعيين أشواطا مهمة في أفق إقراره، وذلك من أجل تمكين موظفي القطاع من نظام أساسي جديد يستجيب للتحولات التي شهدتها مهن التربية والتكوين ويحد من الفئوية المستشرية في المنظومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سنواصل جهودنا من أجل الارتقاء بالحوار الاجتماعي القطاعي متى توفرت الشروط الملائمة لذلك، وأحسن دليل هو اللقاءات البناءة التي تمت يوم أمس، استجابة لطلب بعض النقابات التعليمية والتي تم خلالها الاتفاق على عقد اجتماع آخر ابتداء من يوم الإثنين المقبل للشروع في تدارس مقترحات بخصوص تسوية الملفات المطروحة على طاولة الحوار.

ونؤكد مرة أخرى على الاستعداد التام للوزارة للعمل المشترك والحوار المثمر مع النقابات الجادة، والتي تسعى بالأساس إلى بناء الحلول الكفيلة بالارتقاء بوضعية جميع العاملين بالقطاع، وكذا ضمان حق التلاميذ في التمدرس.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بعبارة التنويه والإشادة بالمجهودات الاستثنائية التي بذلها ولازالت تبذلها جميع الأطر التربوية وجميع الأطر الإدارية بدون استثناء، من أجل ضمان الحق في التمدرس لبناتنا وأبنائنا، خاصة في هذه الظرفية العصيبة التي نعيشها، وكذا من أجل الارتقاء بمنظومتنا من خلال الانخراط في جميع مشاريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيب على جواب السيد وزير التربية الوطنية، والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الوزير،

الاحتقان الاجتماعي المتصاعد الذي يعرفه قطاع التعليم يعود بالأساس إلى تعطيل آلية الحوار القطاعي الذي توقف منذ 21 يناير 2020، إضافة إلى تخاذل الوزارة في تطبيق مخرجات الحوار القطاعي حول ملف الإدارة التربوية وملف الترقية بالشواهد والمكلفين خارج الإطار الأصلي، في الوقت الذي كان الجميع ينتظر الانكباب على باقي الملفات ومعالجتها بما يرفع المظلومية عن أصحابها، من قبيل المساعدين الإداريين والتقنيين وأساتذة الزنزانة 10، خريجي السلم 9 المقصيين من خارج السلم، الملحقين التربويين، وملحقي الإدارة والاقتصاد، هيئة التوجيه والتخطيط والدكاترة والمبرزين والمقصيين من المباريات، والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد الذين لا يطالبون إلا بحقهم المشروع في التمتع بنفس الحقوق والواجبات كباقي زملائهم، وأساتذة الأمازيغية، وغيرهم من الفئات التي طالها الحيف والإقصاء من النظامين 83 و95.

في الواقع، السيد الوزير، لم تلتزم الوزارة بتعهداتها وبما تم الاتفاق عليه سابقا، صحيح استقبلتم الشركاء الاجتماعيين، واحنا بغينا نلقاو النتائج على أرض الواقع، السيد الوزير.

إن توقيف عمل اللجان الموضوعاتية ساهم في استعصاء إيجاد حلول لعدد من القضايا، في تأزيم العلاقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين، إضافة إلى توقف الاشتغال حول النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، الذي كان من المفروض يكون جا، السيد الوزير، في هذا الوقت اللي احنا كنتحدثو، لذا نطالبكم بتسريع تفعيل هذه اللجان والعودة للاشتغال على إخراج نظام أساسي عادل ومنصف ومحفز.

السيد الوزير،

إن المدرسة المغربية اليوم في حاجة لتوفير الاستقرار المادي والاعتباري للعاملين والعاملات بها من أجل إعادة الثقة وتجويد العلاقات بين مختلف المتدخلين في سبيل خلق مناخ تربوي يسمح بتنزيل القانون الإطار في أحسن الظروف، إذ لا يمكن الحديث عن أي إصلاح أو تدبير أو حكامة في ظل الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات التي باتت تواجهها الحكومة بالانتهاكات الصارخة للحريات العامة والحريات النقابية، وفي مقدمتها الحق في الإضراب وتعميم القمع والعنف والاعتقالات، عوض معالجة جميع المشاكل بالحوار وبالالتزام بمخرجاته، فنحن لا نرضى لوطننا أن تهان فيه كرامة نساء ورجال التعليم والمس بقيم المواطنة والديمقراطية بين ناشئته عن طريق المدرسة العمومية.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل ونحن على مشارف نهاية السنة الدراسية وخاصة بعد إعلانكم عن جملة تواريخ الامتحانات الإشهادية، علما أن مردودية النظام التربوي خلال الموسم الدراسي الجاري قد انخفضت بسبب جائحة كورونا واللجوء للاشتغال بنظام التناوب

والتفويج مع الإبقاء على نفس المقرر الدراسي، نؤكد على ضرورة تنقية الأجواء التربوية من خلال توسيع دائرة الحوار القطاعي وتسريع وثيرته وإنجازوإيجاد حلول لهذه المشاكل العالقة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الصريح كما تعودنا منكم، لا أحد يشكك فيما تقومون به من مجهودات كبيرة لإصلاح أعطاب المنظومة التربوية المتراكمة، ولوقف نزيف الاحتجاجات المتتالية التي يعرفها القطاع، مشاكل بالجملة موروثة تتطلب الحكمة والرزانة لحلها وكلنا يقين أنكم قادرون بحسكم الوطني على حلحلتها.

الأساتذة أطر الأكاديميات ينتظرون الإدماج، ضحايا النظامين 1985 و2003 ينتظرون الترقية الاستثنائية، فئة أطر الإدارة التربوية مسلكا وإسنادا ينتظرون المرسومين، حاملو الشهادات الجامعية العليا ينتظرون الترقية وتغيير الإطار، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون يطالبون بالاعتراف بهم كفئات تشتغل بقطاع التربية الوطنية وإدماجهم في النظام الأساسي للوزارة، الأساتذة المكلفون خارج إطارهم الأصلي الذي ينتظر الحاصلون منهم على الإجازة تغيير الإطار إلى السلك الثانوي التأهيلي وإلى السلك الثانوي الإعدادي لغير الحاصلين عليها، وذلك باعتمادهم المادتين 109 و111 من النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية مع ما يحمله هذا الإدماج من مطالب في الترقية واحتساب سنوات الأقدمية.

كلها ملفات حارقة على طاولتكم، السيد الوزير، لا يمكن حلها إلا بالحوار، الله يحسن عونكم، تحاورتو البارح مع الهيئات النقابية ودابا راه وليتو في مواجهة عدد من التنسيقيات الفئوية والجمعيات القطاعية التي لا نعرف من يحركها وأي أجندة تقوم بتنزيلها في ظرفية دقيقة تمر منها بلادنا، تستلزم من الجميع استحضار الروح الوطنية لتجاوز محنة كورونا بسلام، وحتى نفوت على خصوم وحدتنا الفرصة التي لا طالما ينتظرونها، معلنين تماسكنا بفتح حوار جدي ومسؤول ومثمر مع الفرقاء الاجتماعيين في أقرب وقت.

ونحن نعلم أنكم رجل حوار وإنصات بامتياز، وأكيد أننا سننجح جميعا في تجاوز مختلف الأزمات بالحوار، ولا شيء غير الحوار من أجل مدرسة عمومية متوهجة تعيد الاعتبار للأستاذ وترجع ثقة الأمهات والآباء والأولياء لمنظومتنا التربوية، رافضين كل أساليب الاستغلال والابتزازوالمقايضة الذي يمارسها البعض بملف المتعاقدين، على اعتبار أن هذا التوظيف واضح ولم يفرض على هؤلاء الأساتذة، لأنهم انخرطوا فيه بكل إرادة وتلقائية، وبالتالي فأي توظيف سياسي يركب على معاناة هذه الفئة يبقى أسلوبا مدانا ومرفوضا، خاصة من أولئك الذي كانوا وراء هذه المعاناة وأخرى والتي يتجرع مرارتها الأساتذة بمختلف فئاتهم لسنوات طويلة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات والمعطيات.

بالفعل إن اختيار الحكومة لهذا الحل المرحلي لمواجهة ظاهرة الاكتظاظ بالمدرسة العمومية مكنت من توفير عمل قار لأزيد من 100.000 من خريجي الجامعات والمعاهد.

لكن، نؤكد السيد الوزير أنه هناك لبس في الوضعية القانونية لهؤلاء الأطر، هل هم خاضعون لنظام الوظيفة العمومية؟ هل هم خاضعون لنظام خاص؟ هل هو شكل من أشكال التعاقد الدائم؟

كما قلتم، السيد الوزير، انتهى العمل بنظام التعاقد وحل محله النظام الأساسي للأكاديميات، وهذا النظام أيضا يختلف من أكاديمية إلى أخرى.

لكن، هذا النظام لا قوة قانونية له مادام لا يرقى إلى درجة القانون المنصوص عليه في الفصل 71 من الدستور.

نحن نتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، لمعالجة هذه الإشكالية لإيجاد حل نهائي وواضح، فإذا ما استمر هذا الوضع على ما هو عليه، فلا نضمن الاستقرار لسير المدرسة العمومية وسنكون مغامرين بمستقبل الأطر والتلاميذ على حد سواء، فإن كانت الحكومة مجبرة في مرحلة معينة على التعاقد لحل مشاكل الاكتظاظ والبطالة، اليوم فهي ملزمة أيضا لإيجاد الصيغ القانونية لتسوية الوضعية ووضع حد لمثل هذه الحلول الترقيعية.

كما نطالب، السيد الوزير، بالمساواة بين جميع أطر المنظومة التربوية.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، نحن نتحدث عن قطاع مركزي في الدولة المغربية وفي حياة المواطن المغربي، وبالتالي لابد أن نستحضر المسؤولية عندما نتحدث عن مشاكل هذا القطاع، فعلا السيد الوزير، إلتقيتم بالأمس مع النقابات الثلاث التي تنسق فيما بينها، ويبدو أن البلاغ الذي صدر هو فيه أمل باعتبار أنكم اتفقتم على مواصلة الحواريوم الإثنين القادم.

لكن، الإرادة يبدو أنها حاضرة وفي مقدمتها أن نتجاوز التسمية ديال "الأساتذة المكرهين على التعاقد"، "الأساتذة المتعاقدين"، "أطر الأكاديميات"، لأن اليوم المطالب ديالهم محددة في نقطتين، يريدون الانخراط في الصندوق المغربي للتقاعد ويريدون الحركية الجغرافية بين الجهات، هاذي جوج النقط، هاذ جوج النقط تعفينا من التسمية.

المسألة الثانية، هي المراسيم المتفق عليها، أربعة مراسيم متفق عليها منذ يعني سنتي 2019 و2020، الإدارة التربوية إسنادا ومسلكا، أطر التوجيه والتخطيط، حاملي الشهادات العليا المكلفين خارج إطارهم.

لكن أيضا التعقد الفئوي اللي كاين في القطاع والتعدد الفئوي هو إكراه حقيقي، وهذا المدخل ديالو والمخرج ديالو هو النظام الأساسي اللي هو في طور النقاش، لذلك يجب أن يسير النقاش والحوار حول النظام الأساسي إلى مداه، لأن عندما نرى المطالب المطروحة اليوم والتنسيقيات المطروحة داخل.. ولكن لابد أن أنوه، السيد الوزير، بالإرادة الوطنية اللي كاينة في بلادنا أن نتحاور مع المركزيات النقابية ومع النقابات وهذا مكسب حقيقي.

عندما نرى المطالب الفئوية المتعددة، يعني ملحقو الإدارة والاقتصاد، الملحقون التربويون المبرزون والمستبرزون، الدكاترة، أطر التسيير المادي والإداري، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريين، أساتذة الزنزانة 10، فوج 93-94، ضحايا ملف.. ضحايا النظامين، المفتشون، المهندسون، أساتذة مراكز التكوين المقصيون من خارج السلم والدرجة الجديدة، المتصرفون والأطر المشتركة، أساتذة اللغة الأمازيغية، أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية، المعفيون والمرسبون، التقنيون.. بمعنى أن هناك فئات متعددة ومطالب فئوية متعددة، يجب حلها ليس في هاذ الوضع هذا، ولكن حلها في المدخل ديالو الحقيقي هو النظام الأساسي، وأعتقد أن هناك إرادة مشتركة بين النقابات وبين الوزارة للوصول إلى هذا الحل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السي الحلوطي، التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على كل حال، أنا نحاول ما أمكن في التعقيب ديالي نقسم، كما قسمتم أنتم السيد الوزير، إلى شقين:

الشق الأول: اللي تيتعلق بالأساتذة، ما كتهمنيش أنا الأسماء، اللي تيهمني هو هؤلاء الأساتذة يدرسون أبناءنا في المؤسسات التعليمية بجانب إخوانهم الأساتذة الآخرون.

هؤلاء الأساتذة مغاربة، ما يمكنش تكون عندنا مسارات مختلفة، خاصنا نقلبو كيفاش يمكن لنا نقلبو على حلول لتجعل عندنا مسار واحد، أستاذ كيدرس بجانب أستاذ آخر ما خاصشاي يكون كل أستاذ عندو وضعية مختلفة عن الأستاذ الآخر، هذا أستاذ عندو الحق في صندوق تقاعد معين وهذا ما عندوش هاذ الحق هذا، هذا عندو الحق في الحركة الانتقالية، هذا ما عندوش، هذا عندو حق في ...

إذن هذا هو اللي بغينا السيد الوزير نحاولو ما أمكن، بالنسبة لهؤلاء الأساتذة بغينا أن هاذ المشكل هو اللي خاصنا يتحل بطريقة أو بأخرى حتى نلقاو جميع الأساتذة كلهم في مسار واحد.

القضية الثانية، السيد الوزير، هي مناسبة لكي نذكر نحن كاتحاد وطني للشغل بالمغرب أن المواجهة ديال هاذ الإشكالات والتعاطي معها لا يمكن أن يكون بالعنف، العنف اللي تيطال هؤلاء الأساتذة والأستاذات في شوارع الرباط وفي شوارع مدن أخرى، ماشي هاذي هي الطريقة اللي غادي يمكن نحلو بها هاذ المشاكل، هاذ المشاكل غانحلوها بالطريقة اللي قلت السيد الوزير، اللي بديتوها اليوم وغاتكملوها الأسابيع المقبلة ونحن نستبشر خيرا بذلك.

الطريقة اللي غانحلو بها هاذ المشاكل هي نجلسو، نتحاورو، نقلبو أشنو هي الإشكاليات؟ أشنو اللي قادرين نحلوه اليوم، أشنو اللي قادرين نحلوه غدا؟ أشنو اللي ممكن نخليوه حتى من بعد 3 سنوات ما عندناش مشكل.

بالإضافة إلى المحور الثاني، السيد الوزير، اللي تكلمت على مجموعة

ديال الفئات، أنا تنقول لك عندنا حوالي 23 ملف، تكلمت على واحد 12 ملف، لكن مجموعة دالملفات ما غانسردهاش، الإخوان كلهم راهم سبقوني وسردوها، ولكن عندنا جوج دالمشاكل:

المشكل الأول أن بعض الملفات اللي طال فيها النقاش وما عمرنا ما وصلنا فيها لحل نتمناو، السيد الوزير، أنكم تقدرو توصلو إلى حل، بالله عليك السيد الوزير، شحال هاذي واحنا تنسمعو الوزارة ديال التعليم تيتكلمو على النظام الأساسي ديال الأسرة التعليمية.

للأسف، أنت عارف السيد الوزير لغاية اليوم مازال النظام الأساسي ما زال ما خرجش، وهو اللي غادي يمكن يجيب لنا على مجموعة ديال الإشكالات اللي هي مطروحة من طرف مجموعة ديال الفئات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي تويزي تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية أود في الواقع السيد الوزير أشكرك على الجواب الواضح والصريح اللي سمعناه الآن فهاذ الغرفة فيما يخص الأساتذة وأطر الأكاديميات.

وأريد أن أضيف أيضا على أن إصلاح المنظومة، إصلاح المنظومة هذا مبتغى قديم جدا أنت جيتي لقيتي هاذ البعكوات، هاذ التخربيق كلو كاين. إذن كما قال لك السيد المستشار، الله يكون لك في العوان، لأن المسائل معقدة فيما يخص إصلاح هاذ المنظومة.

وإصلاح المنظومة كيجي أولا وأخيرا من إصلاح هاذ الأطر ديال التعليم، منهم هاذ أطر الأكاديميات إلى ما كاينش العنصر البشري راه ما يمكنش نصلحو المنظومة ديالنا، إلى ما اعتانيناش بالعنصر البشري ما غاديش نصلحو، واخا نديرو الرخام للمدارس، واخا نديرو التران للمدارس، لا يمكن أن نصل للإصلاح المبتغى، إلا إذا أصلحنا هاذ الموضوع ديال.. واتفقنا كاملين.

يعني تنشوفو احنا دروك في البرلمان هناك حكومة، هناك أحزاب في الحكومة، كل واحد تيلغي بلغاه، كل واحد تيسيس هاذ الموضوع كما بغى إلى آخره.

أطر الأكاديمية اللي دارو هذا موضوع أشنو هو السبب ديالو، السبب ديالو هو أن الحكومات السابقة سدات باب التوظيف لسنوات كبيرة جدا، أصبح الاكتظاظ كما قلتو، أصبح الأقسام المتعددة أعدادها كبيرة على المستوى الوطني، هاذ الشي كلو أدى إلى إشكاليات كبيرة على مستوى المنظومة ديالنا، وجا هذا لحل.

المشكل ماشي في التسميات كما قال الأخ، نسميوهم أطر الأكاديمية، نسميوهم موظفين في إطار، وهاذ الشي راه السيد الوزير المحترم راه المشكل هو أن ما تيكونش الصراحة مع الناس، أي الحكومة كلها مسؤولة في هاذ الموضوع، أي يتصارحو مع الناس على أن هذا شكل من أشكال التوظيف، راه ماشي (contrat)، غدا غادي نقول لك بحال إلى جيتي سير بحالك، هذا توظيف.

خاص الناس، هاذ أبناءنا وأولادنا هاذو شرحو بأنهم موظفين بحالهم بحال الإخوان، كاين بعض الإشكاليات اللي نوصلوها اللي يمكن تحل فيما يخص هاذ.. احنا غادين في إطار اللاتمركز الإداري، غادين في إطار اللامركزية، وبالتالي هاذو توظيف أساسي خاصنا نفهمو لهم على أنه لا فرق بينه وبين ذلك، وخاصنا نقولو بالعربية تاعرابت أن من دابا واحد 20 عام ما بقاوش هذوك الأساتذة الآخرين غادي يبقاو، غيبقاو غير هوما اللي غيبقاو، ما بقاش شي أستاذ موظف في الرباط، كلشي غيكون توظف على المستوى الأكاديميات، خاص يفهمو هاذ الشي، ولكن شكون اللي خاصو يفهم لهم هاذ الشي هم الحكومة.

وبالتالي كاين بعض الإشكاليات اللي خاصنا نحلوها ما يمكنش وحدة في القسم والأخر احداه في القسم، هذا، وحتى في صندوق التقاعد تيقول لك (RCAR[2]) هوما، راه الدولة غادية.

خاص يفهمو الناس وتفهمو للناس أن الدولة غادية في إطار إصلاح منظومة التقاعد ويكون صندوق واحد، هاذ (RCAR) وهاذ التخربيق كلو غادي يتحيد، وبالتالي خاص الناس يفهمو هاذ الناس هذا باش ما نفتحوش هاذ الاحتجاجات الكثيرة جدا واللي تتجعلنا احنا كأصالة ومعاصرة ما يمكنش نقبلو هذاك التعامل اللي كتعاملو مع الأساتذة في الشارع، لأن الإضراب حق مضمون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار، أرجوك السيد المستشار انتهى الوقت.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار..

تفضل الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

[2] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، استمعت بإمعان للتدخل ديالكم والشرح ديالكم واللي السمة السائدة هي أننا كلنا رافضين الوضعية الحالية، كلنا المغاربة ملكا وشعبا رافضين أن رجل التعليم يكون يعمل في سوء وضعية، يعمل بانعدام الراحة والطمأنينة والأمان، كلها عوامل تحفزه على المردودية، إذا ما كانتش المردودية في التعليم راه ما غايكون والو، راه ما عندناش الغرض بـ (des robots) يدخلو للقسم يحضيو، راه عندنا الغرض بعقول مبدعة، مفكرة، بناءة، هذا هو رجل التعليم.

اليوم، السيد الوزير، كنشكرو المبادرة الطيبة ديالكم، وكنظن هذاك هو الحل، اليوم راه احنا بدينا في الطريق لإيجاد الحلول والحل الأسمى هو الحوار.

بديتيوه، السيد الوزير، مشكور مع النقابات وراه غادي توصلو للحل، هاذ الملف ديال التعاقد أو أطر الأكاديمية، حزب الاستقلال اخذا فيه ما أخذه من جدية ومن وساطة حميدة دون خلفية، واليوم احنا مستعدين نقربو وجهات النظر، خدمة للوطن على أساس يكون حوار بناء ويقين.

عيب لفلذات الأكباد ديالنا من الأطر ديالنا اللي التجأت للتعليم وتكون كتعذب وتكون ما مرتحاش وكنطلبو منها تعطينا.

أما الجانب الحكومي، فالحكومة كانت فرحت وهللت أنها وظفت 100.000 خلال 5 سنوات، ولكن ذيك المثل العامي "شاف الربيع ما شاف الحافة"، دابا السيد الوزير الله يرضي عليك والله يجازيك بخير، عفوا مع احتراماتي لك فهم بعدا العناصر ديال الحكومة ديالك باش يوحدو اللغة ما يمكنشاي الأغلبية كتهضر بالمعارضة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار انتهى الوقت، من فضلك شكرا.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بدوري، السيد الوزير، أنا كنعرف عليك أنك رجل حوار وبامتياز ما بغيناشي شي واحد يتزايد علينا فهاذ الملفات وكيرجع لك الفضل أنه مجموعة ديال الملفات اللي ما تحركتش لعدة سنين وكنعرفو هذه الوزارة تعاقبت عليها مجموعة ديال الأحزاب.

إلا أنه حاليا كيتبين بأنه كلشي متوجه باش يحملكم المسؤولية بوحدكم، كأنكم في الحكومة بوحدكم كتسيروها بوحدكم، وأنا مع المداخلة ديال السي اللبار اللي كيقول نوحدو الكلمة بعدا في الحكومة والأحزاب اللي كتسير عاد نهضرو.

أنا كنشوف دابا المعارضة هي ولات تدافع أكثر من الناس اللي في الحكومة، وبالتالي هاذ الملف هذا ولات فيه واحد المزايدات، احنا في غنى عنها، في غنى عنها، واحد جوج نقط اللي بقاو في المسألة ديال الأطر ديال الأكاديمية، تنطلب من السيد الوزير أنهم يوضحهم أكثر وبغينا هاذ الناس يكونو عندهم القوانين بحالهم بحال هاذ الناس اللي في الوظيفة العمومية.

وبالتالي، باش ما تكونش فيه مزايدات، لأن هاذي الوقيتة ديال الانتخابات، الوقيتة ديال اللجان الثنائية إلى غير ذلك، كلشي بغا يوظف هاذ الملفات فهاذ الوقيتة هاذي، ماشي بهاذ الطريقة باش يمكن لنا أننا نقنعو الناس، بغينا شوية ديال المعقول باش نقنعهم، أما هاذ الملفات هاذي هي ملفات اللي حارقة واللي تتسيني لمدة سنين طويلة.

تنهضرو على المسألة ديال جوج نقط، احنا من هاذ جوج نقط تنقولو لك السيد الوزير، بالنسبة لهاذ الناس (la retraite) ديالهم خاصكم تحلوه، السيد الوزير، وخاصو يكون تجويد ديال هاذ الشي.

المسألة الأخرى اللي تتعلق بالتنقل، احنا فهاذ المناطق ديال الجهة الموسعة، واليوم إلى تخلينا على هاذ المسألة اللي كنا تنهضرو على الوظيفة الجهوية، غدا غادي نقولو غادي نتخلاو حتى على الجهة المتقدمة، وبالتالي فوق ما جات شي حاجة اللي هي كتعكس ذاك التوجه ديالنا باش نجيبو الناس اللي ينتخبو علينا غادي نوليو ضدها، أنا تنقول أننا قطعنا أشواطا كبيرة جدا ما يمكنلناش ندير مزايدات حاليا.

وبالتالي، السيد الوزير، القضية ديال الجهوية احنا كان عندنا الهدر المدرسي في بعض المناطق 46% في الجنوب الشرقي، هذا هو اللي حل لنا هاذ الإشكالات، ما يمكنش اليوم نجيو أو عاود ثاني نرجعو لما سبق.

وبالتالي، السيد الوزير، تنطلبو منك مرة أخرى الله يجازيك بخير، احنا تنعرفو بأنه هاذ الملفات ما يمكنش يتحلو إلا بالحوار، وأنت رجل حوار وما تخليش الناس تزايد فهاذ الملفات راه قطعت واحد الأشواط كبيرة، زيادة على هاذ الشي أنت ماشي رئيس حكومة أو لا وزير المالية، أنت اللي عليك راك درتيه وخاصنا الآخرين يخرجو ويصرحو ما يبقاوش راجعين للوراء كيتسناو السيد الوزير بوحديه يتحمل المسؤولية، وما تبقاش هزها بوحدك، لأن ذاك الشي اللي درت درتيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى.

تفضل للمنصة السيد الوزير، تفضل.

بقات تقريبا واحد 7 دقائق..تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يوم أمس عقدنا أول لقاءات مع النقابات الأربع، ماشي النقابات الثلاث، 3 النقابات كانو دارو طلب باش يكون لقاء واستجبنا لها ونقابة أخرى دارت لنا واحد المذكرة غنية مهمة فيها واحد العدد دالاقتراحات وتجاوبنا معها ودعيناها أيضا للحوار.

علما أن، كما قلت، الحوار وما أدراك ما الحوار، الحوار البناء، الحوار بدون تسقيف، الحوار مع الحد من ثقافة المزايدة، خرجت واحد النقابة وتتقول لن نذهب للحوار مع الوزارة من أجل تكرار نفس الكلام، واش هذا باقي شي حوار؟

احنا بغينا مع من نبنيو، بغينا ننهجو مقاربة جديدة، بغينا نحلو المشاكل ديال الشغيلة ديال التربية والتكوين، هذا هو الهدف ديالنا، هذا هو الهدف ديالنا.

ما بغيناش نجي نقول أنا خاصني النتائج، أنا ما عنديش النتائج في جيبي، احنا تنبنيو النتائج، احنا تنتحاورو.

واحد النقابة، ما كاينش الأولى والثانية والثالثة والرابعة، كاين نقابات أكثر تمثيلية، أكثر تمثيلية، وتنقدروهم..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الله يخليك السيد المستشار ما تشوش على الوزير.

الله إخليك.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

لهذا أؤكد على عدم التسقيف وعلى الحوار البناء وعلى خلق واحد الجو من الطمأنينة..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.. تفضل السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

الأخت السيدة المستشارة المحترمة، تطرقت لواحد الأمر اللي ما كاينش، ماشي صحيح وبغيت نصححو.

هو كاين اختلاف بين في الأنظمة الأساسية بالأكاديميات، ما عرفت فين شفتي هذه القضية ولكن هاذي ما كايناش نهائيا بتاتا.

الوزير هو الذي يرأس جميع المجالس الإدارية ويمكن لي نطمأنك ونقول لك بأن نفس النظام الأساسي كاين في درعة- تافيلالت، في الدار البيضاء، في طنجة، في وجدة، إلى آخره.

اليوم، طرحت واحد الأمر مهم، هو أشنو هو الأمور القانونية لهذا النظام الأساسي، احنا نشتغل ما قلناش بأن سالينا، قلنا كلشي قابل للتجويد وللتطوير، اليوم كاين التقعيد القانوني لهذا النظام الأساسي، مشتغلين فيه، عندنا القانون 07.00 ديال الأكاديميات اللي اليوم غادي نشيرو فيه على هاذ أطر الأكاديميات، كنا كنتكلمو في 2000 فقط للأعوام، اليوم غادي نشيرو لأطر الأكاديميات هذا الأمر الثاني.

النقطة الثانية هو الإشارة للتوظيف الجهوي في مرسوم الوظيفة العمومية (voilà..).

النقطتين اللي تطرقو لها الإخوان ديال المعاش وديال الحركة الانتقالية، المعاش مشروع القانون جاهز تم إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة لدمج هاذ الأساتذة من (RCAR) يمشيو لـ (CMR[3]). السيد وزير المالية وقع، دابا في طور المصادقة.

القضية ديال الحركة خلقنا واحد البوابة ديال التبادل الآلي بين أكاديمية وأكاديمية، بالنسبة للأساتذة في نفس المادة ونفس السلك، باش ما يوقعش واحد الإشكال في المنظومة، هاذ المجهود كامل كتديرو الحكومة لضمان هذا الاستقرار الوظيفي والمهني لهاذ الأساتذة، بحال اللي قالها السيد المستشار المحترم، احنا في أفق 2030 راه هاذو هوما الأسس ديال المنظومة، إذن خاصهم يكون واحد الارتياح، واحد الاستقرار، واحد الأمن وظيفي، اليوم احنا كنضمنو لهم الحقوق ديالهم خلال السنوات، واش اليوم كاين شي واحد وقع على شي عقد؟ تم الإدماج في هذه الوضعية النظامية تلقائيا في 2018 وهاذ الشي خاصكم تعرفوه وهذه هي الحقيقة.

بالنسبة لملف الإدارة التربوية، مرة أخرى أؤكد على أهمية هذا العنصر في منظومة التربية والتكوين، صلب المنظومة هو الإدارة التربوية، والارتقاء بالمؤسسة التعليمية، الإدارة التربوية عندنا القناعة

[3] **C**aisse **M**arocaine des **R**etraites

بأن خاصنا نسويو ونخرجو هذا المرسوم في أقرب وقت وإن شاء الله ذاك الشي اللي غادي يكون، لأن ذاك الملاحظات اللي كانت تجاوزناها مع وزارة المالية واليوم الحمد لله في طور التسوية، وأحسن دليل على هذا وعلى قناعتنا هو عدم تنظيم امتحان الكفاءة المهنية لاجتياز من 10 لـ 11.

اليوم درنا.. جودنا، أشنو درنا فهذا المرسوم؟ هو هذا التكوين ما بقاش سنة، ولات سنتين، باش اللي كيدخل 10 ما كيخرجش 10، كيخرج 11، وكيخرج بتكوين رزين فيه سنتين، واللي كيتقلد هذا المنصب ديال الإدارة التربوية، نفس الشيء بالنسبة للمستشارين في التخطيط وفي التوجيه، نفس المسار، لماذا؟ لأن احنا اليوم ماشين بواحد المبدأ ديال خاصنا جميع المستويات، نفس الأنماط ديال الترقية، (c'est-à-dire) 6 سنين ديال الأقدمية، إجازة والتكوين سنتين، باش يمكن أيضا هاذ المستشارين يولجو للسلم 11.

اليوم الملفات اللي باقية 3 دالملفات، ماشي 19 ملف بحال اللي تتداولها واحد النقابة أيضا، 19 ملف ما كايناش 19 ملف، يمكن لنا نخلقو الملفات، احنا اعتمادنا واحد المنهجية لتحديد هاذ الملفات، هاذ المنهجية أشنو هي؟ هي خلق لجن موضوعاتية اللي اتفقنا على واحد الملفات وكنسويو ملف بملف، واحد العدد ديال الأمور طرقتيو لهم، ملف ديال 7 و8.

7 و8 احنا اعتمدنا سنة من 2012-2016، اليوم كاين طلب باش نزلو على 2012 ما عمرنا ما غنسواليو، إذن هذا ملف إضافي له كلفة مالية، راه خاصنا أيضا نباشروه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم السيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل.. في التسيير؟

تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

مادام السيد الوزير جبذ النقابة واللي سماها واحد النقابة، احنا طالبين لكم الكلمة في نهاية الجلسة على قبل باش نتكلمو مع السيد الوزير فهاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

كاين هناك إجراء.

المستشار السيد عبد الحق حيسان (نقطة نظام):

لذلك، تنطلبو منكم تبرمجولنا في نهاية الجلسة تعطيونا الكلمة باش نتكلمو في أن هذيك النقابة اللي تيقول السيد الوزير "واحد النقابة" راه هي النقابة الأولى في قطاع التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

ما عندها علاقة بتسيير الجلسة. ولكن غنجاوبك.

غادي نجاوبك، غادي نجاوبك السيد المستشار.

هناك إجراء قانوني اللي تينص عليه المادة 168 من النظام الداخلي من أجل طلب الكلمة في آخر الجلسة، تديرو الطلب، كاين الآجال وتنطلبو الرأي الحكومة.

كاين إجراء، وبالتالي ديرو الإجراء ديالكم ونطلب الإذن والموافقة ديال الحكومة فيما يخص هاذ المسألة.

الآن ننتقل للسؤال الأول والموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "مآل إرساء استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة في مجال السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

تفضل السي الحمامي.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن مآل التزام الحكومي المتعلق بالإستراتيجية الوطنية الشمولية والمندمجة في مجال السكن ونحن على مشارف نهاية الولاية الحكومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار كما تتعرفو توفير السكن اللائق لشريحة واسعة من

المواطنين، عملت الوزارة على التقييم ديال جميع البرامج ديال السكن، لاسيما أن هاذ البرامج وصلت للآخر ديالها في هاذ 2020 وتسالات، وذلك من أجل وضع خطة طريق أو إستراتيجية لتقليص العجز السكني وأيضا لتنويع العرض وملاءمته مع القدرة الشرائية ديال مختلف الشرائح ديال المواطنين.

هاذ الخطة اعتمدت على واحد العديد من الجلسات اللي قمنا بها في إطار عمل مكثف، لاسيما في هاذ السنة ديال 2020 من أجل وضع واحد السبل، واحد النظرة جديدة اللي كتمكن من تعزيز هاذ الطلب والمواكبة ديال الشركاء والمهنيين على مواصلة العمل ديالهم فهاذ الإطار هذا، وهاذ الخطة وضعت خلاتنا أننا نوضعو واحد التصور اللي هو جد مهم اللي تيتعلق:

أولا بتكثيف العرض السكني وتنويعه؛

وثانيا، تحسين أداء البرامج، لاسيما البرامج ديال مكافحة السكن غير اللائق؛

وأيضا إعادة النظر في الإطار التعاقدي.

واليوم، كما كتعرفو، احنا في إطار تدقيق هاذ خطة العمل وإن شاء الله غتخرج عما قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الإجابة، على التوضيح.

السيدة الوزيرة،

لا شك بأننا تنعرفو بأنكم تتبذلو واحد المجهود اللي هو كبير والحمد لله، الأمور بدات تتحسن فهاذ الوزارة المحترمة.

ولكن، السيدة الوزيرة، مازال كاين نقص وكاين خصاص، احنايا السيدة الوزيرة دابا أنا غير في البرلمان هاذي جوج دالولايات مجلس المستشارين، مجلس النواب، دائما تنشوفو هاذ الإخوان المنتخبون أو المستشارين المحترمين تيطرحو واحد المجموعة ديال الأسئلة ديال المشكل ديال السكن، وهاذ المشكل ديال السكن ما بغاش يتحل ما بغاش يتعالج.

ما كرهناش، السيدة الوزيرة، تكون حلول اللي هي تكون معقولة واللي تكون جذرية، دابا غادي نهضرو، السيدة الوزيرة، كتهضر على السكن الاقتصادي والسكن اللائق بأنما النهاية ديالو ها احنا وصلنا لها، ولكن السيدة الوزيرة راه خاصنا نشوفو الحل، عندنا مشاكل، السيدة الوزيرة، ديال تصاميم التهيئة، السيدة الوزيرة المحترمة، دابا احنا كتجيو للجماعات كتحملو المسؤولية للجماعات السيدة الوزيرة، ولكن هوما كاين مكاتب الدراسات، السيدة الوزيرة المحترمة.

أنا كنقول هاذ تصاميم التهيئة الآن خاصها إعادة النظر في الاختصاصات، خاصهم يرجعو للجماعات هي تكون مسؤولة، هي اللي تعمل الدراسات، الحمد لله حتى الجماعات عندها تقنيين، عندها موظفون، عندنا أطر حتى هي كفاءات حتى هوما مهندسين.

دابا، السيدة الوزيرة، غير الوكالة الحضرية مع الجماعات كاين إشكال، كتجبر السيدة الوزيرة مهندس قراو في نفس المدرسة، نفس الدبلوم، غير مهندس دالوكالة اليوم ولات عندو قوة، هو اللي كيحكم، هو الآمر هو الناهي، وهما في نفس المجال، نفس (domaine)، قراو مع بعضياتهم، غير هو القانون ديالو بوحدو، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هضرنا على.. كاين واحد الإشكال آخر، السيدة الوزيرة، هوما البنايات الآيلة للسقوط، أنتوما عارفين، السيدة الوزيرة، كاين كوارث كتوقع فواحد المدن، ولكن تنشوفو ذيك الشي باقي متأخر ما كاينشي واحد السرعة، أنتوما كتشوفو أشنو وقع في الدار البيضاء، وعاد ملي كيجيشي مواطن كيبغي يصلح راه كيلقى صعوبات، هاذيك داخلة في المآثر التاريخية، داخلة فيها وزارة الثقافة، وداخلة واحد المجموعة دالحوايج ما كتعطالوش الإمكانيات، السيدة الوزيرة.

كاين إشكال آخر، السيدة الوزيرة هو احنايا المغاربة عندنا التكافل العائلي، احنا عايشين، كتجبر الإنسان عايش مع وليداتو، كيلقى غير مشكل ديال إضافة ديال طبقة، كتحراف لو يزيد طبقة، في الأخير كيلتجأ لواحد المجموعة دالطرق باش يسكن مع باه، بأي طريقة وبأي وجه كان، وها أنتوما كتشوفو دابا هاذ الشباب، السيدة الوزيرة المحترمة، اليوم ولدك خاصك تولدو وتكبرو وتزوجو وتصرف عليه، ها احنا ماجين لها، وعاد خاصك تسكنو، فين غادي تسكنو؟

السيدة الوزيرة المحترمة، احنايا المغاربة عندنا شوية الثقافة ديالنا مختلفة على واحد الثقافة الأوربية، احنا كنشوفو بعض الناس كيقراو في أوروبا ويجيبو بعض الأفكار ويحطوها لنا هنايا، راه ما خدماش لنا، السيدة الوزيرة، نخدمو بالأفكار ديالنا وديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال ديالك كان فيه بزاف ديال الأسئلة، السيد المستشار المحترم.

وفي هذا التدخل ديالي هذا النهار غادي نجاوب عليهم كاملين إذا سمحت.

باش نبقاو في الإستراتيجية، اليوم كيمكن لي نأكد لك بأن الإستراتيجية اليوم أخذت بعين الاعتبار جميع هاذ المشاكل اللي أنت تطرقت لها، لاسيما فيما يخص أن هذاك السكن خاصو يكون لائق وخاص الناس تقدر تلقى السكن اللي كيتوالم مع القدرة الشرائية ديالها وأيضا مع هذا الشي اللي شفنا فهاذ الجائحة الديور صغيورين، الديور ماشي هوما هاذوك، الديور كيطيحو، إلى آخره.

أنا اللي يمكن لي نأكد لك هي أن الخطوط العريضة ديال هذه الإستراتيجية راه هي واجدة بأن السكن الجديد بالنظرة الجديدة حتى هي راه احنايا في تواصل والتنسيق مع الشركاء، لأن هذا قطاع جد كبير وفيه متدخلين كثار.

وأيضا أن اليوم الاقتراحات اللي كاينة تأخذ بعين الاعتبار الظرفية اللي عشناها في الجائحة، لاسيما من خلال التكثف السكني، المساحات، نوعية السكن، إلى آخره.

فيما يخص الجهود اللي احنا قمنا بها فهاذ 2020، راه هي خلاتنا أننا اليوم تكون عندنا واحد النظرة شمولية واللي هي كتجاوب مع هذه الإشكاليات اللي طرحوهم الاستراتيجيات اللي فاتو، أو لا البرامج اللي فاتو واخذين بعين الاعتبار بأن الحمد لله راه كان واحد (déficit)، واحد النقص اللي هو ديال تقريبا واحد 1.2 مليون ديال السكن واليوم (déficit) راه هو ديال 500.000 واحنا كنشتغلو على أن هذا (déficit) ما يبقاش أو لا هاذ العجز ما يبقاش في إطار هذه الإستراتيجية الجديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني موضوعه "بطء مسطرة وضع تصاميم التهيئة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

تعاني مجموعة من المدن المغربية من غياب تصاميم التهيئة، الشيء الذي يؤثر على التعمير بهذه المدن.

نسائلكم السيدة الوزيرة عن أسباب البطء الذي تعرفه مسطرة وضع التصاميم وشكل المعالجة التي ستتخذونها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار سؤالكم، اسمحوا لي أنني نذكر ببعض المجهودات ديال الوزارة في إطار التغطية الترابية بوثائق التعمير، أولا اليوم عندنا 86% ديال المجال الحضري اللي هو مغطي بوثائق التعمير وأيضا 82% بالنسبة للمجالات القروية.

اليوم، البرنامج الحكومي من 2017-2021 كان الهدف ديالو هي 600 وثيقة تعميرية اللي غادي تخرج، والحمد لله، اليوم راه خرجت 613 وثيقة تعميرية مصادق عليها تغطي 1100 ديال الجماعات الترابية.

أيضا، اليوم واخا كانت الجائحة في 2020، راه قمنا بالمصادقة على أربعة (4) مخططات توجيهية للتهيئة المعمارية، إخضاع ستة (6) دالمخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية لمسطرة التأشير، اللي هو (le SDAU[4]) وإطلاق مخططين، وأيضا المصادقة على 115 وثيقة تعميرية منها 65 وثيقة تصميم تهيئة و50 وثيقة ديال التصميم ديال النمو.

هذا باش نقول غير أن الوثيرة باش احنا غاديين، صحيح وثيرة تتبقى فيها واحد شوية دالبطء، ولكن بالنسبة للأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي راه احنا وصلنا لها وفتناها ومازال غادي نفوتوها في 2021، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

[4] **S**chéma **D**irecteur d'**A**ménagement **U**rbain

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيدة الوزيرة على الإيضاحات.

ومعلوم على أنه تصميم التهيئة هو أول وثيقة تعميرية في مجال التخطيط الحضري، وهذا من خلال الظهير ديال 16 أبريل 1914، أنه مع بداية احتلال المغرب أنه الأجانب عملو على وضع تصميم ديال التهيئة باش يغطي جميع التراب ديال المدن، وهو تيشكل العمود الفقري للتخطيط الحضري.

وفي الغياب ديالو تتعرف، السيدة الوزيرة، أنه تيلتجأ المواطن للتجزيء السري والبناء العشوائي، هو اللي تيطرح إشكال حقيقي بالنسبة للمكسب ديال المدن المغربية.

وهاذ الحالة إلى طرحت أنت مجموعة ديال الأرقام، السيدة الوزيرة، كاينة مجموعة ديال المدن المغربية اللي هي غير مغطاة بهاذ تصاميم التهيئة، نقدرو نذكرو الجديدة، أزيلال، القصر الكبير، مراكش، طنجة، نأخذ مثلا نموذج مراكش "المنارة- كليز"، آخر تصميم تهيئة وغير مصادق عليه منذ 25 سنة، "النخيل" مصادق عليه وتسالا في 2012 العمل به، "مراكش المدينة" منذ 1975 أكثر من 40 سنة وغير مصادق عليه.

إلى مشينا إلى مدينة طنجة، تتعرفو بأنه الدراسة ديال تصميم التهيئة انطلقت في سنة 2010، في 2014 اجتمعت اللجنة التقنية المحلية وتمت الإحالة ديالو على المجلس باش يتنشر أمام العموم ويطلع عليه المواطنين ويسجلو الملاحظات ديالهم، 3 ديال المرات بداية 2016، 2017، 2019 وكل مرة إما ما تتكتملش الدراسة، وإما أن الدراسة تكتمل وتيتوقع وتيمشيو تيبقى منزل مركزيا، وإما أنه تيتوقف بحال الحالة ديال 2019 أنه كانت بقي شهور ديال الاشتغال، بقدرة قادر توقفت، إذن 5 سنوات ديال المعاناة ديال المواطنين ويجيو للإدارة كل مرة ويسجلو الملاحظات ديالهم وتينتظرو، ما تنعرفوش شكون اللي تيوقف هاذ التصميم التهيئة؟ وعلاش؟ ما مصلحة من؟

وكنت، السيدة الوزيرة، واعدت بأنه غادي تجي لطنجة وطرحنا عليك عدة أسئلة لا في اللجنة ولا أثناء الجلسة العامة، لأن كاينة مشاكل كثيرة، لا ديال تسوية الوضعية ولا إعادة الهيكلة، ولكن لحد الآن أنه حتى ذاك الفرصة اللي كانت تتكون عندنا ديال المجلس الإداري ديال الوكالة الحضرية واللي تتكون فرصة سنوية تتجتمع على المستوى المحلي، تتطرح الإشكالات والقضايا وكتوجد مجموعة من الإجراءات ديال الحلول، حتى هو متوقف، رغم أنه المبرر ديال كوفيد راه ماشي مبرر، لأنه قطاعات حكومية أخرى التعليم، الصحة تيعقدو المجلس الإداري ديالهم.

إذن، السيدة الوزرة، كنعتقد على أنه هاذ الملف هو ملف أساسي وحيوي ومهم جدا، وتيعاني منه مدن كبيرة، بحال اللي طرحت المثال ديال مراكش وديال مدينة طنجة، وغيرهم كثير، وبالتالي تنعتقد على أنه الوزيرة خاصها تعمل مجهود خاص باش تدارك التأخر اللي وقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

بطبيعة الحال احنا متفهمين هاذ التدخل ديالكم ومتفهمين أيضا أشنو هو المهمة ديال هاذ وثائق التعمير.

غير خليني نجاوبك فيما يخص البطء اللي هو مرتبط بمسطرة المصادقة.

أنت كتعرف، السيد المستشار والمستشارين كاملين بأن احنا من الناحية التقنية احنا ضابطين المسطرة والوكالات الحضرية كتقوم بالعمل ديالها على أحسن ما يرام، اللي كاين هو أن البطء في المسطرة كيكون، لأن أولا كاين (des consultations) اللي هوما مهمين، المشاورات وذاك الشي، وأيضا كاين بعض المراحل فهاذ المصادقة اللي هوما ما مضبوطينش بالوقت وكل مرة فين كيوقف هاذ الشي.

ثانيا، خليني نقول لك على أن واخا ما جيناش وإن شاء الله غادي نجي لطنجة، واخا ما كاينش هاذ (les conseils d'administration)، اليوم احنا درنا واحد الإلزامية لتعميم التغطية بوثائق التعمير وعلى ذاك الشي اللي قلت لك بأن إن شاء الله في 2021 غادي يكونو 112 تصميم تهيئة اللي غادي يخرج و69 تصميم لتنمية التكتلات العمرانية، وهاذ الشي سيناو عليه في (les contrats) المؤسسات اللي هي تابعة للوزارة.

أما فيما يخص مراكش، مراكش مشروع المخطط المديري للتهيئة راه هو اليوم تحال على المشاورات المحلية كما قلت لك، وتم دراسته من طرف 19 جماعة، وفيما يخص المناطق الأخرى ديال مراكش اليوم احنا درنا (des plans sectoriaux) وهاذ (les plans sectoriaux) هوما 8 وراهم معروضين المشاريع ديالهم والوثائق التعميرية ديالهم، (soit) إحالة التصميم بحال مشروع القصبة خارج الأسوار، بحال قطاع الحي الصناعي اللي هو اليوم تحال، وأيضا كاين الاستعداد لإحالة التصاميم الأخرى بحال المدينة العتيقة، بحال داخل الأسوار كيليز، قطاع مراكش الغربي وقطاع النخيل.

غير خليني نقول لك بأن في الأخير، مهما كانت هذه التغطية بوثائق

التعمير الموجودة إلا أنها خاصها الانخراط ديال الجميع للتنزيل الصحيح ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "واقع البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، هو حول التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتزم الوزارة اتخاذها من أجل تجاوز الأسباب والعوامل التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة ودون تنزيل هذا البرنامج مدن بدون صفيح، والذي كان برنامجا طموحا على أرض الواقع وفي الأفق القريب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا البرنامج ديال "مدن بدون صفيح" هضرنا فيه مرارا وتكرارا وفين ما كنجي كاين سؤال كيتعلق بهاذ البرنامج نظرا لحمولته الاجتماعية.

وأنا متفقة معكم، السيد المستشار، بأن السؤال المطروح اليوم، غير هاذ البرنامج نخليوه ولا نوقفوه، واليوم غادي نكونو صريحين مع بعضياتنا، هاذ البرنامج جا باش يحل مشكل ديال 270.000 أسرة.

اليوم الأسر هي 453.000 أي تدوبلات في جوج، من 2004 اللي تحط فيها البرنامج لـ 2020، اليوم في إطار هذا البرنامج 66% راه هوما استافدو، أشنو بقات؟ 43% أسرة متبقية راه هي اليوم الوحدات ديالها هي في طور الإنجاز.

بقات 81.000 أسرة هي في طور البرمجة، واليوم يمكن لنا نقولو بأن هذا البرنامج حسن الظروف ديال 300 (المقصود: 300.000) أسرة اللي اليوم كتستافد من هذا البرنامج، وأيضا لهذه الأسر اليوم أصبحت عندهم الولوج للملكية، وفاش كنقولو الولوج للملكية راه هي الحصول على قروض، وهي تحسين ظروف عيشهم وإلى آخره.

اليوم، الإجراءات اللي قمنا بها هي إجراءات عملياتية محضة، أولا عمل استعجالي، لأن ذيك الديور ديال 25 مليون إلى كانو كاينين كنستعملوهم في (stock) باش نسكنو الناس دغيا، باش عاود ما يزيدوش يتفاقمو، وإجراءات جديدة باش نستوعبو بها ذيك 17% اللي بقات، اللي مازال ماشي مبرمجة، واليوم احنا في إعداد مع وزارة الداخلية في واحد البرنامج باش نبلغو هاذ 17% في الأقاليم اللي كتعرف هاذ الإشكالية هاذي.

وأيضا، قمنا بتعبئة موارد مالية جد مهمة، وأيضا بدلنا النظرة ديالنا في الشراكة، اليوم دخلنا معنا (le privé) أو القطاع الخاص والعمومي باش يديرو واحد الخطة عملية اللي هي غادي تخلينا أننا نحلو الإشكالية ديال هاذ 81.000 اللي هي كتشكل 17% من جل الناس اللي كانو غادي يستافدو من هذه البرامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيدة الوزيرة،

احنايا مقتنعون تقريبا بجوابكم، ولكن على ما يبدو وكيف قلتو بأن دائما كنطرحو هذا السؤال، هذا السؤال كنطرحوه لأن ما يقال لنا وما نسمعه ليس هو واقعا على أرض الواقع.

نحن خاص تكون عندنا الجرأة ونقولو هاذ البرنامج ديال "المدن بدون صفيح" فشل، برنامج فشل وهذا بتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات اللي أكد على أن هذا البرنامج فعلا كان فشل وفي تحقيق الأهداف ديالو بالنظر إلى تعقيد الظاهرة بطبيعة الحال، خاصة وأن الأحياء العشوائية ظاهرة راسخة يصعب إستئصالها وما يمكنش أن شي واحد يجي يقول لنا أودي راه احنا قضينا على مدن بدون صفيح، راه احنا ما بقاتشي دابا نوصلو واحد الكلام اللي المواطنين كيشوف شئ، ولكن الاتفاقيات "مدن بدون صفيح" ما بين الوزارة والمدن.

أنا أعتقد بأن هذا البرنامج اللي كان استهدف إعادة الإسكان، كيف قلت السيدة الوزيرة، 200.000 سكن في 2010 تزايد العدد على ما يفوق 450 ألف نسمة.

التدابير والإجراءات كانت غير كافية لمواجهة ظاهرة العشوائية، خصوصا أن غياب ديال الإطار القانوني المناسب لمكافحتها تبين أنه كان

أحد أهم الأسباب التي بينت الفشل ديال هاذ البرنامج.

بالإضافة كذلك إلى عدم فعالية وسائل - أنا ولد الدار السيدة الوزيرة أعرف ما يصنع في التقارير.. أنا ولد "العمران" - إضافة إلى عدم فعالية وسائل الوقاية، وكذا محدودية في آليات إنتاج ديال السكن الإجتماعي الموجه للأسر الفقيرة.

فضلا عن ضعف الانسجام بين أدوات التدبير الحضري وسياسات الإسكان، بما في ذلك التدبير الحضري الاستباقي لتطور المدن والدراسات الحضرية.

ثم من جهة أخرى، السيدة الوزيرة، نادرا ما تم النظر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الرغم بأهميتها في هاذ العمليات ديال "المدن بدون صفيح"، لأنها لا تقدم الأجوبة للعجز الاجتماعي الذي يعاني منه سكان الأحياء العشوائية المهمشة والذين يفتقدون بشكل كبير إلى الخدمات العمومية، ثم كذلك إلى مسألتي: التشغيل والإدماج المهني لسكان هذه الأحياء الذين لا تؤخذ بعين الاعتبار في العمليات التي تدخل ضمن هاذ البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

البرنامج فشل، ما يمكن لناش نقولو برنامج فشل، البرنامج فيه شي حاجات خاصها تصايب متفق معك، البرنامج فشل هي خاصنا نقولو بأن هاذوك بطبيعة الحال 1.5 مليون ديال النسمة اللي استافدو ما استافدوش، هذا ما شي صحيح.

اليوم، اللي علينا نوقفو عليه هي بعض المؤشرات اللي كتخلينا أننا نضبطو هاذ الإشكالية، هاذ الإشكالية راه هي ماشي متعلقة بالبرنامج في حد ذاته، هاذي إشكالية متعلقة بواحد العديد من المشاكل.

- أولا، اليوم عندنا واحد النمو الديموغرافي؛

- ثانيا، عندنا ظاهرة ديال التمدن؛

- ثالثا، هاذ الناس اللي كيهبطو يسكنو شكون هوما؟ خاصنا نحطو السؤال ونجابو عليه بصراحة.

الجواب ديال كيفاش غانحدو من هاذ الآفة، هي أننا اليوم خاصنا نشتغلو على رؤية كتربط السكن بتوفير الشغل وبتوفير أيضا الاستثمار، باش هاذوك الناس بلاصة ما يهبطو للمدينة ويديرو البرارك، خاصهم يلقاو فين غايسكنو وفين غايخدمو.

اليوم، إلى كنقولو بأن هاذ البرنامج خاصنا إعادة النظر فيه، أييه، خاصنا إعادة النظر فيه، واحنا كنشتغلو على هذا، وخير دليل هي أنني يمكن لي نقول لك أن اليوم تحقق في ظرف سنة واحدة 50% ديال اللي تحقق في ظرف 15 سنة في الجهة ديال الرباط . القنيطرة، حيث أننا اليوم حاولنا نحلو الإشكالية ديال 33 ألف (ménages) أولا عائلة اللي سكنت اليوم في إطار هاذ الخطة الجديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر الآن إلى السؤال الرابع والخامس وتجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

وفي البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الإجراءات المتخذة لتبسيط شروط ومساطر البناء بالعالم القروي".

الكلمة للسي المربوح، تفضل، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لن يختلف إثنان على كون العالم الحضري له خصوصيته والعالم القروي له خصوصيته. العالم الحضري مجهز بالطرقات والشوارع وقنوات الصرف الصحي والتصاميم إلى غير ذلك، أما العالم القروي، السيدة الوزيرة، فنظل نرافع تحت هذه القبة من أجل تقليص الفوارق، وهي في بعض الحالات وبعض المناطق فوارق صارخة.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات المتخذة لتبسيط شروط ومساطر البناء في العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "تأطير البناء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

لا خلاف أن الوسط القروي يعيش عدة مشاكل ذات الصلة بمنظومة التعمير وتعقد المساطر المؤطرة للبناء.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الإشكالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالبناء في العالم القروي.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بخصوص هاذ السؤال كنذكر بأنه القانون كينص على عدد من الضوابط بالنسبة للبناء في العالم القروي وهي:

أولا، اشتراط إلزامية رخص البناء في المناطق اللي كتعرض لضغوطات متزايدة، لاسيما في المحيط ديال المدن وفي المراكز الحضرية، ومع الإشارة أن هاذ الإلزامية ما كتشملش كافة التراب الوطني، هذا مهم جدا. وفي إطار عملية الترخيص كيخصنا نبينو ما بين جوج أو لا ثلاثة ديال المستويات:

المستوى الأول: هي المناطق المغطاة بتصميم التهيئة أو تصميم التنمية المصادق عليه، فيها يشترط الحصول على رخصة مسبقة، بتقديم بعض الوثائق الضرورية.

المستوى الثاني: هو ملي كتكون المنطقة غير مغطاة بوثائق، تما فين كتكون الإشكالية، هاذ المناطق اللي غير مغطاة ما خاصناشي عاود يجيو يبنيو الناس، يكون مبني مفرق وإلى آخره، وبالتالي كتحتم علينا أننا نطلبو هاذيك المساحة ديال الأرض اللي كتساوي أو كتفوق هكتار وكيزيد العلو ديالها 8.5 وأيضا كيكون مبنى بعيد على عشرة ديال الأمتار على الطريق العمومية وخمسة أمتار من الحدود اللي..

وبغيت نشير لواحد حاجة مهمة اللي اليوم فيها قراءات متعددة، إلى هاذ القواعد هاذ كتبقى قواعد اللي هي قابلة للتكييف، لأن القانون ما كينصشي على أن بعض المناطق بحال المناطق القروية اللي هي بعيدة، الجبال إلى آخر، ما كتتحدثشي على أن خاصو يكون هذاك الهكتار، خير دليل أن القانون كينص على إحداث لجنة تحت رئاسة السلطة المكلفة اللي هي التعمير، للبت في كل حالة من الحالات.

أنا اللي يمكن نقول لك هي أنا منين جيت قريت ذيك المؤشرات اللي كتهم العالم القروي، وكنظن بأن خاصنا ندير و ما يمكننا أن نعمله باش نحلو هاذ الإشكالية.

غير خليني نقول لك بأن 73% من الآراء اللي اعطينا فيها الموافقة راه كانت تقريبا أقل من 5000 متر مربع، وأنا قلتها ذيك المرة، عندك 67% اللي هي أقل من 1000 متر مربع، كما أن أغلبية هاذ الآراء اللي كنعطيو اللي هي 82% من الملفات كتخص السكن الفردي، شي واحد بغا يزيد طبقة ولا بغا يزيد حوش إلى آخره.

اللي يمكن لي نقول أننا اليوم، في إطار هاذ الإشكالية هاذي، احنا كنشتغلو مع وزارة الداخلية، مشكورة، أننا نديرو واحد الدورية مستعجلة اللي من خلالها غادي نعطيو واحد الشوية ديال المرونة وغادي نشرحو للناس، لأن كاين بعض.. على حسب الجهات، كاين ناس اللي كيستعملو هاذ الدورية وكيخرجو لعين المكان وكيعطيو (l'autorisation) للناس اللي بغاو يسكنو أو يزيدو واحد البيت أو يزيدو واحد هذا،(à condition que) هذيك (la commission) اللي كتخرج تشوف بأن ممكن في إطار هذاك التجمع اللي كاين هاذ البني ما غيأثرشي على ذيك المشاكل اللي احنا كنخافو منها، أن واحد يجي يبني بوحدو ويخصو من بعد الإشكالية باش توصل لو الضو وباش توصل لو الما وباش توصل لو الطريق إلى آخره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذا كنا متفقين أنه القاسم المشترك بين العالم القروي والحضري هو مراعاة معايير السلامة على وجه الخصوص، لكن، السيدة الوزيرة، كاين إشكاليات كثيرة، غنتطرق غير لجوج منها:

الأولى، هو خارج تصميم التهيئة ملي ما يكونش - كما قلتو - واش

هاذ الهكتار اللي هو مفروض خاص يكون عند اللي بغا يبني، واش ما كتشوفوش أنه غير منصف وتعجيزي؟ نقول لك غير في الواحات، السيدة الوزيرة، راه اللي عندو هكتار راه لاباس عليه.

ثانيا، هاذ الشرط التعجيزي، درتو استثناءات - كما أشرتم إلى ذلك - احنا كنطالبوكم، السيدة الوزيرة، ما يبقاوش هاذو استثناءات يتعممو، تولي قاعدة، لأنه هاذ الشي ديال الهكتار ما مفهومش، وغير منصف، إذن عمموه باش يولي قاعدة.

ثانيا، إشكال آخر، البناء شبه متوقف الآن في عدد من القرى، ونعطيك نموذج، نموذج ديال "تاديغوست" بإقليم الرشيدية، علاش؟ الشواهد الإدارية، الشواهد الإدارية مشكل، السيد في أرضو، جدودو في هاذيك الأرض، سلمتها لو القبيلة، الحق ديالو، عندو الشهود ديالو ووكل شي، والوكالة الحضرية كتقول له جيب لي شهادة إدارية باش يمكن لك تاخذ الرخصة ديال البناء، هذا غير منصف وغير مطابق لهاذ الشي ديال العالم القروي، هذا النموذج ديال "تاديغوست".

نموذج آخر، السيدة الوزيرة، هو "تيقاجوين" بإقليم ميدلت، هذا مشكل آخر، ديرتو واحد التصميم ديال النمو مؤدى عليه، 12 ألف درهم، 12 ألف درهم اللي باغي ياخذ داك البلان إلى آخره، واللي بغا يبني واحد البيتة لذيك الماشية ديالو منين كيعيش، خاصو يخلص 12 ألف درهم، ربما ذاك البني اللي غادي يبني غادي يتقام أقل من ذيك 12 ألف درهم.

السيدة الوزيرة،

ملي درتو هاذ المبادرة ديال التصميم النموذجي، اعطيهم مجانا للناس، هاذ الناس هاذو اللي هوما في العالم القروي ديال العالم القروي، هاذ السيد اللي باغي يبني هاذ الشي راه ما عندو لا الواد الحار، لا الما، حتى الما إلى بغا يشرب الماشية ديالو ولا يشرب هو راه خاصو يحفر البير.

إذن، السيدة الوزيرة - كلمة أخيرة السيد الرئيس، ما كاينش الوقت - ألا ترون أنه حان الوقت بعد سنين وسنين من تطبيق هاذ القانون 12.90، حان الوقت باش تخرجو قانون خاص بالعالم القروي باش تحل لنا المشاكل كلها.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة نشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا معه، واستحضارا للإشكاليات وتحديات التعمير والبناء بالعالم القروي، نود في الفريق الحركي، تسجيل الملاحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

1. نثمن عاليا المجهودات المبذولة في قطاع التعمير والإسكان، إذ نسجل إيجابا تعدد الأوراش والمشاريع والبرامج في هذا القطاع الإستراتيجي، وفي نفس الوقت نشيد بسياسة القرب والانفتاح التي تنهجونها، السيدة الوزيرة، من خلال تكثيف الزيارات الميدانية نحو مختلف الجهات والأقاليم وإطلاق دينامية في هذا القطاع الإستراتيجي، رغم صعوبة الظرفية المطبوعة بالانعكاسات السلبية لجائحة كورونا؛

2. السيدة الوزيرة المحترمة، نجدد طرح إشكالية البناء بالعالم القروي، نظرا لاستمرار تعقيدات استصدار تراخيص البناء بهذا المجال، وهاذ الشي اللي جا في الكلام ديال السيد صديقي، السي المربوح، لأن.. ودابا أنت، السيدة الوزيرة، جاوبتي على واحد العدد ديال الأسئلة فيما يخص المدن بدون صفيح، هاذوك المدن، هاذوك البراريك اللي كاينين في جنب المدينة شكون اللي خالقهم؟ راه دوك الناس اللي حبستوهم في البادية وفي الجبل وكتفرضو عليه واحد البلان ولا واحد المساحة اللي هي ما كيناش كاع خلقا، لأن داك السيد اللي بقا في البادية يالاه ورث داك الخدام ولا خدام ونص، داك الألف مترو ولا ألف و500 متر باش يبني فيه ديك الدويرة، كتجريو عليه، كيبيعو بديك الثمن اللي هو بخس مثلا يبيعو، يمشي يشري براكة بجنب المدينة ويدير كروصة في الشارع، راه هذا هو المشكل، السيدة الوزيرة، راه احنا كنقدو مشكل بمشكل آخر.

ولهذا، السيدة الوزيرة، لا يعقل باش نديرو واحد القانون واحنا هذا قانون فعلا احنا صوتنا عليه هنا فـ.، ما كانش علينا نصوتو عليه، لأن في الحقيقة هذا غلط وقع.

ولهذا، السيدة الوزيرة، راه لا يعقل باش غادي نبقاو نطبقو واحد القانون اللي هو في شارع في حي الرياض، ونطبقوه على واحد اللي هو كاين في الجبل، راه ما يمكنش.

ولهذا، السيدة الوزيرة، كنطلبو منكم ونعاودو نطلبو منكم كيفما قال السي المربوح، نجيبو القانون ونعاودو نحينو هاذ أسميتو، ونديرو قانون للبادية باش هاذ الناس نسكنوهم ماشي يرحلو، لأن واحد العدد ديال الناس السيدة الوزيرة، والهجرة ولت من المدينة للبادية، واحنا راه ما خلينهاش، لأن واحد العدد ديال الناس بغاو يرجعو للبادية يسكنو ويديرو ديك الدويرة ديالهم في المستوى، واحد العدد ديال اللي اخذاو التقاعد بغاو يمشيو يرتاحو في البادية، ولكن احنا ما خليناهومش،

عقدنا الأمور، ما خليناش هاذ الناس يمشيو حتى هما يرجعو لبلادهم ولا البلاصة اللي خلق فيها يرجع يدير فيها ديك السكينة ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب أو التعقيبات.

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون.

احنا واعيين كل الوعي بأن الإشكالية ديال البناء في العالم القروي مطروحة، غير هي مطروحة على شقين، راه ما خاصناش نخلطو ما بين العالم القروي اللي هو (profond) كيفما كنقولو الجبال إلى آخره، و(périurbain) اللي هو كيشكل لنا الإشكالية الحقيقية ديال البناء، وهو محسوب على العالم القروي.

اليوم، احنا واعيين بأن شوية ديال المرونة في البناء في العالم القروي راه ضرورية، وأن اليوم كما قلت لكم هاذيك الدورية اللي كنشتغلو عليها مع وزير الداخلية، راه هي كتضبط هاذ المسائل هاذي، وبأن كتراعي الخصوصيات ديال كل جهة، لأن كل جهة جهة على حدة، وملي كيكونو التكتلات ديال الدواوير، راه ما كيتطلبش الشرط ديال هكتار، كنقولها ونعاودها، راه الدواوير (la commission) كتخرج وكتشوف ذاك الدوار كيفاش أشنو هو وكتعطيه على حساب التكتلات اللي كاينة في ذيك الدوار تبني واحد المساحة اللي هي معقولة، وأيضا كاين فيما يخص هديك الشواهد الإدارية واحد العمل جبار اللي كنقومو به.

اللي بغيت نقول أن ميدلت، أنا راه عاد سنيت واحد الاتفاقية ديال أننا كنعطيو بالمجان هاذوك البلانات، لا البلان ديال (l'architecte) ولا البلان ديال (le topographe) وماشي غير ميدلت، راه واحد العديد من الجماعات في إطار (l'assistance architecturale) اللي احنا كنديروها بتعاون مع الجهات المعنية ولا (les conseils régionaux) راه احنا كنعطيو بالمجان هاذ البلانات، راه 10.000 درهم ولا 12.000 درهم، راه ما كيناش السيد المستشار المحترم.

و فيما يخص هاذوك (les plans) اليوم أنا كنقولك بـ 86% ديال الدواوير راه هما عندهم واحد (la délimitation) ومنين كنقولو ديك الدواوير راه هي مغطاة بوثائق التعمير، أولا بذيك المدارات ديالها مضبوطة، (ça veut dire que) ذيك (l'autorisation) اللي غتعطى

تما ما خاصهاش تكون هاذيك (l'autorisation) اللي كتهضرو عليها ديال هكتاروو.. هاذ الشي اللي بغيت نقول.

(donc) كاين واحد عدم الفهم يمكن اللي خاصنا نوضحوه في إطار هاذ الدورية اللي غتخرج، إن شاء الله، عما قريب، وأيضا خاصنا أيضا فيما يخص القانون ديال التعمير راه احنا كنشتغلو عليه باش نحاولو أننا نغنيوه ونحاولو أننا نتفادو الإشكاليات اللي هي مطروحة اليوم في إطار هاذ القانون، اللي غيخلينا أننا هذاك التعمير يكون هو محفز للاستثمار ماشي كيبلوكي، لا يعقل أن التعمير يكون اليوم أداة كتبلوكي، لا، خاصو يكون محفز للاستثمار، واحنا برهنا على أن التعمير اليوم كان أداة للاستثمار، لأن اليوم إلى شفتو مؤشرات ديال القطاع اللي هي طالعة بـ 3.9 فيما يخص (la consommation) ديال السيما، راه كتبين لك بأن اليوم هاذ القطاع راه هو كيشارك في هاذ الإقلاع الاقتصادي ديال البلاد، وخاصنا نزيدو فيه، وهاذ الشي اللي يمكن نقول لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على المساهمة في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

محضر الجلسة رقم 358

التاريخ: الثلاثاء 14 رمضان 1442هـ (27 أبريل 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ثماني عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثالثة والعشرين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

2- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

2- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة، بطبيعة الحال، بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 06.20 القاضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته، الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، التي دعا من خلالها جلالة الملك نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2020، إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية أمام البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة ومن الولاية التشريعية العاشرة للقيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة للمؤسسات والمقاولات العمومية، بالنظر لأهميتها الإستراتيجية في دينامية تقدم بلادنا.

كما يأتي مشروع هذا القانون تفعيلا لمنشور السيد رئيس الحكومة، بشأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، الذي أكد فيه التزام الحكومة، تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، بتسريع إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال دعوة الوزارات للتعجيل باقتراح حذف المؤسسات والمقاولات العمومية أو بعض فروعها التي لم يعد وجودها يحقق الغايات المرجوة.

وفي هذا الصدد، شرعت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، في حل مكتب التسويق والتصدير، بعدما تبين من خلال المؤشرات المحاسباتية والمالية، أنه لم يعد يحدث أية قيمة مضافة، ينتج أقل من استهلاكه المتوسط، ولم يعد قابلا للاستمرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإجراءات الأساسية لتفعيل حل وتصفية مكتب التسويق والتصدير تنقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأت قبل المصادقة على مشروع القانون وبالضبط منذ شتنبر 2016 من خلال:

• نقل أنشطة تموين القوات المسلحة الملكية إلى إدارة الدفاع الوطني؛

• نشاط تموين الأقاليم الصحراوية الجنوبية إلى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، وذلك عبر إحلال المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني محل مكتب التسويق والتصدير في العقود والاتفاقيات المرتبطة بإنجاز مهمة تموين الأقاليم الصحراوية الجنوبية؛

• وقف جميع مشاريع الاستثمار المبرمجة من طرف المكتب التي

بلغت 18.5 مليون ديال الدرهم؛

المرحلة الثانية: الحل القانوني للمكتب وتصفية أصوله وخصومه، بعد المصادقة على مشروع القانون رقم 06.20.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتجلى أهم المقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون فيما يلي:

1- الإبقاء على الشخصية الاعتبارية للمكتب إلى حين إتمام تصفيته؛

2- نقل المساهمات التي يملكها المكتب إلى الدولة بالمجان؛

3- نقل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المكتب إلى الدولة بدون تعويض؛

4- نقل الديون المستحقة للمكتب إلى الدولة؛

5- نقل ملفات المنازعات المتعلقة بالمكتب إلى الدولة؛

6- نقل الأرشيف وجميع الوثائق التي يحوزها المكتب إلى الدولة؛

7- إحلال الدولة محل المكتب في جميع حقوقه والتزاماته الناشئة عن الأصول التي يملكها المكتب وجميع صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات؛

8- أيضا، سريان نفاذ الصفقات والعقود والاتفاقيات وفق القواعد التي أبرمت بناء عليها إلى حين إتمامها وإنهائها؛

9- نقل مستخدمي ومتقاعدي المكتب بقوة القانون إلى مؤسسات عمومية تحدد قائمتها بنص تنظيمي وإدماجهم فيها؛

10- الحفاظ على الحقوق الاجتماعية المكتسبة لمستخدمي ومتعاقدي المكتب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم، باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 06.20 القاضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء وأطر لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم، كما كان الأمر داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول هذا المشروع..

وأعتقد التقرير قد وزع ورقيا وإلكترونيا.

بالنسبة للمناقشة بطبيعة الحال كالعادة كما تم الاتفاق عليه داخل ندوة الرؤساء، فللفرق والمجموعة وأعضاء المجلس غير المنتسبين، بطبيعة الحال، الحرية في التدخل أو تقديم مداخلات مكتوبة..

أعتقد كاين هناك مداخلات مكتوبة.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته.**

ننتقل الآن إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 71.18، الذي يتعلق بشرطة الموانئ، حيث يعد وضع ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية القادرة على الاستجابة للنمو المتزايد للموانئ والإكراهات المرتبطة بتدبيرها من بين الأهداف المتوخاة من الإصلاح المينائي الذي انطلق منذ بضع سنوات.

وفي هذا السياق، يفرض تقادم بعض النصوص وكذلك ضعفها المعياري ضرورة مراجعتها لغاية ملاءمتها مع الواقع.

ويوجد على رأس هذه النصوص الظهير ديال 28 أبريل 1961 المتعلق بشرطة الموانئ البحرية، الذي مضى على إقراره 58 سنة، والذي تعتريه مجموعة من الثغرات ونقط الضعف معياريا يمكن تلخيصها كالتالي:

- عدم معالجة الجوانب المرتبطة بالشرطة المينائية، سواء من زاوية التدبير الأنجع للموانئ أو من زاوية الأمن والسلامة والبيئة؛

- عدم معالجته بشكل كاف للجوانب المرتبطة بإشكالية السفن الجانحة والأخرى المهملة أو المحجوزة بالميناء، وعدم معالجته لمجموعة من المجالات، رغم أهميتها وحساسيتها بالنسبة للاستغلال المينائي، خاصة في المجال البيئي والصحي؛

- تضمنه لغرامات لا ينتج عنها أي ردع أو زجر للمخالفين، وذلك راجع إلى هزالة مبالغها؛

- وعدم مسايرته للتطورات التي عرفها قطاع الشرطة المينائية في مختلف دول العالم؛

- كما أن جل مقتضياته لا تتماشى والعديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة والتي صادقت عليها المملكة المغربية، نظير "الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار" (SOLAS[1])، وكذا "المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية" (ISPS[2])، مما جعل لزاما القيام بمراجعة شاملة، تهدف أساسا إلى ملاءمة التشريع الوطني مع ما تضمنته تلك الاتفاقيات، تطبيقا لما نصت عليه الوثيقة الدستورية سنة 2011.

[1] **S**afety **O**f **L**ife **A**t **S**ea

[2] **I**nternational **S**hip and **P**ort Facility **S**ecurity

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع ديال القانون المتعلق بشرطة الموانئ المعروض على الأنظار ديال المجلس الموقر، يتكون من خمسة عشرة (15) بابا، تناولت مختلف جوانب شرطة الموانئ.

وخصص الباب الأول من هاد القانون للتعاريف ونطاق تطبيق القانون؛

والباب الثاني خصص لشرطة الموانئ، عبر تحديد اختصاصات الأعوان المكلفين بها وتراتبيتهم والسلط المفوضة لهم، وذلك بهدف توضيح الوضع القانوني والإداري لأعوان شرطة الموانئ، والذي يمكنهم من ممارسة مهامهم في أحسن ظروف السرعة والفعالية والتنسيق؛

الباب الثالث اشتمل على مقتضيات تنظم دخول ووقوف وخروج وحركات السفن والمنشآت العائمة؛

كما أرسى هذا الباب اعتماد مبدأ التصريح الإلكتروني على منصة تبادل المعلومات والمعطيات الإلكترونية للميناء من طرف أمناء السفن التي ترسو بالميناء، وقد تم تخصيص مكانة خاصة للبضائع الخطرة، عبر التركيز على كيفيات وشروط التصريح ومناولة وتخزين وعبور هذه البضائع، وذلك بهدف الحد من المخاطر والحفاظ على السلامة والبيئة داخل الميناء؛

وتطرق الباب الخامس إلى التشوير البحري وإلى حماية الأدوات المساعدة على الملاحة المينائية؛

أما الباب السادس فتناول الجانب المتعلق بالأمن المينائي عبر إدخال بعض مقتضيات الفصل 2.11 من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح (SOLAS) والتي أرست المدونة الدولية لأمن السفن والمنشئات المينائية المتعارف على تسميتها بمدونة (ISPS)؛

أما الباب السابع فتطرق للأحكام الهادفة على حماية المنشئات والبنيات الفوقية والبنيات التحتية المينائية؛

فيما خصص باب بأكمله، اللي هو الباب الثامن، لتدابير المحافظة على الوسط البحري وحماية البيئة المينائية؛

الباب التاسع خصص للسلامة المينائية وتنظيم التدخل ضد وقوع كل كارثة يمكنها المس بسلامة الموانئ؛

أما الفصل العاشر فحدد الشروط والكيفيات المتعلقة ببناء وترميم وتدمير السفن في الموانئ، كما خصصت الأبواب 11، 12 و13 لمعالجة كل الجوانب المرتبطة بإشكالية تحريت العمارات بالميناء وغرقها وكذلك تلك السفن غير المجهزة أو المتخلى عنها أو المحجوزة في الميناء؛

أما الباب الرابع عشر فهدف إلى وضع مسطرة محددة لمعاينة وضبط المخالفات والمعاقبة عليها؛

فيما خصص الباب الخامس عشر مقتضيات ختامية أهمها

تحديث تاريخ إنفاذ القانون بعد مرور ثلاثة أشهر على نشره، وذلك لغاية التعريف بمقتضياته لدى مختلف المتدخلين واتخاذ كل الإجراءات التقنية والإدارية الرامية لحسن تنزيله.

تلكم بإيجاز، السيد الرئيس، مجمل أهداف ومضامين مشروع هذا القانون المتعلق بشرطة الموانئ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، لتقديم التقرير.

وزع التقرير ورقيا وإلكترونيا.

بالنسبة كذلك للمناقشة، فالفرق والمجموعة بالمجلس والأعضاء غير المنتسبين بطبيعة الحال الحرية في التدخل أو تقديم مداخلات مكتوبة..

تقديم مداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر.

نمر الآن إلى التصويت على مواد المشروع.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

صادق المجلس على المادة 16 بالأغلبية.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

صادق المجلس على المادة 19 بالأغلبية.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

صادق المجلس بالأغلبية على المادة 29.

المادة 30:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

صادق المجلس على المادة 30 بالأغلبية.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

صادق المجلس على المادة 61 بالأغلبية.

المادة 62:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 70:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 71:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 75:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 77:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 81:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 82:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 85:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 86:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 89:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 93:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 94:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 95:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 97:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 98:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 100:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 101:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 102:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 104:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 106:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 107:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 108:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 109:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 110:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 111:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 112:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 114:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 115:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 116:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 117:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 118:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 119:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 120:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 121:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 122:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 123:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 124:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 125:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 126:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 127:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 128:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 129:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 130:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 131:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 132:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 133:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 134:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 135:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 136:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 137:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 138:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 04.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ.**

شكرا للجميع

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته:

1) فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة ففي إطار مناقشة مشروع قانون رقم 06.20 يتعلق بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع قانون الذي نود التصويت عليه اليوم يندرج ضمن تطبيق الإصلاح الذي عرفه النطاق المؤسساتي في مجال تسويق المنتجات الزراعية، وذلك في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر من خلال إحداث وكالة التنمية الفلاحية.

ويهدف المشروع إلى حل مكتب التسويق والتصديروتصفيته، ابتداء من دخول هذا القانون حيز التنفيذ، مع بقاء الشخصية الاعتبارية للمكتب قائمة لأغراض التصفية إلى حين إتمامها، ونقل المنقولات والعقارات التي يملكها المكتب إلى الدولة، بدون عوض وبكامل ملكيتها، إضافة إلى نقل المساهمات التي يملكها المكتب إلى الدولة، بالمجان ونقل الديون المستحقة للمكتب إلى ميزانية الدولة.

كما ينص المشروع ذاته، على إحلال الدولة محل المكتب في جميع حقوقه والتزاماته، ولاسيما تلك الناشئة عن جميع صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، وكذا عن جميع العقود والاتفاقيات الأخرى التي أبرمها المكتب قبل التاريخ المذكور، والتي لم يتم إتمامها أو تسلمها بشكل نهائي أو إنهاؤها عند التاريخ المذكور ونقل مستخدمي ومتعاقدي المكتب إلى مؤسسات عمومية أخرى تحدد قائمتها بنص تنظيمي، وإدماجهم فيها مع الحفاظ على حقوقهم الإدارية والاجتماعية المكتسبة.

ولهذا الاعتبارات فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة "مشروع القانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته"، الذي جاء تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش 2020، الذي دعا فيه جلالته إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام لمواجهة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية من أجل الرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، هذا المشروع الذي قدمه القطاع الوصي وفق مقاربة تشاركية تروم إشراك المجلس في التوجه الإصلاحي لتكريس مبادئ الحكامة الجيدة وإرساء قواعدها، استجابة للتوصيات التي أصدرها المجلس الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2016، التي أبرزت حالة الهشاشة التي أصبح عليها المكتب، واستحالة استمراريته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن نناقش هذا المشروع الذي يضم عشر مواد، لابد من تقديم الملاحظات التالية:

- العمل على عدم التفريط في الكفاءات العاملة بهذا المكتب والتي لم تستفد من المغادرة الطوعية، لما راكمته من خبرة في التسويق ودعم المنتوج الوطني، والحفاظ على حقوقها الإدارية والاجتماعية؛

- الحرص على استرجاع ديون المكتب لدى الغير لفائدة الميزانية العامة للدولة؛

- اعتماد الشفافية والحزم أثناء نقل ممتلكات المكتب العقارية والمنقولات من طرف القطاع الحكومي المكلف بالمالية؛

- الحفاظ على مكتسبات مستخدمي ومتعاقدي المكتب عند إدماجهم في المؤسسات العمومية الواردة في النص التنظيمي.

كما نشير أننا كنا نتمنى عرض النص التنظيمي الذي يحدد قائمة المؤسسات العمومية التي ستستقبل أطر ومستخدمي ومتعاقدي المكتب على أنظار اللجنة من باب التقاسم لتكريس هذا العرف كعمل تكاملي تكميلي بين الوزارة واللجنة المعنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ايمانا منا بالغاية النبيلة التي بني عليها قرار حل وتصفية مكتب التسويق والتصدير، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون 06.20.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصديروتصفيته"، والذي يهدف

أساسا إلى تحقيق الغايات التالية:

- ✓ الإبقاء على الشخصية الاعتبارية للمكتب إلى حين إتمام تصفيته؛
- ✓ نقل المساهمات التي يملكها المكتب إلى الدولة بالمجان؛
- ✓ نقل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المكتب إلى الدولة بدون عوض؛
- ✓ نقل الديون المستحقة للمكتب إلى الدولة؛
- ✓ نقل ملفات المنازعات المتعلقة بالمكتب إلى الدولة؛
- ✓ إحلال الدولة محل المكتب في جميع حقوقه والتزاماته؛
- ✓ سريان نفاذ الصفقات والعقود والاتفاقيات وفق القواعد التي أبرمت بناء عليها إلى حين إتمامها وإنهائها؛
- ✓ نقل مستخدمي ومتعاقدي المكتب، بقوة القانون، إلى مؤسسات عمومية تحدد قائمتها بنص تنظيمي وإدماجهم فيها؛
- ✓ الحفاظ على الحقوق الاجتماعية المكتسبة لمستخدمي ومتعاقدي المكتب.

ولا يسعنا، في فريق العدالة والتنمية، إلا أن نثمن عاليا هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة والتي تندرج في إطار إصلاح القطاع العام وتعزيز حكامته، حيث لم يعد وجود هذا المكتب يحقق الغاية التي أحدث من أجلها طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020.

كما نستحضر بالمناسبة التحول النوعي الذي يكتسيه هذا التوجه بالنسبة لمستقبل بلادنا على اعتبار أنه آلية مهمة في مجال ترسيخ الحكامة الجيدة على مستوى الإدارة والمؤسسات العمومية، خاصة فيما يتعلق بالتدبير الأمثل للموارد المالية والبشرية، مع ربط الانجازات بالأهداف لضمان نجاعة التدبير العمومي والرفع من قدرات الانجاز.

وإيمانا منا بأهمية هذا الإصلاح، انخرطنا في فريق العدالة والتنمية بكل فعالية في المناقشة العامة لمشروع القانون على مستوى أشغال اللجنة المختصة، وذلك بغية تحسين وتجويد مقتضياته.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لهذا الإصلاح هو إرساء تقييم منتظم لمهام المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل التأكد من جدوى الاحتفاظ بها، بما في ذلك اعتماد المواكبة الموجهة لفائدة عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية للرفع من مستوى دينامية الحكامة، لاسيما تلك التي تعرف انخفاضا حادا في مداخيلها، أو تعرف تعثرا على مستوى قدرات الانجاز والحكامة والنجاعة والفعالية، مع تحديد الرافعات ووسائل الدعم المناسبة المقدمة من طرف الدولة، وكذا التدابير المهيكلة التي يتعين اتخاذها من أجل الرفع من نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار تقوية وضعية المؤسسات والمقاولات العمومية، ندعو في فريق العدالة والتنمية إلى تسريع تنزيل ورش الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة في أقرب الآجال، لما فيه مصلحة الوطن والمواطن. وهذا هو الهدف الحقيقي الذي يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقه في الوقت الراهن.

ونظرا لأهمية هذا الإصلاح الذي يرمي إلى حل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته، على اعتبار أن وجوده لم يعد مبررا، فإننا، سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع القانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) الفريق الحركي:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لمناقشة مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز موقفنا حول هذا المشروع الهام.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية أتقدم باسم الفريق الحركي بالتحية والتقدير للسيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على عرضه القيم والمفصل، وعلى تجاوبه مع استفسارات ومداخلات السيدات والسادة المستشارين إثر مناقشة المشروع بلجنة القطاعات الإنتاجية، والشكر موصول أيضا للسيدات والسادة المستشارين، سواء الحاضرين داخل القاعة أو المتدخلين عبر تقنية التواصل عن بعد.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع، تكمن في كونه يستهدف الإبقاء على الشخصية الاعتبارية للمكتب إلى حين إتمام تصفيته، مع نقل المساهمات والممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والديون المستحقة للمكتب، وملفات المنازعات المتعلقة بالمكتب إلى الدولة بالمجان وبدون عوض، كما يروم هذا المشروع أيضا نقل الأرشيف وجميع الوثائق التي يحوزها المكتب إلى الدولة، ونقل مستخدمي ومتعاقدي المكتب بقوة القانون إلى مؤسسات عمومية تحدد قائمتها بنص تنظيمي، مع الحفاظ على الحقوق الاجتماعية المكتسبة لمستخدمي ومتعاقدي المكتب.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نشيد بأهمية هذه الخطوة التشريعية التي أتت في سياق

يشهد فيه المكتب مجموعة من الاختلالات التنظيمية بعد فشل برنامج إعادة هيكلته وتوقفه عن مزاولة المهام المسندة إليه، مما جعله يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى كون هذه المبادرة التشريعية جاءت تتماشى مع التوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، والتي دعت إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام لمواجهة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية من أجل الرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

5) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رمضان مبارك سعيد.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته داخل الجلسة العامة، منوها بالنقاش الذي مر داخل اللجنة المختصة حيث حظي بموافقة وإجماع كافة أعضاء اللجنة الذين أكدوا على أهمية هذا المشروع الذي يأتي في وقت يشهد فيه هذا المكتب مجموعة من الاختلالات التنظيمية بعد فشل برنامج إعادة هيكلته وتوقفه عن مزاولة المهام المسندة إليه بموجب القانون رقم 30.86، مما جعله عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، وهي مناسبة نذكر فيها بإيجاز بالمسارات التي مرت بها هذه المؤسسة العمومية التي أحدثت لأهداف اقتصادية كبيرة للتسويق والتصدير ومساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين على ترويج منتوجاتهم الفلاحية في الخارج، الغرض دائما هو المواكبة والمصاحبة التي تؤمنها الدولة لتحسين مداخيل هاته الشريحة المنتجة.

لكن، للأسف انحرفت هذه المؤسسة عن مسارها الذي أحدثت من أجله حيث أصبحت مرتعا للمحسوبية والزبونية، وكانت لبعض أشباه السياسيين فرصة للاغتناء، وأصبحوا بقدرة قادر برلمانيين منطقة هوارة بإقليم تارودانت نموذجا، وهو ما دفع بمجلس المستشارين إلى توقيف مناقشة مشروع قانون تحويله وأحدث في مقابل ذلك لجنة لتقصي الحقائق أدت إلى فتح تحقيق كبير واكبته الدولة بإجراءات أدت إلى الحكم على كل من أفسدوا هذه المؤسسة وأدخلوها في الأزمة، وتم تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو الأمر الذي استحسناه في وقته ودافعنا على ضرورة إلغائه لأنه أصبح غير ذي جدوى، لذلك لابد أن نهنئكم على شجاعتكم السياسية بالإتيان بهذا المشروع الذي أَخَافَ فَتْحُهُ العديد من الوزراء السابقين، لأنكم لا تعرفون السياسوية الرخيصة وتذهبون رأسا لإصلاح مؤسسات الدولة ومرافقها العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يمكننا إلا أن نثمن هذه المبادرة التي جاءت تماشيا مع التوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، والتي دعت إلى الإسراع في إطلاق إصلاح عميق للقطاع العام يروم مواجهة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، الغاية منه الرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه المبادرة التي تهدف إلى حل هذه المؤسسة، عجز كل الوزراء المتعاقبين عن الإتيان بها، مشيدين بمقاربتكم في إشراك البرلمان في هذا التوجه الإصلاحي الذي يروم تنزيل الإصلاح المؤسساتي في مجال تسويق المنتجات الزراعية. معتبرينها خطوة جد إيجابية، لتكريس الحكامة بعد توصية المجلس الأعلى للحسابات، الذي أكد في التقرير الذي أصدره سنة 2016 على أن هذا المكتب غير قابل للاستمرار في شكله الحالي بعد سنوات من سوء التدبير، وتسجيل العديد من الاختلالات المالية والإدارية، وكذلك تعثر الإصلاحات المؤسساتية التي كان يفترض أن يخضع لها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا يمكننا أن ننكر الأدوار الطلائعية التي لعبتها هذه المؤسسة الوطنية الهامة منذ تأسيسها في تسويق الإنتاج الفلاحي المغربي والتعريف به، ولها الفضل في المكانة التي أضحت عليها المنتوجات الفلاحية المغربية على الصعيد العالمي، لكن الفساد الذي عاشته هذه المؤسسة لسنوات جعلها عاجزة عن الاشتغال في محيط تنافسي وعن إنتاج أي قيمة مضافة. وبالتالي، فحل هذا المكتب هو قرار نعتبره سليما، بل وتأخرنا فيه، ولنا الشرف في التجمع الوطني للأحرار أن يدشن السيد مولاي حفيظ العلمي ورش إصلاح مؤسساتنا العمومية، طالبين منكم في فريق التجمع الوطني الأحرار إلى عدم التفريط فيما تبقى من الكفاءات العاملة بهذا المكتب، بالنظر إلى خبرتها في التسويق ودعم المنتوج الوطني، والحفاظ على حقوقها الإدارية والاجتماعية المكتسبة.

إننا مقتنعون بهذه الطريقة التي أردتم بها تصفية ممتلكات هذا المكتب، مؤكدين على ضرورة استرجاع الديون لدى الغير لفائدة الميزانية العامة للدولة، متسائلين عن كيفية تمرير مهام ووظائف هذه المؤسسة إلى باقي المؤسسات الوطنية الأخرى، على أمل أن تكون النصوص التنظيمية التي تحدد كيفية تصفية هذه المؤسسة ومنقولاتها وعقاراتها إلى ملكية الدولة جاهزة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن الواقع الاقتصادي الحالي يحتاج إلى مؤسسات بدماء جديدة، ويفرض حل تلك التي لم تعد قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي، خصوصا إذا كانت تشكل عبئا على مالية الدولة. وعلى هذا الأساس، ندعم هذه المبادرة التشريعية، وسنصوت عليها بالإيجاب، بحيث أن هذه المؤسسة أصبحت عالة على الدولة، طالبين منكم السيد الوزير مواصلة الإصلاحات الشجاعة والجريئة التي تقومون بها للقطاع بشكل خاص وللاقتصاد الوطني بشكل عام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته"، ويأتي هذا المشروع إثر توقف مكتب التسويق والتصدير عن مزاولة المهام المسندة إليه بموجب القانون رقم 30.86 والتي كانت الغاية من هذه المؤسسة العمومية هي خدمة الاقتصاد الوطني وتثمين المنتوجات الوطنية وتحقيق قيمة مضافة لهذه المنتجات وتقوية تنافسيتها وتشجيع المنتجين المغاربة ودعمهم ومواكبتهم لتحسين مداخيل هذه الشريحة المنتجة من المجتمع.

غير أن عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من المكتب، وعدم نجاح البرنامج المتعلق بإعادة هيكلته، بحيث أضحى مؤسسة ينخرها الفساد على جميع الأصعدة، وبقرة حلوب لعدد من المنتفعين والانتهازيين على حساب المصلحة العامة، وقد كان تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين سنة 2010، قد كشف عن مجموعة من الخروقات والاختلالات وسوء التدبير والتبذير، وكانت من بين توصياته هو إحالة الملف على القضاء ليقول كلمته، غير أن ذلك لم يتم وظل المكتب يشتغل بشكل عاد، بل وأصبح يقوم بأدوار ليست من مهامه، كما أن توصيات المجلس الأعلى للحسابات كانت دائما تؤكد على هشاشة المكتب واستحالة استمراريته على ما هو عليه من سوء التدبير والتسيير ووجود اختلالات مالية وإدارية بالجملة، وتعثر خضوعه لإصلاح مؤسساتي من المفروض أن يخضع لها، ولهذا نثمن هذه المبادرة التشريعية، أي حل المكتب وتصفيته بشكل نهائي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، والتي دعت إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية لتكريس مبادئ الحكامة الجيدة، كما يندرج ضمن الإصلاح الذي عرفه النطاق المؤسساتي في مجال تسويق المنتجات الزراعية، في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر من خلال إحداث وكالة التنمية الفلاحية.

غير أنه يجب عدم التفريط في الموارد البشرية العاملة بالمكتب، من مستخدمين وكفاءات مؤهلة في مجال التسويق ودعم المنتوج الوطني، لما راكمته من خبرة على مدى سنوات، وحماية حقوقها الإدارية والاجتماعية المكتسبة، ونؤكد على ضرورة استرجاع جميع ديونه لدى الغير لفائدة مالية الدولة، وإخراج النصوص التنظيمية المحددة لكيفية تصفية المكتب ونقل ممتلكاته ومساهماته إلى ملكية الدولة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، نؤكد على ضرورة قيام المؤسسات الوطنية بأدوارها المنوطة بها وتحمل مسؤولياتها وترتيب الجزاءات الضرورية على مظاهر نهب المال العام والتسيب وسوء التدبير والفساد الذي ينخر عددا مهما منها، حيث تكشف التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات على عدد من أوجه اختلالاتها وفساد مسؤوليها ومسيريها، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة حتى لا يكون هناك إفلات من العقاب، وإنزال العقوبات والجزاءات الضرورية على مختلسي وناهبي المال العام، ونشدد على ضرورة العمل على استرجاع الأموال المنهوبة التي ما أحوج بلادنا إليها اليوم.

والسلام عليكم.

7) فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة والمصادقة على مشروع قانون 06.20 المتعلق بحل مكتب التسويق والتصدير الذي يدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الانتاجية.

وسأركز في مداخلتي على أهم التساؤلات والملاحظات، وذلك وفق التصميم التالي:

في البداية لا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نستحسن هذه المبادرة التشريعية الهامة القاضية بحل وتصفية مكتب التسويق والتصدير وتحويل كل ممتلكاته والتزاماته إلى الدولة، تماشيا مع الاستراتيجية التي اتخذتها بلادنا، بتعليمات من صاحب الجلالة، للرفع من النجاعة والفعالية والتصدي للاختلالات التي تعرفها العديد من المؤسسات العمومية، ومنها مكتب التسويق والتصدير الذي بات يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة وخاصة بعد تسجيل العديد من

الاختلالات التي أكدها المجلس الأعلى للحسابات في تقاريره المتعلقة بالفترة من 2010 إلى 2016.

كما لا يفوتنا أن ننوه بالإجراءات المواكبة التي اتخذتها الوزارة الوصية بتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية، وخاصة فيما يتعلق بنقل أنشطة تموين القوات المسلحة الملكية إلى إدارة الدفاع الوطني ونقل نشاط تموين المناطق الصحراوية إلى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وإحلاله محله في العقود والاتفاقيات المرتبطة بإنجاز مهام تموين الأقاليم الصحراوية الجنوبية.

وفيما يتعلق بالشق الاجتماعي الذي يهم العاملين بالقطاع، فقد جاء في العرض التقديمي لمشروع القانون هذا أن تم في إطار مقاربة تشاركية مع الشركات النقابيين بالمكتب وعلى رأسهم المكتب النقابي الموحد لمكتب التسويق والتصدير وشركة "سوكامار" المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، التوافق على عملية المغادرة الطوعية للعديد من المستخدمين وتحصين مكتسبات وحقوق مستخدمي باقي متعاقدي المكتب، بقوة القانون، داخل المؤسسات العمومية التي بعد سيدمجون بها.

وبهذا الخصوص، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ونحن نستحضر أهمية المقاربة التشاركية في مثل هذه الحالات للمرور السلس إلى المرحلة المقبلة، نؤكد على أهمية مواصلة الوزارة الوصية لمجهوداتها لتمكين جميع المستخدمين من حقوقهم في الترقيات المتأخرة وتسوية أوضاعهم الإدارية وضمان حقوقهم كاملة قبل دمجهم داخل المؤسسات الجديدة، وخاصة بالنسبة للأطر الأكثر دراية بالملفات والذين راكموا خبرات وخبرات داخل المكتب وكانوا يتحملون مسؤوليات إدارية ومالية داخل المكتب.

ومن الملاحظات التي تسترعي الانتباه أيضا والتي تتطلب معالجتها في إطار من الشفافية والديمقراطية حماية للخدمات الاجتماعية للمستخدمين، الممتلكات الهامة لجمعية الأعمال الاجتماعية التي لازالت تشتغل بعيدا عن القواعد الديمقراطية المتعارف عليها. وفي هذا الإطار نعتبر أن معالجة هذا الملف يجب أن يتم في إطار الإسراع بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة الصناعة والمؤسسات تحت الوصاية إلى حيز الوجود.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ:

1) فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة "مشروع القانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ"، بعد أن أحيل على مجلسنا من قبل مجلس النواب.

لا شك أن قطاع الموانئ عرف خلال السنوات الأخيرة ثورة حقيقية، جعلت بلادنا ولله الحمد تحتل مراتب جد متقدمة إلى جانب الدول الكبرى، من حيث البنية التحتية والخدمات المقدمة على مستوى الموانئ، ولعل ميناء "طنجة المتوسط"، لخير دليل على ذلك، ونعتقد أن الحكومة مطالبة ببذل مجهودات أكبر على مستوى تطوير البنيات التحية للموانئ، بالنظر إلى الدور الكبير التي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ببلادنا، وخلق مناخ مشجع لجلب الاستثمار الأجنبي.

وبالعودة إلى مشروع القانون رقم 71.18 المتعلق بشرطة الموانئ، والرامي إلى إحداث شرطة عاملة بالموانئ المغربية، وتمكين الأعوان المكلفين بشرطة الموانئ من مهمة الحفاظ على الأمن والسلامة في مجموع الموانئ، وفرض احترام الشروط والمعايير القانونية من طرف السفن والمرتفقين، وتحديث أدوار عمل الشرطة بهذه المرافق الحيوية، من أجل مواكبة المقاييس والمعايير الجديدة المعتمدة دوليا في هذا المجال؛ فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن تجويد الإطار التشريعي وتطويره ليواكب المستجدات والتطورات التي يعرفها قطاع الموانئ، يبقى ذو أهمية بالغة لضمان حسن سير الموانئ.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع موقف فريق حزبنا بمجلس النواب، وبالنظر أيضا لراهنية مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين قررنا التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 71.18 بتعلق بشرطة الموانئ.

2) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

يسرني، السيد الرئيس المحترم، أن أساهم باسم الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروع القانون رقم 71.18، المتعلق بشرطة الموانئ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إنه لا يخفى على أحد الدور الهام الذي يضطلع به القطاع المينائي في الاقتصاد، وذلك انطلاقا من إنعاش المبادلات الخارجية للاقتصاد الوطني، والمساهمة في تهيئة التراب، وذلك من خلال خلق أقطاب اقتصادية تنموية حول الموانئ، إضافة إلى توفير البنيات التحتية اللازمة لتثمين المنتوجات المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

من خلال اطلاعنا على هذا المشروع قانون يتبين أنه متكامل ومواكب التطور الذي شهده هذا المجال، الأمر الذي يسمح بتطوير وتحسين البنية التحتية وتسهيل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه، ينضاف إلى هذا فإنه سيعمل (مشروع القانون على معالجة الثغرات التي تعرفها الترسانة القانونية في هذا المضمار).

كما أنه سينظم مختلف أنشطة المتدخلين في الموانئ، سواء الفاعلين في النقل أو الصيد البحري فضلا عن أنه يساهم في الرفع من القدرة التنافسية والحفاظ على سلامة البيئة.

السيد الرئيس،

إنه وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع قانون، فإن سيطرة الشركات الإسبانية والإيطالية على مجال الملاحة البحرية المغربية سيجعلها رهينة لها، الأمر الذي يستدعي من السلطات المغربية إحداث أسطول ملاحي مغربي قادر على المنافسة.

السيد الرئيس المحترم،

إنه، ولكي تقوم الموانئ بالأدوار المنوطة بها على أكمل وجه، لا بد من فصل المرصد عن الوكالة الوطنية للموانئ وجعله مستقلا لتفعيل أدواره المهمة إن هذا المشروع جاء لمواكبة التطورات التي حصلت على مستوى الواقع وتنظيم وتقنين مجموعة من الأنشطة التي أصبحت تمارس في الواقع، بالإضافة إلى ملاءمة الترسانة القانونية في هذا المجال مع الاتفاقيات الدولية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الموانئ يعرف منافسة دولية رهينة، الأمر الذي يتطلب استقطاب شركات عالمية كبرى من أجل خلق رواج وقطب تجاري، ومنطقة حيوية في جميع المجالات والقطاعات المرتبطة بالموانئ وخاصة الصيد البحري.

لهذه الأسباب، ونظرا لأهمية هذا المشروع قانون فإننا سنصوت بالإيجاب.

3) فريق العدالة والتنمية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 71.18 المتعلق بشرطة الموانئ، بعد المصادقة عليه بلجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالإجماع، حيث سيساهم هذا القانون الذي انطلقت المشاورات حوله منذ حوالي 10 سنوات مع مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية ومهنيين، في تحسين شروط الأمن والسلامة والبيئة بمختلف موانئ المملكة.

وهي مناسبة نجدد من خلالها التنويه بالدينامية التي عرفتها لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية خلال الفترة الأخيرة.

لقد عرفت الأنشطة المينائية ببلادنا تطورا كبيرا في السنين الأخيرة، حيث أضحت بلادنا تحظى بمكانة كبيرة بين الدول فيما يتعلق بتصنيف الموانئ وجودة خدماتها، سواء على مستوى النقل البحري أو نقل السلع والبضائع. وهو ما يقتضي إخراج هذا النص القانوني المهم لمواكبة التطورات الكبيرة التي عرفها هذا المجال من أجل مواجهة كل التحديات، خصوصا التحديات الأمنية والبيئية.

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد على أن هذا القانون سيرفع من القدرة التنافسية لموانئنا وسيجعلها أكثر أمانا، بالإضافة إلى أنه سيساهم في تعزيز البعد البيئي، انسجاما مع سياسات بلدنا في هذا المجال، حيث يتضمن مجموعة من المقتضيات الزجرية الهادفة إلى حماية البيئة والحفاظ على الصحة.

كما أنه سيساهم أيضا في حماية المنشآت والبنيات التحتية لهذه الموانئ من خلال مجموعة من المقتضيات والإجراءات الردعية. فالنص الذي بين أدينا متكامل وشامل على مختلف المستويات، بما سيجعل موانئنا آمنة ومستجيبة لتطور الأنشطة التي تعرفها ومؤدية لوظيفتها وفق شروط السلامة والنجاعة والفعالية.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا النص القانوني المهم يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للموانئ التي تهدف إلى التوفر على سياسة مينائية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تشييد البنية التحتية بمواصفات دولية والمحافظة عليها، فبلادنا أضحت اليوم تتوفر على موانئ كبرى مثل ميناء طنجة المتوسط وميناء الجرف الأصفر وميناء الدار البيضاء، ونحن بصدد تشييد وتوسيع موانئ جديدة مثل ميناء "الناظور غرب المتوسط" وميناء "الداخلة الأطلسي"، بالإضافة إلى عشرات الموانئ الأخرى المنتشرة على طور الشريط الساحلي.

إن هذا التحول الذي عرفتها بلادنا على مستوى البنية التحتية للموانئ يقتضي مواكبة قانونية حتى تتمكن من الاضطلاع بأدوارها كاملة، على اعتبار أن بلادنا أصبحت قبلة للسفن التجارية وطريقا جديدا للحرير يربط أوربا وآسيا بإفريقيا، حيث ارتفع النشاط المينائي بالمغرب بنسبة بلغت 5.1% إلى غاية متم شهر دجنبر 2020 مسجلا بذلك حجما إجماليا بلغ 92.5 مليون طن من الرواج عبر مختلف الموانئ التي تسيرها الوكالة الوطنية للموانئ.

ونظرا لأهمية هذا القانون فقد انخرط فريقنا في الدراسة والتصويت عليه في اللجنة المعنية، مقترحين بعض التعديلات من مثل

تمديد المدة الزمنية المحدد في المادة 88 من المشروع المتعلقة بوثائق السلامة البحرية والتي حددت في 6 أشهر في هذا المشروع إلى سنة؛ والإشارة في مشروع القانون إلى الفرق ما بين الحجز التحفظي والحجز التحفظي مع العقل لتحديد الحالات التي ينبغي توقيف ومنع المركب من خروج إلى مزاولة الصيد؛ وإعادة النظر في الصيغ التي اعتمدها مشروع قانون شرطة الموانئ في مجموعة من المواد، لاسيما ما يتعلق بالمادة 38 المخصصة للمخالفات والغرامات.

وفي الأخير، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نثمن حرص الحكومة في شخص وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على إخراج هذا النص القانوني المهيكل الذي سيمكن من سد العديد من الثغرات التي تعرفها القوانين السابقة، كما سيمكن من تحيين الترسانة القانونية الوطنية من خلال ملاءمتها مع عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب. كما نؤكد أننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 71.18 والذي يتعلق بشرطة الموانئ.

وفي البداية، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نتفاعل بكل إيجابية مع مضامين هذا المشروع الهام الذي جاء من أجل تمكين شرطة الموانئ من إطار قانوني فعال وناجع لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية، ومواكبة المقاييس والمعايير الجديدة المعتمدة دوليا في مجال شرطة الموانئ، وكذا المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للموانئ المغربية عبر تحسين مركزها التنافسي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نسجل عاليا مقتضيات هذا المشروع والتي تتوخى تنظيم الاختصاصات والسلطات المفوضة للأعوان المكلفين بممارسة مهام شرطة الموانئ وتحديد مسؤولياتهم، وكذا ضبط وتحديد مجالات تدخل السلطة المينائية وقبطانيات الموانئ، إضافة إلى وضع تعريف المجموعة من المصطلحات التقنية باعتبارها مصطلحات مستجدة ومتلازمة مع الاستغلال المينائي وتعزيز سلامة وأمن وبيئة الميناء.

كما لا تفوتنا الفرصة أيضا للتنويه بهذا المشروع لكونه يأخذ بعين الاعتبار حماية المنشآت والبنيات التحتية والفوقية المينائية من كل ضرر تسببه السفن أو المستغلين أو كل مستعمل للميناء، فضلا عن وضع مسطرة محددة لمعاينة وضبط المخالفات، وتشديد العقوبات عن مخالفة مقتضيات القانون ونصوصه التطبيقية، هذا إضافة إلى إرساء مبدأ التصريح الإلكتروني عبر منصة تبادل المعطيات الإلكترونية للميناء، مما يسمح بإدارة أمثل للرواج المينائي والوثائق المتعلقة به.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا النص القانوني ترتبط أساسا بأهمية القطاع المينائي ودوره في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن خلق المنظومات وتنوع الخدمات داخل الموانئ من شأنه خلق أقطاب تنموية، مما ينعكس إيجابا على الناتج الداخلي الخام.

كما أن الطابع اللوجستيكي للموانئ يساهم في إنجاح المقاولة والاقتصاد الوطني ككل، كما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار وخلق فرص شغل إضافية.

كما أن حرص بلادنا للحصول على جيل جديد من الموانئ يستدعي بذل جهود أكبر من أجل تنظيمها عبر شرطة الموانئ لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والمتغيرات الدولية ومواكبة المعايير الجديدة المعتمدة، مؤكدين في ذات الوقت على الأهمية التشريعية والقانونية للقطاع المينائي، بحيث يعتبر القانون 15.02 الإطار المرجعي القانوني الذي يؤطر قطاع الموانئ ببلادنا، والذي بموجبه تم خلق مستويات ثلاث لتحديد المهام والمسؤوليات، كما جاء ذلك مفصلا في عرضكم.

وفي هذا السياق فإننا نثمن الجهود الجبارة التي قمتم بها من أجل مراجعة هذا الإطار القانوني الهام المنظم لشرطة الموانئ حتى يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، وكذا لملء كافة الثغرات القانونية ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة المعايير الجديدة المعتمدة في مجال شرطة الموانئ والمساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للموانئ المغربية.

وفي الختام، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع التأطيرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

5) فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد المغربي للشغل من أجل المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ. هذا

المشروع قانون الذي يتضمن 15 بابا و135 مادة التي تناولت مختلف جوانب شرطة الموانئ.

وقد تدارست اللجنة مشروع قانون رقم 71.18 المتعلق بشرطة الموانئ بحضور السيد وزير التجهيز و النقل واللوجستيك والماء، حيث قدم عرضا أوضح من خلاله أهمية القطاع المينائي في الاقتصاد الوطني الذي يلعب دورا محوريا في برامج التنمية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، أشار كذلك إلى قانون 02.15 الذي يعتبر الإطار المرجعي، التشريعي والقانوني الذي يؤطر قطاع الموانئ بالمغرب بإحداث "الوكالة الوطنية للموانئ" و"شركة استغلال الموانئ" بهدف ضمان السير الجيد للقطاع وضمان تهيئة الظروف المواتية لتنافسية القطاع المينائي لصالح التجارة الخارجية المغربية وتطورها، كما أشار كذلك إلى مهام السلطات المينائية بما فيها مهمة الرقابة والتقنين، مهمة السلطة المينائية التي تقوم بالمهام المتعلقة بالتغطية الأمنية في أهم الموانئ الواقعة بمنطقة الاختصاص وتنظيمها عبر مجموعة من المخططات، مهمة صيانة وتنمية البنايات التحتية والفوقية المينائية.

لقد أصبحت الموانئ تشكل قيمة مضافة ومنفعة كبيرة، حيث أصبح المغرب يتوفر على ميناء بمدينة طنجة "ميناء طنجة المتوسط" الذي يعتبر بوابة المغرب البحرية الرئيسية المطلقة على البحر المتوسط. وفي هذا السياق أشار السيد الوزير إلى أشغال بناء ميناء "الناظور غرب المتوسط"، الذي سيمكن المنطقة الشرقية من التنافس العالمي في المجال البحري، إضافة إلى أنه سيتم إعطاء الانطلاقة للميناء الجديد "الداخلة الأطلسي"، حيث أن هذا المشروع الضخم سيساهم لا محالة في رفع مستوى عيش الساكنة المحلية عبر خلق العديد من فرص الشغل داخل الميناء وكذلك عبر أنشطته موازية، فبهذا ستتطور وتتحول مدينة الداخلة إلى منطقة ووجهة عالمية للتبادل التجاري عبر القارات.

السيد الرئيس،

يأتي هذا المشروع في إطار التغييرات الهيكلية التي عرفها قطاع الموانئ، والتي مكنت من إدخال تطورات مهمة على هذا القطاع الاستراتيجي، لما يمثله من رافعة أساسية لربح رهان التنمية الاقتصادية بالمملكة، عبر خلق مناخ أعمال محفز ومشجع للاستثمار الخاص في هذا القطاع.

وإذ نؤكد في فريقنا على أن مشروع القانون المذكور، يواكب المقاييس والمعايير الجديدة المعتمدة دوليا في مجال شرطة الموانئ، وأنه سيمكن الموانئ المغربية من إطار قانوني فعال وناجع، لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية، خصوصا وأن قطاع الموانئ استراتيجي، ويمثل رافعة أساسية لربح رهان التنمية الاقتصادية، بخلق مناخ أعمال محفز ومشجع للاستثمار الخاص.

وإذ ندعو إلى وضع آليات من شأنها ضبط كل صغيرة وكبيرة في محيط وداخل الموانئ المغربية، حيث إن المشروع أثار ردود فعل في صفوف مهنيي الموانئ، مطالبين بمزيد من الاهتمام والاستثمار في الموارد البشرية.

إن مشروع القانون المتعلق بإحداث شرطة عاملة بالموانئ المغربية، يهدف إلى تحديث أدوار عمل الشرطة بهذه المرافق الحيوية، من أجل مواكبة المقاييس والمعايير الجديدة المعتمدة دوليا في هذا المجال، مما سيمكنها من إطار فعال وناجع لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية، وحماية بلادنا من مختلف الكوارث البيئية والأمنية.

إن الأعوان المكلفين بشرطة الموانئ، ستؤول إليهم مهمة الحفاظ على الأمن والسلامة في مجموع الموانئ التي سيعينون بها بعد المصادقة النهائية على المشروع، وبعد صدوره في الجريدة الرسمية، مما سيمكن من فرض احترام الشروط والمعايير القانونية من طرف السفن والمرتفقين.

هؤلاء الأعوان سيكلفون بالسهر على احترام تطبيق مقتضيات التشريع الجاري به العمل، خصوصا فيما يتعلق بدخول وخروج السفن من وإلى الميناء، وتكثيف الجهود للحفاظ على الأمن والسلامة المينائية في كافة الموانئ المغربية، وكذا اتخاذ كافة التدابير التي تكفل الحفاظ وحماية الموانئ والأرصفة والمنشآت التابعة لها، لتجنب الكارثة التي عرفها ميناء بيروت السنة المنصرمة.

يحق للأعوان المكلفين بشرطة الموانئ الدخول إلى السفن المتواجدة بالميناء، وكذا إلى المؤسسات الخاصة المتواجدة داخل الميناء خلال أوقات العمل، كما أنه لضباط الموانئ الحق في الحصول من الإدارات والمؤسسات

العمومية على المعلومات والوثائق التي يحتاجونها لمزاولة مهامهم، وتحرير المخالفات الزجرية في حق المخالفين.

ونتمنى أن يتم تحديث الترسانة القانونية المرتبة بقطاع الموانئ، لتتماشى مع المقتضيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، وذلك نظرا لأهميته السوسيو اقتصادية وكذا الأهمية الاستراتيجية، خصوصا وأن بلادنا تتوفر على واجهة بحرية تبلغ 3500 كلم، وأنها مقبلة على إنشاء موانئ كبرى كميناء الداخلة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفا، والذي من المتوقع أن يكون من أهم، إن لم نقل أهم الموانئ على الصعيد الإقليمي والقاري.

هذا، إضافة إلى تطوير القطاع المينائي في بلادنا من شأنه المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن خلق المنظومات وتنوع الخدمات داخل الموانئ من شأنه خلق أقطاب تنموية مما سيزيد لا محالة في الناتج الداخلي الخام، وكذا المساهمة في التشغيل وخفض نسبة البطالة في المملكة، كما أن الطابع اللوجستيكي للموانئ سيساهم في إنجاح المقاولة المغربية والاقتصاد المغربي ككل، مما سيعمل على تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل التي تطمح إليها بلادنا.

لكل ما سبق الإشارة إليه فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.